

المرفق 2 معلومات تفصيلية عن المشاورات

فيما يلي قائمة تفصيلية عن المشاورات التي جرت في سياق الإعداد لمنحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي، بما في ذلك - كلما أمكن - التاريخ والدعوة وقائمة المدعوين والمشاركين، والموضوعات محل المناقشة، وطبيعة المواد المرجعية المستخدمة.

ولأسباب تتعلق بالخصوصية، رفعت أسماء المدعوين والمشاركين ومناصبهم والمعلومات الخاصة بالاتصال بهم من النسخة المتاحة للجمهور من هذه الوثيقة (وضعت "----" محل هذه المعلومات). وسترفع إلى هيئة التفتيش قائمة كاملة بالأسماء.

ألف المشاورات التي جرت خلال الإعداد لمنحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي

(1) بعثة التحديد، ديسمبر/كانون الأول 16-18، 2006

عقد فريق البعثة اجتماعات منفردة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لمناقشة وإثراء التصميم العام لمنحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي. قام موظفو المكتب القطري بالترتيب لهذه الاجتماعات المنفردة عن طريق الهاتف.

التاريخ	أصحاب المصلحة	الموقع
السبت 2006/12/16	--، مؤسسة تخطيط برامج التنمية الثقافية - مكتب هيئة التخطيط	صنعا، منطقة حدة قرب مجمع الوزارات
السبت 2006/12/16	--، أعضاء مجلس النواب، لجنة الشؤون المالية	صنعا، مكتب البنك الدولي
السبت، 2006/12/17	--، مؤسسة الفاروق الاستشارية	صنعا، مكتب البنك الدولي
السبت، 2006/12/17	--، الحزب الاشتراكي	صنعا، مكتب الحزب الاشتراكي
السبت، 2006/12/17	--، لجنة حقوق الإنسان والحريات والمنظمات المدنية، مجلس الشورى	صنعا، مكتب مجلس الشورى
الاثنين، 2006/12/18	--، مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي	مكتب مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي، شارع حدة، صنعا

(2) بعثة التقييم، 24-28 مارس/آذار، 2007

عقد فريق البعثة مشاورات رسمية مع منظمات غير حكومية (26 مارس/آذار، 2007) وأعضاء بمجلس النواب (27 مارس/آذار، 2007). وحاول الفريق استشارة أعضاء بهيئة التدريس بالجامعات، لكن لم يحضر أحد منهم الاجتماع رغم أن العديد منهم أكدوا مشاركتهم.

ووجه المكتب القطري دعوات لحضور هذه المشاورات عن طريق الهاتف. ونوقشت في كل من هذه المشاورات مصفوفة السياسات الخاصة بمنحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي.

وعقدت البعثة أيضا اجتماعا منفردا مع المدير العام لاتحاد الغرف التجارية يوم 24 مارس/آذار 2007 في فندق تاج شيبا بصنعا.

واستمرت الأنشطة التفاعلية مع النظراء من القطاع الخاص في سياق تقييم مناخ الاستثمار 2006 وكذلك مكون منحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي في ضريبة الشركات (انظر القسم ب 1 أدناه).

(1) مشاورات مع المنظمات غير الحكومية حول منحة سياسة الإصلاح المؤسسي: صنعاء، مكتب البنك الدولي، 26 مارس/أذار 2006

المدعوون	الحضور
--، الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية	لا
--، مؤسسة تخطيط برامج التنمية الثقافية	لا
--،منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان ¹	لا
--، مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية	لا
--، اتحاد نساء اليمن	لا
--، تمكين المرأة الإقتصادي	نعم
--، مؤسسة الفاروق الاستشارية	لا

(ii) المشاورات مع البرلمان حول منحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي صنعاء، مكتب البنك الدولي، 27 مارس/أذار 2007

قائمة بالمشاركين المؤكدين
---، عضو البرلمان، لجنة الشؤون المالية
-، عضو البرلمان ولجنة الشؤون الخارجية
-، عضو البرلمان ولجنة الشؤون الخارجية
-، عضو البرلمان ولجنة حقوق الإنسان والحريات
-، عضو البرلمان
-، عضو في مجلس النواب ولجنة حقوق الإنسان والحريات والمنظمات المدنية/مجلس الشورى
-، عضو البرلمان

ب. مشاورات قطاعية لمساندة تصميم كل من المكونات

(1) إصلاح الضريبة على الشركات

لقد تم إثراء تصميم مكون إصلاح ضريبة الشركات في منحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي جزئياً عن طريق إجراء الأعمال التي قامت بها الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي² عند استعراض نظام ضرائب الشركات في اليمن وأثاره على الاستثمار الخاص. وأرسلت بعثتان عام 2007، واحدة في يناير/كانون الثاني والثانية في مايو/أيار. وجرت مشاورات خلال هاتين البعثتين مع العديد من أصحاب المصلحة غير الحكوميين، ولا سيما من القطاع الخاص.

أ. بعثة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي الأولى حول إصلاح الضريبة على الشركات، صنعاء وعدن، 20-28 يناير/كانون الثاني 2007

عقد فريق البعثة اجتماعات منفردة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين غير الحكوميين (خاصة من القطاع الخاص) لبحث وإثراء استعراض نظام ضريبة الشركات في اليمن. قام موظفو المكتب القطري بالترتيب لهذه الاجتماعات المنفردة عن طريق الهاتف.

¹ هذا الشخص عضو أيضا في اللجنة الاستشارية للمرصد اليمني لحقوق الإنسان.

² تقوم مؤسسة التمويل الدولية بإدارة برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي الذي يلقي المساندة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والبنك الدولي.

الاسم	التاريخ	الوظيفة	المؤسسة	الموقع
--	20 يناير/كانون الثاني	--	أبيكس للاستشارات	صنعاء
--	20 يناير/كانون الثاني	--	معامل تشرين	صنعاء
--	20 يناير/كانون الثاني	--	فندق موفتيك صنعاء	صنعاء
--	20 يناير/كانون الثاني	--	شركة آل ثاني للتأمين دبي	صنعاء
--	21 يناير/كانون الثاني	--	شركة وكالات شهاب للتأمين والتجارة (اليمن) المحدودة	صنعاء
--	21 يناير/كانون الثاني	--	مكتب نجيب للمحاسبة	صنعاء
--	21 يناير/كانون الثاني	--	شركة الفارس للتجارة والزراعة	صنعاء
--	21 يناير/كانون الثاني	--	فندق واجنحة شمر	صنعاء
--	21 يناير/كانون الثاني	--	مجموعة الكيوس	صنعاء
--	22 يناير/كانون الثاني	--	ديلويت	صنعاء
--	22 يناير/كانون الثاني	--	نادي رجال الأعمال	صنعاء
--	22 يناير/كانون الثاني	--	الجمعية التعاونية الزراعية العامة	صنعاء
--	22 يناير/كانون الثاني	--	الشركة الإسلامية للتأمين	صنعاء
--	22 يناير/كانون الثاني	--	شركة زنك أوكس	صنعاء
--	23 يناير/كانون الثاني	--	مزارع سببا	صنعاء
--	23 يناير/كانون الثاني	--	بنك التسليف التعاوني الزراعي	صنعاء
--	23 يناير/كانون الثاني	--	البنك التجاري اليمني	صنعاء
--	23 يناير/كانون الثاني	--	شركة الكريمي للصرافة	صنعاء
--	23 يناير/كانون الثاني	--	مجموعة السنيدار	صنعاء
--	23 يناير/كانون الثاني	--	مجموعة العالمية	صنعاء
--	23 يناير/كانون الثاني	--	مجموعة الأشطل	صنعاء
--	23 يناير/كانون الثاني	--	جمعية الرخام والجرانيت	صنعاء
--	24 يناير/كانون الثاني	--	الشركة المتحدة للتأمين	صنعاء
--	24 يناير/كانون الثاني	--	بن مدان	عدن
-- / --	24 يناير/كانون الثاني	--	فندق شيراتون جولدمور عدن	عدن
--	24 يناير/كانون الثاني	--	تاج كينيا بلازا	عدن
--	24 يناير/كانون الثاني	--	مصنع الروحاني للرخام والجرانيت	صنعاء
--	24 يناير/كانون الثاني	--		صنعاء
--	27 يناير/كانون الثاني	--	KPMG	صنعاء
-- ³	27 يناير/كانون الثاني	--	شركة بازرعة للسفر والسياحة	صنعاء
--	28 يناير/كانون الثاني	--	مصنع الروحاني للرخام والجرانيت	صنعاء

³ هذا الشخص عضو أيضا في اللجنة الاستشارية للمرصد اليمني لحقوق الإنسان.

ii. بعثة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي الثانية حول تبسيط الضريبة على الشركات، صناعة، مايو/أيار
2007

في متابعة من مؤسسة التمويل الدولية والخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي لما قامتا به من استعراض لنظام الضريبة على الشركات في اليمن في شهر يناير/كانون الثاني، فقد نظمتا ورشة عمل عن إصلاح الضريبة على الشركات في 19 مايو/أيار 2007 في صنعاء. وكان الهدف من ورشة العمل هو استعراض النتائج التي خلص إليها استعراض النظام الضريبي الذي أجري في يناير/كانون الثاني 2007، ومناقشة دور السياسة الضريبية في تعزيز النمو الاقتصادي في اليمن.

وحضر الكثير من أصحاب المصلحة غير الحكوميين ورشة العمل ولا سيما من القطاع الخاص. ويرد فيما يلي الدعوة إلى ورشة العمل وقائمة بالمدعوين والمشاركين فيها.

الدعوة إلى ورشة العمل (مترجمة من العربية) ورشة عمل الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي عن إصلاح ضريبة الشركات، صنعاء، مايو/أيار 2007

2 مايو/أيار 2007

إلى: السيد
رقم الفاكس:

دعوة لحضور ورشة عمل حول الإصلاحات الضريبية مقرر عقدها يوم السبت الموافق 19 مايو/أيار 2007 في مكتب مصلحة الضرائب - صنعاء

يسعد مؤسسة التمويل الدولية دعوة سيادتكم لحضور ورشة عمل عن الإصلاحات الضريبية في اليمن. وتعد ورشة العمل في مكتب مصلحة الضرائب (مبنى كبار الممولين) في صنعاء يوم السبت الموافق 19 مايو/أيار 2007 الساعة 10:30. والهدف من ورشة العمل هو استعراض نتائج تقرير ورد من البنك الدولي وكان نتاج زيارة برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي في يناير/كانون الثاني 2007.

وجاءت هذه البعثة للعمل في اليمن بدعوة من الحكومة اليمنية لدراسة آثار النظام الضريبي على النمو في اليمن. ويأتي هذا في سياق برنامج البنك الدولي الأوسع نطاقاً لمساندة اليمن من أجل تحسين مناخ الاستثمار. ويقدم هذا المشروع من خلال تمويل مشترك بالتعاون مع وزارة التنمية الدولية البريطانية.

ويشرفنا حضوركم هذه المناسبة. لتأكيد الحضور يرجى التأشير على أحد المربعات أدناه وإعادة إرسال هذه الدعوة على فاكس رقم 413743.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام،

سعد صبرة
الممثل المقيم

للتأكيد
نعم، سأحضر
لن أحضر، لكنني سأرسل مندوباً للحضور بالنيابة عني (يرجاء ذكر اسم الشخص ومعلومات الاتصال أدناه):
الاسم:
هاتف:
فاكس:
لن أستطيع الحضور

قائمة بالمدعوين والمشاركين: ورشة عمل الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي عن تبسيط ضريبة الشركات، صناعة، مايو/أيار 2007

الاسم	الوظيفة	المؤسسة	مدعو؟	تم توجيه الدعوة؟	تم تأكيد الحضور؟
العمل					
--	--	شركة شهاب للتأمين والتجارة (اليمن) المحدودة	نعم	نعم	
--	--	نادي رجال الأعمال	نعم	نعم	نعم
--	--	نادي رجال الأعمال			نعم
--	--	نادي رجال الأعمال			نعم
--	--	نادي رجال الأعمال			نعم
--	--	نادي رجال الأعمال			نعم
--	--	مجموعة الكيوس	نعم	نعم	نعم
--	--	مجموعة أولاد ثابت	نعم	نعم	
--	--	المترب	نعم	نعم	
--	--	مجموعة السنيديار	نعم	نعم	
--	--	شركة الكريمي للصرافة	نعم	نعم	
--	--	مجموعة الأستال	نعم	نعم	
-- 4	--	شركة بازرعة للسفر والسياحة	نعم	نعم	
--	--	مصنع الروحاني للرخام والجرانيت	نعم	نعم	
--	--	مجموعة السنيديار	نعم	نعم	نعم
الخدمات المالية					
--	--	بنك التسليف التعاوني والزراعي	نعم	نعم	نعم
--	--	البنك التجاري اليمني	نعم	نعم	مندوب
--	--	البنك التجاري اليمني			نعم
--	--	ديلويت	نعم	نعم	نعم
--	--	KPMG	نعم	نعم	نعم
--	--	الشركة الإسلامية للتأمين	نعم	نعم	مندوب
--	--	الشركة الإسلامية للتأمين			نعم
--	--	الشركة المتحدة للتأمين	نعم	نعم	مندوب
--	--	الشركة المتحدة للتأمين			نعم
منظمات العضوية في قطاع الأعمال					
--	--	الجمعية التعاونية الزراعية العامة	نعم	نعم	نعم
--	--	اتحاد الرخام والجرانيت	نعم	نعم	نعم

⁴ هذا الشخص عضو في اللجنة الاستشارية للمرصد اليمني لحقوق الإنسان.

الاسم	الوظيفة	المؤسسة	مدعو؟	تم توجيه الدعوة؟	تم تأكيد الحضور؟
--	--	وزارة المالية	نعم	نعم	نعم
--	--	وزارة المالية	نعم	نعم	نعم
--	--	وزارة المالية	نعم	نعم	نعم
--	--	وزارة المالية	نعم	نعم	نعم
--	--	وزارة المالية	نعم	نعم	نعم
--	--	وزارة المالية	نعم	نعم	نعم
--	--	وزارة المالية	نعم	نعم	نعم
--	--	وزارة المالية	نعم	نعم	نعم
--	--	وزارة المالية	نعم	نعم	نعم
--	--	وزارة المالية	نعم	نعم	نعم
--	--	وزارة المالية	نعم	نعم	نعم
--	--	وزارة المالية	نعم	نعم	نعم
--	--	وزارة المالية	نعم	نعم	نعم
--	--	وزارة المالية	نعم	نعم	نعم
--	--	مجلس الشورى	نعم	نعم	
--	--	مجلس النواب	نعم	نعم	
--	--	مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة	نعم	نعم	مندوب
--	--	مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة			نعم
--	--	وزارة التجارة والصناعة	نعم	نعم	
منظمات التنمية					
--	--	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نعم	نعم	لا
--	--	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	نعم	نعم	
--	--	الاتحاد الأوروبي	نعم	نعم	
--	--	وزارة التنمية الدولية البريطانية	نعم	نعم	نعم
--	--	وزارة التنمية الدولية البريطانية	نعم	نعم	نعم
--	--	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	نعم	نعم	نعم
--	--	البنك الدولي			
--	--	السفارة الأمريكية، صنعاء، اليمن			
--	--	الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي			نعم
--	--	الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي			نعم
--	--	الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي			نعم
--	--	الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي			نعم
--	--	مؤسسة التمويل الدولية	نعم	نعم	نعم
--	--	مؤسسة التمويل الدولية	نعم	نعم	نعم
--	--	البنك الدولي	نعم	نعم	نعم
--	--	البنك الدولي	نعم	نعم	نعم

(2) تسجيل الأراضي

ساعدت ورشتنا عمل عقدتنا في صنعاء يومي 20 و 21 فبراير/شباط 2005 وفي 18 سبتمبر/أيلول 2005 في إثراء أنشطة فريق العمل المعني بسياسة الأراضي.

أ. ورشة عمل عن سياسة الأراضي وإدارتها في اليمن، 20-21 فبراير/شباط 2005

كان الهدف من ورشة العمل التي عقدت في فبراير/شباط 2005 هو تنمية التفاهم المشترك لما يواجه إدارة أراضي الدولة وتسجيل الأراضي في اليمن من قضايا وتحديات، ووضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات والإجراءات التدخلية للمتابعة. وتضمنت ورشة العمل عروضاً تقديمية باللغة العربية عن سياسة الأراضي وإدارة أراضي الدولة وإصلاح الإطار القانوني.

وشملت المواد عروضاً قدمت شفويًا وفي صورة نشرات توزيعية بالعربية. وقبيل ورشة العمل، فإن الفصول الرئيسية لمسودة مذكرة سياسة الأراضي (الملخص التنفيذي، وفصل عن تحليل قانون تسجيل الأراضي وتحسينات عليه، وفصل بتوصيات شاملة يشمل خطة عمل) تم تعميمها باللغة العربية على المشاركين. وقد ساعدت هذه الوثائق على تسهيل المناقشات وإثرائها.

وفيما يلي أدناه الدعوة إلى ورشة العمل والأجندة وقائمة المدعوين وقائمة المشاركين والأنشطة.⁵

⁵ تشير الدعوة إلى ورشة العمل الأصلية التي عقدت يومي 19 و 20 فبراير/شباط 2005، وكان الاجتماع قد تأجل بسبب اجتماع طارئ اضطر إلى حضوره العديد ممن أكدوا مشاركتهم.

سيدي العزيز،

الموضوع: سياسة الأراضي الحضرية وإدارتها في اليمن

تدعوكم وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي لحضور ورشة عمل تستمر يومين حول سياسة الأراضي الحضرية وإدارتها في اليمن. وستشمل ورشة العمل عروضاً تقديمية حول القضايا الرئيسية في مجال سياسة الأراضي وتسجيل الأراضي وإدارة أراضي الدولة في اليمن. والهدف من ورشة العمل هذه هو تنمية التفاهم المشترك حول ما يواجه إدارة أراضي الدولة وتسجيل الأراضي من قضايا وتحديات بغرض تحسين أمن حيازة وملكية الأراضي للمواطنين والمستثمرين اليمنيين وكذلك البيئة المواتية للأعمال من أجل تحقيق النمو. وستختتم ورشة العمل بوضع خطة عمل لتفعيل التوصيات والإجراءات التدخلية للمتابعة.

وستعقد ورشة العمل يومي 19 و20 فبراير/شباط 2005 في فندق تاج شبا من الساعة 8:30 صباحاً إلى 1:30 بعد الظهر. ومرفق طيه أجنده ورشة العمل. ونحن نتطلع إلى حضوركم ومشاركتكم النشيطة في هذا المسعى الهام.

مع تحياتي،

السيد أحمد محمد صوفان

السيد مصطفى رويس

وزير التخطيط والتعاون الدولي

مدير البنك الدولي نائب رئيس الوزراء،

المرفقات: أجنده ورشة العمل

أجندة ورشة العمل: ورشة عمل عن سياسة الأراضي الحضرية وإدارتها، صنعاء، 20-21 فبراير/شباط 2005

ورشة عمل عن سياسة الأراضي وإدارتها في اليمن، 20-21 فبراير/شباط 2005

مكان انعقاد ورشة العمل: فندق تاج شبا، صنعاء

الأرض في اليمن تمثل موردا حيويا للنمو الاقتصادي والتنمية. غير أن الحصول على الأرض (سواء للاستخدام غير السكني/الاستثماري أو السكني) يشكل واحدا من الحواجز الرئيسية أمام النمو وكذلك أمام تخفيف حدة الفقر، وذلك نظرا لارتفاع المخاطر وتكلفة المعاملات من جراء غموض حقوق الملكية وعدم تطبيقها.

وتستضيف حكومة اليمن والبنك الدولي ورشة عمل هامة تستغرق يومين في صنعاء لأصحاب المصلحة الرئيسيين في قضايا سياسة الأراضي وإدارتها إلى جانب خبراء دوليين في مجال الأراضي. وخلال هذا الاجتماع، ستجري مناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بتسجيل الأراضي وإدارة أراضي الدولة في اليمن. إن هدفنا هو تنمية التفاهم المشترك لهذه القضايا والتحديات التي تواجه إدارة أراضي الدولة وأمن حيازة/ملكية الأراضي للمواطنين والمستثمرين اليمنيين. وستشمل ورشة العمل عروضاً تقديمية عن القضايا الرئيسية في مجال سياسة الأراضي وتسجيل الأراضي وإدارة أراضي الدولة في اليمن، يعقبها مناقشات للنقاط التي يثيرها المشاركون.

ومع ختام ورشة العمل سيتم إعداد مسودة لموجز الموضوعات عن مجموعة من الأسئلة الرئيسية التي ينبغي الإجابة عليها وعناصر خطة عمل تجيب عليها من خلال البحث وبمساعدة من البنك الدولي. ثم ستقدم مسودة الموجز هذه إلى أصحاب المصلحة في مجال الأراضي الذين شاركوا في ورشة العمل. ومن المتوقع القيام بالنشاط البحثي اللاحق بمساعدة من البنك الدولي وبالتعاون وثيق من الحكومة اليمنية. وستعرض نتائج هذا العمل في ورشة عمل تعقد لاحقا. ومن المتوقع أن تشكل مسودة الموجز والعمل البحثي الأساس لإجراءات تدخلية لاحقة تقررها حكومة اليمن بمساعدة من البنك الدولي.

اليوم الأول:

08:00-08:30	تسجيل المشاركين وإفطار خفيف (قهوة ومخبوزات)
	الجلسة الأولى:
08:30-09:00	مقدمة عن الدراسة تبرز أهمية الأرض كأحد الأصول الاقتصادية د. محمد الصبري، نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي
	الأهداف: (1) عرض خطة الدراسة وتوقيتها، (2) عرض القضايا الرئيسية المتعلقة بالأرض (لماذا الأرض؟ الأرض ومناخ الاستثمار، وجهة نظر مقارنة)
	الجلسة الثانية:
09:00-10:00	إدارة أراضي الدولة في اليمن: القضايا والتحديات الشكل: عرض تقديمي لمدة 30 دقيقة يجريه سامح وهبة، ثم مناقشة حول الموضوع لمدة 30 دقيقة، تتبعها مناقشة لمدة 30 دقيقة المجالات المحتملة للتوصيات
	الأهداف: (1) عرض القضايا/التحديات الرئيسية على خلفية المعايير الدولية/الإقليمية والبيانات المؤكدة، (2) التوصل إلى اتفاق في الآراء حول القضايا/التحديات الرئيسية والأولويات
10:00-10:30	استراحة
	الجلسة الثالثة:
10:30-11:30	اصلاح الإطار القانوني لتسجيل الأراضي: القضايا الرئيسية وأفضل الممارسات الدولية

الشكل: عرض تقديمي لمدة 30 دقيقة يجريه جون بروس، تتبعه مناقشة لمدة 30 دقيقة discussion	
الأهداف: (1) عرض خبرات البنك الدولي في قطاع الأراضي، (2) عرض أفضل الممارسات في القطاع بما في ذلك خبرة البلدان العربية، (3) مناقشة مدى القدرة على تعديل الخبرات العالمية وأفضل الممارسات وفقاً للسياق اليمني ومدى ارتباطها بهذا السياق، (4) مناقشة القضايا الرئيسية الواردة في المشروع المقترح لقانون تسجيل الأراضي في اليمن	
استراحة	11:30-12:00
الجلسة الرابعة:	
تسجيل الأراضي وإدارتها في اليمن: تقييم الوضع الحالي والإطار والقضايا الرئيسية	12:00-1:00
الشكل: عرض تقديمي لمدة 30 دقيقة يجريه بيجان أزد، تتبعه مناقشة لمدة 30 دقيقة	
الأهداف: (1) عرض القضايا/التحديات الرئيسية على خلفية المعايير الدولية/الإقليمية والبيانات المؤكدة، (2) التوصل إلى اتفاق في الآراء على القضايا/التحديات الرئيسية والأولويات، (3) تحديد أولويات الحكومة وأصحاب المصلحة، (4) الحصول على التزام حكومي على مستوى عالٍ للتصدي للقضايا/التحديات الخاصة بالأراضي	
غداء	1:00

اليوم الثاني:

الكلمة الرئيسية:	
كلمة الافتتاح الرئيسية معالي نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي أحمد محمد صوفان	08:30-09:00
الجلسات الخامسة والسادسة:	
تسجيل الأراضي وإدارتها، وإدارة أراضي الدولة: المجالات المحتملة للتحسين والتوصيات	09:00-10:00
الشكل: عرض تقديمي لمدة 40 دقيقة يجريه بيجان أزد وسامح وهبة، تتبعه مناقشة لمدة 20 دقيقة	
الهدف: (1) اقتراح المجالات المحتملة والتوصيات المحددة لتحسين تسجيل الأراضي وإدارتها وإدارة أراضي الدولة	
استراحة	10:00-10:30
الجلسة السابعة:	
توصيات للمجالات المحتملة للتحسين: صياغة تشريكية للأولويات والخطوات التالية	10:30-12:30
الشكل: مناقشة يديرها محمد الصبري وسلمح وهبة	
الهدف: (1) مناقشة وتأكيد التوصيات والأولويات المحسنة لإدارة الأراضي وإدارة أراضي الدولة، (2) صياغة تشريكية للأجندة والخطوات التالية	
موجز للخطوات التالية المتفق عليها والملاحظات الختامية	12:30-1:00
الشكل: عرض تقديمي يجريه يحيى الويد	
الأهداف: (1) تشكيل فريق عمل معني بالأراضي، (2) تحديد المسؤوليات والجدول الزمني للتدابير التالية	
غداء	1:00

المدعوون لورشة العمل: ورشة عمل عن سياسة الأراضي الحضرية وإدارتها، صنعاء، 20-21 فبراير/شباط 2005

الاسم	المنصب/المؤسسة
.1 --	--، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
.2 --	--، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
.3 --	--، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
.4 --	--، وزارة الأشغال العامة والطرق
.5 --	--، كارفور
.6 --	--، نقابة المحامين في صنعاء
.7 --	--، المحكمة التجارية
.8 --	--، محكمة الاستئناف التجارية
.9 --	--، وزارة الشؤون القانونية
.10 --	--، الهيئة العامة للأراضي والمساحة (SALR)
.11 --	--، الهيئة العامة للأراضي والمساحة (SALR)
.12 --	--، الهيئة العامة للأراضي والمساحة (SALR)
.13 --	--، الهيئة العامة لأراضي وعقارات الدولة (SLREA)
.14 --	--، الهيئة العامة لأراضي وعقارات الدولة (SLREA)
.15 --	--، المحكمة الجزئية لغرب صنعاء
.16 --	--، المجلس الأعلى للقضاء
.17 --	--، وزارة العدل
.18 --	--، المحكمة العليا
.19 --	--، لجنة الخدمات، مجلس النواب
.20 --	--، لجنة التنمية، مجلس النواب
.21 --	--، لجنة الشؤون الدستورية، مجلس النواب
.22 --	--، شؤون التسجيل، وزارة العدل
.23 --	--، المركز اليمني للتحكيم
.24 --	--، المشروعات الاستثمارية، وزارة الأوقاف
.25 --	--، لجنة التنمية، مجلس النواب
.26 --	--، الاتحاد اليمني لغرف التجارة والصناعة
.27 --	--، المحكمة الجزئية لشرق صنعاء
.28 --	--، محام
.29 --	--، مستثمر من القطاع الخاص
.30 --	--، بنك شامل، مستثمر من القطاع الخاص
.31 --	--، منطقة حدة
.32 --	--، التنمية السكنية في المدينة الخضراء في عدن
.33 --	--، قاض في محافظه لحج
.34 --	--، التنمية السكنية في المدينة الخضراء في عدن
.35 --	--، بنك الإسكان
.36 --	--

المشاركون في ورشة العمل ورشة عمل عن سياسة الأراضي الحضرية وإدارتها، صنعاء، 20-21 فبراير/شباط 2005

الاسم	المنصب/المؤسسة
.1 --	--، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
.2 --	--، لجنة الخدمات، مجلس النواب
.3 --	--، لجنة التنمية، مجلس النواب
.4 --	--، الهيئة العامة لأراضي وعقارات الدولة (SLREA)
.5 --	--، الهيئة العامة للأراضي والمساحة (SALR)
.6 --	--، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

7.	--	وزارة المالية
8.	--	المشروعات الاستثمارية، وزارة الأوقاف
9.	--	شؤون التسجيل، وزارة العدل
10.	--	المحكمة الجزئية لغرب صنعاء
11.	--	الرقابية/المتابعة القضائية
12.	--	المحكمة التجارية، صنعاء
13.	--	الهيئة العامة للأراضي والمساحة (SALR)
14.	--	الهيئة العامة للأراضي والمساحة (SALR)
15.	--	الهيئة العامة لأراضي وعقارات النولة (SLREA)
16.	--	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
17.	--	مصلحة الضرائب، وزارة المالية
18.	--	إدارة الرقابة/المتابعة، مصلحة الضرائب، وزارة المالية
19.	--	محام
20.	--	مكتب الشيخ طارق عبد الله للمحاماة
21.	--	مستثمر من القطاع الخاص، عضو غرفة التجارة، صنعاء
22.	--	الهداني للتجارة والاستثمار العقاري
23.	--	منطقة حدة
24.	--	وزارة الشؤون القانونية
25.	--	محام، عضو نقابة المحامين في صنعاء
26.	--	المكتب الفني، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
27.	--	البنك الإسلامي اليمني
28.	--	بنك التضامن الإسلامي
29.	--	بنك اليمن والكويت
30.	--	البنك اليمني للإنشاء والتعمير
31.	--	مكتب حافظ فاضل للمحاماة
32.	--	--
33.	--	اتحاد غرف التجارة
34.	--	محكمة غرب صنعاء
35.	--	نادي رجال الأعمال اليمنيين
		إعلاميون
36.	--	صحيفة الرأي العام
37.	--	صحيفة الأبحار
38.	--	موقع المؤتمر نت
39.	--	صحيفة الثورة
40.	--	اتحاد غرف التجارة
		الاسم
41.	--	المنصب/المؤسسة
42.	--	إذاعة صنعاء
43.	--	إذاعة صنعاء
		صحيفة الحكم
		فريق البنك الدولي
44.	--	MNSIF،--
45.	--	LEGEN،--
46.	--	MNSIF،--
47.	--	MNSIF،--
48.	--	المكتب القطري لليمن
49.	--	مهندس شؤون البيئة

أنشطة ورشة العمل: ورشة عمل عن سياسة الأراضي الحضرية وإدارتها، صنعاء، 20-21 فبراير/شباط 2005

ورشة عمل عن سياسة الأراضي وإدارتها في اليمن، 20-21 فبراير/شباط 2005

مقدمة: أهداف ورشة العمل

قامت حكومة اليمن، بالتعاون مع البنك الدولي، بعقد ورشة عمل عن سياسة الأراضي الحضرية وإدارتها في اليمن يومي 20 و21 فبراير/شباط 2005 تحت رعاية نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي. وضمت ورشة العمل أصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني من المنخرطين في قضايا سياسة الأراضي الحضرية وإدارتها، وذلك إلى جانب خبراء دوليين في مجال الأراضي.

وتتمثل أهداف ورشة العمل فيما يلي:

- تنمية تفاهم مشترك/اتفاق في الآراء حول ما يواجه إدارة الأراضي الحضرية وتسجيل الأراضي وإدارة أراضي الدولة في اليمن من قضايا رئيسية وتحديات، وتحديد أولويات الحكومة وأصحاب المصلحة.
- تنمية تفاهم مشترك/اتفاق في الآراء حول التوصيات المحتملة والمجالات الرئيسية لتحسين إدارة الأراضي الحضرية وتسجيل الأراضي وإدارة أراضي الدولة في اليمن.
- الحصول على التزام حكومي على مستوى عالٍ بالتصدي للقضايا والتحديات في مجال الأراضي.
- تشكيل اتفاق في الآراء على الخطوات التالية وإعداد خطة عمل لتفعيل توصيات ورشة العمل.

تنظيم ورشة العمل وأنشطتها:

تم تنظيم ورشة العمل على أساس ثلاثة محاور رئيسية، هي:

- (i) إدارة أراضي الدولة
- (ii) الإطار القانوني الذي يحكم تسجيل الأراضي
- (iii) إدارة الأراضي الحضرية وتسجيل الأراضي

شمل اليوم الأول لورشة العمل عروضاً تقديمية عن القضايا الرئيسية في مجال تسجيل الأراضي وإدارتها، والإطار القانوني الذي يحكم تسجيل الأراضي وإدارة أراضي الدولة في اليمن، أعقبها مناقشات بين أصحاب المصلحة لتأكيد وإقامة اتفاق في الآراء حول القضايا والأولويات. وتضمن اليوم الثاني عروضاً تقديمية عن التوصيات المحتملة والمجالات الرئيسية لتحسين إدارة الأراضي، أعقبها مناقشات بين أصحاب المصلحة لتأكيد التوصيات المبدئية وإنشاء اتفاق في الآراء حول مجالات التحسين ذات الأولوية، وكذلك وضع خطة عمل للخطوات التالية. وتم الاتفاق على تشكيل فريق عمل معني بسياسة الأراضي لمواصلة الحوار على مستوى عالٍ حول قضايا سياسة الأراضي وإدارتها في اليمن بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بعد ورشة العمل. وسيقوم فريق العمل بتأكيد النتائج المبدئية والتصدي للثغرات المعرفية في المسائل والآراء الخاصة بالسياسات والمسائل القانونية والإجرائية، وتسهيل التقدم تجاه المرحلة التالية المتعلقة بإيجاز المجالات الرئيسية للتدخل وخيارات السياسات.

المناقشات الموضوعية للقضايا الرئيسية والتوصيات:

(1) إدارة أراضي الدولة:

أبرز العرض التقديمي القضايا الرئيسية والمشكلات التي تؤثر على إدارة أراضي الدولة في اليمن، وهي:

- غياب إطار مؤسسي موحد لتخصيص أراضي الدولة، حيث كانت هيئات حكومية عديدة تقوم في الماضي بتخصيص هذه الأراضي. علاوة على ذلك، هناك غياب للآليات المنتظمة والشفافة لتخصيص أراضي الدولة وهو ما أسفر عن فوضى في توزيع هذه الأراضي ولا سيما في مدن الجنوب. ففي المكلا، يمكن أن يستوعب ما تم توزيعه من أراضٍ في الفترة بين عامي 1990 و1999 عدد السكان الحالي مرتين. وحجم المشكلة في عدن مماثل. ولم تخضع أغلبية هذه الأراضي لعمليات تطوير حتى اليوم. وإضافة إلى هذا، كان من شأن غياب آليات التخصيص المستندة إلى عوامل السوق (أي المزايدات) والاعتماد على التخصيص الإداري (أي

التخصيص المباشر للأفراد أو على أساس القوائم) غياب الكفاءة في تخصيص أراضي الدولة.

- درجة الإبهام القانوني المحيط بأراضي الدولة كما يحددها قانون أراضي وعقارات الدولة رقم 21 لسنة 1995 (خاصة المنحدرات الجبلية التي تسيل عبرها مياه الأمطار، ومناطق التوسع العمراني في المدن الساحلية)، والتي أدت إلى نشوب العديد من الصراعات على الملكية بين القطاع الخاص والقبائل.
- غياب جرد شامل ودقيق لأراضي الدولة وعدم توفر الوسائل اللازمة لإجرائه،
- عدم القدرة على الحفاظ على أراضي الدولة من عمليات التعدي والمضاربة،
- غياب خطط محدثة لاستخدام الأراضي في المدن، وغياب الآليات المطلوبة لتنفيذ خطط عامة/تفصيلية وتطبيقها، ونقص الإستراتيجيات للاستخدام المستدام لأراضي الدولة،
- نقص الوسائل المنتظمة والشفافة لتقييم أراضي الدولة،
- غياب الإطار الإستراتيجي اللازم للاستفادة من أراضي الدولة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

وقدمت توصيات مبدئية، مع التركيز على المجالات الرئيسية للتحسين:

- توحيد الإطار المؤسسي لتخصيص أراضي الدولة عن طريق إدارة مركزية للتصرف/الحراسة في الهيئة العامة لأراضي وعقارات الدولة (كما هو الحال في القانون الحالي) وذلك استنادا إلى توصيات الهيئة العامة للاستثمار (للأراضي الاستثمارية) والمجلس المحلي بالمحافظة (للأراضي غير الاستثمارية).
- التحول من التخصيص الإداري للأراضي للتصرف في أراضي الدولة (من خلال التخصيص المباشر للأفراد أو على أساس القوائم) إلى التخصيص المستند إلى اعتبارات السوق (من خلال المزادات)،
- التصرف في أراضي الدولة (للاستثمار والإسكان التجاري، والاستخدامات التجارية/غير الاستثمارية) بسعر السوق، وهو ما من شأنه القضاء على حافز المضاربة والتشوهات في السوق/التخصيص، والسماح باستعادة تكلفة الخدمات المقدمة،
- تنقيح قانون أراضي وعقارات الدولة لسنة 1995 مع الأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة ذكرها آنفا،
- استكمال جرد أصول الدولة من أراض (وعقارات) وتسجيلها.

وانفق المشاركون في ورشة العمل على أن التشخيص الذي عرض يتسم بالدقة والشمولية ويمثل مشكلة رئيسية تؤثر على الاستقرار الاجتماعي وينجم عنها آثار سلبية على النمو الاقتصادي ومناخ الاستثمار. وانصب التركيز على ضرورة وضع آليات تتسم بالشفافية لتخصيص أراضي الدولة وتقييمها. وانصب التركيز أيضا على ضرورة التصدي لمشكلات الأراضي بأسلوب متكامل، يشمل تدعيم آليات حل النزاعات المتعلقة بالأراضي (ولا سيما نظام المحاكم)، والتوسع في تخطيط استخدامات الأراضي وتدعيمه (سبق غيابه ضمن الأسباب الرئيسية التي ينجم عنها هذه المشكلة) ومراجعة القانون الحالي لأراضي وعقارات الدولة بغية ضمان تحديد أراضي الدولة تحديدا صحيحا، على سبيل المثال لا الحصر.

(2) الإطار القانوني المنظم لتسجيل الأراضي:

أبرز العرض التقديمي القضايا التالية:

- قانون تسجيل الأراضي رقم 39 لسنة 1991 هو قانون أولي للغاية ومحدود وتنقصه اللائحة التنفيذية الضرورية التي يمكن أن تعوض نقص التفاصيل في القانون.
 - في عام 2000، تحول نظام تسجيل مستندات الملكية من السجل الشخصي القائم على الأشخاص إلى السجل العيني القائم على قطع الأراضي والذي يستند إلى الفحص الميداني. لكن هناك شكوكا حول مدى فعالية هذا التحول مع غياب الخرائط المحدثة والتفصيلية.
 - ويجري الكثير من عمليات التسجيل حاليا استنادا إلى عمليات تسجيل سابقة غير دقيقة والفحص كما يجري اليوم لا يمثل أساسا ملائما لتوفير الأثر القانوني الحاسم للتسجيل،
- ينبغي الإشادة بقرار الحكومة استبدال القانون سنة 1991. وتضمن كل من المشروعين اللذين أعد أحدهما الهيئة العامة للأراضي والمساحة عام 2001 ووزارة الشؤون القانونية عام 2004 تحسينات جوهرية في القانون القائم، من بينها:
- (1) النص على التسجيل الإلزامي (المنتظم) والطوعي، (2) عمليات فحص ميداني تفصيلية وتعليمات حول كيفية التعامل مع تسجيل الأراضي المتنازع عليها في عمليات التسجيل الطوعي، (3) إجراءات تفصيلية للتسجيل المنتظم لضمان الشفافية والثقة العامة في النتائج، (4) تدعيم أثر التسجيل في إثبات الملكية، (5) إنشاء سجل يقوم على الأراضي مع وجود رقم فريد لتحديد الهوية، (6) النص على تسجيل المعاملات اللاحقة في السجل مع تمييزها عن "التسجيل

الطوعي".

وينبغي أن يأخذ القانون المعدل المسائل التالية في الاعتبار:

- ضمان الاستدامة المالية لنظام السجل من خلال عدة أمور: (1) إلغاء ضريبة نقل الملكية لتحل محلها ضريبة سنوية على الأراضي، لكن إذا تعين فرض ضريبة على نقل الملكية فينبغي عدم فرض أية غرامات على من يطلب تسجيل معاملات سابقة غير مسجلة، (2) يجب أن يسمح لمصلحة التسجيل أن تحتفظ بجميع رسوم التسجيل لتدعيم مواردها وبجزء ضئيل من ضريبة نقل الملكية لخدمات التحصيل.
- تحسين عملية التسجيل من خلال: (1) إجراءات دعائية أكثر فعالية للتسجيل المنتظم، (2) إصلاح/تعزيز دور الأمين لضمان زيادة جودة التوثيق في عمليات نقل الملكية، (3) يجب إنهاء دور المحاكم في توثيق نقل ملكية الأراضي أو تحسينه تحسيناً جوهرياً.
- تدعيم الأثر القانوني لعملية التسجيل من خلال: (1) منح الأولوية لنقل الملكية المسجلة على نقل الملكية غير المسجلة، (2) عدم القدرة على نقل الملكية من المعاملات/الموارث غير المسجلة، (3) الأمر الأكثر أهمية، الإثبات القطعي من الناحية القانونية للأراضي المسجلة.
- الأهم فيما يتعلق بالإطار المؤسسي لتسجيل الأراضي أنه من غير المستحسن فصل الوظيفة القانونية لعملية التسجيل (التي ستكون تابعة لوزارة العدل) عن الوظيفة الفنية لعملية المسح. وينبغي الحفاظ على الهيكل الموحد الحالي دون تغيير تحت مظلة رئاسة مجلس الوزراء حيث أنه يسهل بشكل كبير التنفيذ الفعال لعمليات التسجيل.
- ومن المسائل الأخرى التي تم التصدي لها كيفية التعامل مع الأخطاء والتصحيحات في السجل، وضرورة توسيع مشاركة القطاع الخاص في عملية التسجيل (باستثناء إجراءات التقاضي)، بالسماح للوساطة الميدانية ومعاملة قضايا المحاكم في تسوية عمليات الملكية، والقضاء على التضارب بين النظام الإلزامي والنظام الطوعي.

واتفق المشاركون في ورشة العمل على أن تعديل الإطار القانوني الذي ينظم تسجيل الأراضي يمثل خطوة حيوية لتحسين عمليات التسجيل. ووافق جميع المشاركين باستثناء مصلحة الضرائب على ضرورة إلغاء شرط سداد الضرائب عن جميع المعاملات السابقة غير المسجلة، وابتكار نظام للعقوبات عن التأخر في التسجيل يختلف عن النظام القائم. وشدد المشاركون أيضاً على أهمية العثور على حلول لتفشي عمليات تزوير صكوك نقل الملكية. وأكدوا كذلك على ضرورة إصلاح وظائف الأمين في عملية نقل الملكية وتنظيمها تنظيمياً ملائماً، من أجل ضمان أن يقتصر عمله على مجال صلاحيته وأن يتحرى بدقة حقوق الملكية قبل إعداد صك نقل الملكية (عن طريق التحقق من سجل الأراضي). وفي النهاية، اقترح المشاركون تجميع وظائف التوثيق وتسجيل الأراضي، مع قيام الأمين بوظيفة نقل الملكية في سجل الأراضي من أجل توحيد جميع هذه الأنشطة المرتبطة ببعضها البعض ومنع نقل ملكية الأراضي غير المسجلة. وشدد المشاركون أيضاً على ضرورة وجود نماذج نمطية لصكوك نقل الملكية.

(3) تسجيل الأراضي وإدارتها:

أبرز العرض التقديمي القضايا التالية:

- بشكل عام، هناك استغلال محدود للغاية لسجل الأراضي في اليمن،
- انتشار تصور عام بين المواطنين على نطاق واسع بأن توثيق المحكمة لمستندات نقل الملكية هي وسيلة فعالة أو حتى أكثر فعالية في تأمين حقوق الملكية من تسجيل هذه المستندات، مما يعني أن توثيق المحكمة يقوض في النهاية نظام تسجيل المستندات،
- يتقيد الطلب على التسجيل أيضاً بسبب المخاوف بشأن تكاليف التسجيل (خاصة شرط أن يدفع من يطلبون التسجيل جميع الضرائب المترتبة على نقل الملكية عن جميع المعاملات السابقة غير المسجلة)،
- محدودية المشاركة القضائية/القانونية في قرارات التسجيل،
- عدم كفاية اللوائح التنظيمية اللازمة لنقل الملكية ولمراقبة أنشطة الأمين،
- عدم كفاية إجراءات التسجيل وصيانة السجل ولا سيما نقص الرقم القانوني الفريد لتحديد هوية الأرض/العقار.
- تمثل النزاعات على الأراضي جزءاً كبيراً من إجمالي القضايا المعروضة أمام المحاكم،
- تستغرق النزاعات على الأراضي وقتاً طويلاً لتسويتها وذلك لضخامة عدد القضايا ونقص القضاة المتخصصين/المؤهلين للتعامل مع هذا النوع من القضايا،

• عدم الكفاءة في تنفيذ الأحكام القضائية.

اتفق المشاركون في ورشة العمل على أن تنشيط سجل الأراضي يمثل خطوة حاسمة لتحسين نظام حيازة الأراضي في اليمن. وتم التنويه أيضا إلى غياب تسجيل أراضي الدولة وأراضي الوقف باعتباره من المسائل الرئيسية. وشدد المشاركون على أهمية معالجة العبء المالي الثقيل المصاحب لعملية التسجيل (سداد ضرائب نقل الملكية عن المعاملات الحالية والماضية وغرامات التأخير) إذا كان الغرض هو تنشيط استخدام السجل. وتم التأكيد كذلك على أهمية تنظيم وظائف الأمين، ولا سيما أن أنشطة الأمين تقتصر بموجب القانون على مجالات الصلاحية الجغرافية، وأن الأمين لا يصدر مسودة وثائق نقل الملكية إلا بعد التحقق من صكوك الملكية. وعلاوة على ذلك، شدد المشاركون على أهمية الصيانة الملائمة لسجل الأراضي، أي التدقيق والفحص للالتزامات القانونية المسجلة قبل إصدار صكوك ملكية بديلة وتقييد ممارسات البيع المتعدد لقطعة الأرض الواحدة. وأكد المشاركون أيضا على أن الجمهور لا يفهم فهما جيدا أن "توثيق المحكمة لصكوك نقل الملكية لا يمنح الملكية"، وأن مشاركة رجال القضاء في التوثيق غير مضمونة حيث أن ذلك يفترض إجراء إداريا. وتم اقتراح تعديل ختم التوثيق كي ينص على أن "التوثيق لا يمنح الملكية".

(4) الملاحظات الختامية والخطوات التالية:

وافق جميع المشاركين في ورشة العمل على ضرورة تشكيل فريق عمل معني بسياسة الأراضي لمواصلة الحوار على مستوى عالٍ حول قضايا سياسة الأراضي وإدارتها في اليمن بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بعد ورشة العمل. ويضم فريق العمل 13 من أصحاب المصلحة من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، من بينهم أعضاء في البرلمان والسلطة القضائية. وتشمل أهداف فريق العمل تأكيد النتائج المبدئية والتصدي للتهغرات المعرفية في المسائل والآراء الخاصة بالسياسات والمسائل القانونية والإجرائية، وتسهيل التقدم تجاه المرحلة التالية المتعلقة بإيجاز المجالات الرئيسية للتدخل وخيارات السياسات. ويتضمن الملحق ج تفاصيل عن مهمة فريق العمل وخطة العمل والأعضاء المكلفين وغير ذلك من المعلومات. وعلاوة على ذلك، يشمل الملحق ج.3 مصفوفة التوصيات المبدئية ومجالات التحسين.

(2) ورشة عمل عن سياسة الأراضي الحضريّة وإدارتها في اليمن، 18 سبتمبر/أيلول 2005

كان الهدف من ورشة العمل التي عقدت في شهر سبتمبر/أيلول 2005 هو استعراض النتائج الرئيسية والتوصيات حول سياسة الأراضي وإدارة الأراضي الحضريّة في اليمن. وناقشت ورشة العمل مذكرة أعدها البنك الدولي بالتعاون مع لجنة سياسة الأراضي، استنادا إلى نتائج ورشة العمل التي عقدت في فبراير/شباط.

وتضمنت ورشة العمل عروضاً تقديمية باللغة العربية عن قضايا سياسة الأراضي وقوانين الأراضي والقضايا المؤسسية، وتناول كل منها توصيات عن كيفية المضي قدماً. وفيما يلي أدناه الدعوة إلى حضور ورشة العمل والأجندة وقائمة المدعوين وقائمة المشاركين والأنشطة.

الدعوة إلى ورشة العمل (مترجمة من العربية): ورشة عمل عن سياسة الأراضي الحضرية وإدارتها، صنعاء، 18 سبتمبر/أيلول 2005

إلى:

السيد علي أبو حلقة
عضو مجلس النواب، رئيس لجنة الشؤون الدستورية

الموضوع: ورشة عمل عن سياسة إدارة الأراضي الحضرية في اليمن، يوم 18 سبتمبر/أيلول 2005

سيدي العزيز،

تحت رعاية وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الأشغال العامة، وهيئة أراضي وعقارات الدولة، وبالتنسيق مع البنك الدولي، تعقد ورشة عمل بعنوان "إدارة الأراضي وسياسة الأراضي الحضرية في اليمن" يوم الأحد الموافق 18 سبتمبر/أيلول 2005 في القاعة الكبرى بمبنى وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وستناقش ورشة العمل مذكرة أعدتها البنك الدولي بالتعاون مع لجنة سياسة الأراضي، التي تشكلت بعد ورشة عمل عقدت في شهر فبراير/شباط. وستناقش أيضا النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في المذكرة فيما يتعلق بسياسة وإدارة الأراضي الحضرية في اليمن.

وعلى ذلك، يسعد وزارة التخطيط والتعاون الدولي دعوتكم للمشاركة في ورشة العمل هذه لمناقشة الأفكار والتوصيات الواردة في المذكرة التي أعدتها البنك الدولي ولتفعيل وظيفه ورشة العمل. تجدون مرفق طيه المرفقات التالية:

- ملخص لمذكرة البنك الدولي
- مسودة خطة عمل لتفعيل التوصيات
- استعراض الإطار القانوني والتنظيمي لإدارة الأراضي في اليمن
- ملخص للتوصيات التي خلصت إليها مذكرة البنك الدولي
- ملخص لورشة العمل التي عقدت حول سياسة وإدارة الأراضي في مدن اليمن يومي 19 و 21 فبراير/شباط 2005.

مع خالص تحياتي،

أحمد محمد صوفان
نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي

أجندة ورشة العمل: ورشة عمل عن سياسة الأراضي الحضرية وإدارتها، صنعاء، 18 سبتمبر/أيلول 2005

ورشة عمل عن سياسة الأراضي الحضرية وإدارتها في اليمن، 18 سبتمبر/أيلول 2005

مكان انعقاد ورشة العمل: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء

أجندة ورشة العمل

08:30-09:00	تسجيل المشاركين وإفطار خفيف (قهوة ومخبوزات)
09:00-09:15	كلمات الافتتاح الرئيسية معالي نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي أحمد محمد صوفان
09:15-09:30	الجلسة الأولى: عرض تقديمي عن مبادرات الإصلاح التي طرحتها الحكومة اليمنية الحالية
	الشكل: عرض تقديمي لمدة 15 دقيقة يجريه مصلحة أراضي الدولة، الهيئة العامة للأراضي والمساحة، وزارة الأشغال العامة والطرق (إدارة التخطيط العمراني)
	الهدف: إيجاز التباير المتعلقة أو المقررة من جانب حكومة اليمن لتدعيم إدارة الأراضي الحضرية
09:30-09:45	الجلسة الثانية: عرض عام للنتائج الرئيسية والتوصيات حول سياسة الأراضي الحضرية وإدارتها في اليمن
09:45 – 10:00	الجلسة الثالثة: الإطار القانوني الذي يحكم إدارة الأراضي وإدارة أراضي الدولة عرض عام وتحسينات مقترحة
10:00– 10:30	مناقشة وملاحظات
10:30 – 11:00	استراحة
11:00 – 11:15	الجلسة الرابعة: عرض تقديمي عن الخبرات العالمية في (إعدة) التنظيم المؤسسي لقطاع الأراضي والدروس المستفادة لليمن
11:15 – 12:30	مناقشة عامة: منكرة البنك الدولي عن سياسة الأراضي ومبادرات الحكومة الإصلاحية. مناقشة: المسائل القانونية والمؤسسية
12:30 – 13:00	الخطوات التالية وخطة العمل (في سياق الانتماء المقترح)
13:00	غداء

قائمة بالمدعوين والمشاركين: ورشة عمل عن سياسة الأراضي الحضرية وإدارتها، صنعاء، 18 سبتمبر/أيلول 2005

الاسم	المنصب/المؤسسة
1. --	--، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
2. --	--، الهيئة العامة لأراضي وعقارات الدولة (SLREA)
3. --	--، الهيئة العامة للأراضي والمساحة (SALR)
4. -- (*)	--، الهيئة العامة للاستثمار
5. -- (*)	--، هيئة المناطق الحرة اليمنية
6. --	--، لجنة الخدمات، مجلس النواب
7. -- (*)	--، لجنة الشؤون الدستورية، مجلس النواب
8. -- (*)	--، لجنة التنمية، مجلس النواب

9.	--	--، غرفة التجارة والصناعة، صنعاء
10.	--	--، لجنة الإشراف القضائي
11.	--	--، المحكمة الجزئية لغرب صنعاء
12.	--	--، لجنة الإشراف القضائي
13.	--	--، محكمة الاستئناف، صنعاء
14.	--	--، المحكمة التجارية، صنعاء
15.	--	--، منطقة حدة
16.	-- (*)	--، وزارة الأشغال العامة والطرق
17.	--	--، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
18.	--	--، شؤون التسجيل، وزارة العدل
19.	--	--، وزارة الأشغال العامة والطرق
20.	--	--، وزارة المالية
21.	--	--، مصلحة الضرائب، وزارة المالية
22.	--	--، وزارة الأشغال العامة والطرق
23.	--	--، نقابة المحامين
24.	--	--، الهيئة العامة للأراضي والمساحة (SALR)
25.	--	--، الهيئة العامة للأراضي والمساحة (SALR)
26.	--	--، الهيئة العامة لأراضي وعقارات الدولة (SLREA)
27.	--	--، وزارة الشؤون القانونية
28.	--	--، المشروعات الاستثمارية، وزارة الأوقاف
29.	--	--، الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية
30.	--	محام
31.	-- (*)	محام
32.	--	--، الهمداني للتجارة والاستثمار العقاري
33.	--	--، بنك التضامن الإسلامي
34.	--	--، بنك اليمن والكويت
		الاسم/المنصب/المؤسسة
35.	--	--، البنك الإسلامي اليمني
36.	--	--، البنك اليمني للإنشاء والتعمير
37.	--	--، بنك الشامل، مستثمر من القطاع الخاص
38.	--	

(*) لم يحضر

(3) أعضاء فريق العمل المعني بسياسة الأراضي ونقاط الاتصال

الهيئة	الرئيس/العضو المقيم (الأعضاء المقيمون)	نقطة (نقاط) الاتصال المعينة
1. وزارة التخطيط	-- (الرئيس)	-- (منسق) -- (منسق)
2. الهيئة العامة لأراضي وعقارات الدولة	--،--،--	--،--، الشؤون القانونية
3. الهيئة العامة للأراضي والمساحة	--،--،--	--،--، التسجيل
4. وزارة المالية	--،--،--	--،--، الضريبة العقارية (يتم تأكيده لاحقاً)
5. وزارة العدل	--،--،--	--،--،

6. وزارة الأشغال العامة	--،--	يتم تعيينه لاحقا
7. وزارة الأوقاف	--،--	--،--
8. وزارة الشؤون القانونية	--،--	--،--، البرامج
9. الأمين	--،--، حدة، صناعة	--،--، حدة، صناعة
10. القطاع الخاص	--،--، اتحاد غرف التجارة والصناعة	يتم تعيينه لاحقا
11. نقابة المحامين	--،--، نقابة المحامين، صناعة،--،	--، محام
12. قضاة	--،--، المجلس القضائي الأعلى،--،، المحكمة العليا	--
13. مجلس النواب	--،--، لجنة الخدمات --،--، لجنة التنمية،--،، لجنة الشؤون الدستورية	--، عضو لجنة التنمية (يتم تأكيده لاحقا)

(3) إصلاح نظام المشتريات

تم إثراء مكون المشتريات في منحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي من خلال: (1) مشاورات البنك مع منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد في مارس/آذار 2007 في المكتب القطري للبنك في صنعاء، (2) عرض تقديمي خلال ورشة عمل عقدت في أبريل/نيسان 2007 أمام لجنة الخدمات والشؤون المالية بالبرلمان وقام بتسهيل تقديمها استشاريون خارجيون (بوز آلن هاميلتون، وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) في وجود وسائل الإعلام، (3) اجتماعات مع أعضاء البرلمان في العاشر من يونيو/حزيران 2007 في صنعاء.

وتم توجيه دعوات عن طريق الهاتف لحضور المشاورات في مارس/آذار ويونيو حزيران 2007.

(4) مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

شارك البنك الدولي في ورشة عمل استضافتها الحكومة يوم 19 أغسطس/آب 2007 في صنعاء لتدشين اشتراكها في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وشارك أيضا في ورشة العمل ممثلون عن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والمجتمع المدني.

وفيما يلي أجندة الاجتماع ومهام وصلاحيات مجلس مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية:

أجندة تدشين مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
أجندة المؤتمر الدولي
وزارة النفط والمعادن، صنعاء، اليمن
19 أغسطس/أب 2007

الجلسة الأولى: (09:00 – 10:00 صباحا)

مقدمة عن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية 9:00 – 9:20
صباحا * ما هي مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية؟
* لماذا نحتاج إلى هذه المبادرة؟
(مستشار الوزير)

2- البنك الدولي 9:20 – 9:35
صباحا (ممثل البنك الدولي)

3- كلمة ختامية 9:35 – 9:55
صباحا (معالي وزير النفط والمعادن)

مؤتمر صحفي 10:00 – 10:30 صباحا

الجلسة الثانية: (10:45 صباحا)

الاجتماع الأول للمجلس اليمني لمبادرة
الشفافية في الصناعات الاستخراجية
* استعراض خطة العمل
* استعراض المهام والصلاحيات
* بروتوكولات الاجتماعات القادمة

أعضاء المجلس اليمني لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

المؤسسة	الاسم	مسلسل
وزارة النفط والمعادن	--	1
وزارة المالية	--	2
وزارة التخطيط	--	3
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	--	4
مركز معلومات وتدريب حقوق الإنسان	--	5
تجمع المستقبل	--	6
المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية	--	7
شركة صافر اليمنية	--	8
شركة توتال إي بي اليمن	--	9
شركة نيكسن الكندية	--	10

مهام وصلاحيات مجلس مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية مهام وصلاحيات المجلس اليمني للمبادرة

مهام وصلاحيات المجلس اليمني لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

أ) الغرض وخطوات العمل:

- 1- تسهيل تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية عن طريق اتخاذ القرارات اللازمة وضمان توفر الموارد المالية والبشرية الضرورية لتنفيذ خطط العمل الخاصة بالمبادرة.
- 2- تعيين مدقق و/أو مؤسسة تسويات.
- 3- رفع وعي الجمهور بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.
- 4- تقييم وإزالة الحواجز أمام التنفيذ.
- 5- القيام في الوقت المناسب وبالتعاون مع أمانة المبادرة بتعيين وتمويل موثق دولي بموجب إجراءات المبادرة ومراجعة تقارير التوثيق
- 6- إعداد أو الموافقة على خطة العمل
- 7- مراقبة أعمال المدققين والقائمين بعمليات التسوية
- 8- إعداد نماذج للتقارير للحكومة والشركات للإفصاح عن المعلومات
- 9- تسهيل التشاور مع أصحاب المصلحة حول نماذج التقارير للحصول على مدخلات أصحاب المصلحة بشأن هذه النماذج وتجميعها.
- 10- وضع إرشادات للحكومة والشركات حول كيفية استكمال ورفع هذه التقارير بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- 11- تحديد وتيرة تجميع ونشر تقارير المبادرة.
- 12- تسوية أي مسائل فنية أخرى فيما يتعلق بإدارة العقد مع المدقق و/أو مؤسسة التسوية.
- 13- الإعلان بشكل منتظم عن جميع المدفوعات المادية المتعلقة بالنفط والغاز والتعدين التي تقدمها الشركات إلى الحكومات ("المدفوعات") وجميع الإيرادات المادية التي تتلقاها الحكومات من الشركات العاملة في مجال النفط والغاز والتعدين ("الإيرادات") إلى قاعدة عريضة من الجمهور، وذلك على نحو يتسم بالشمولية والبساطة وسهولة الوصول.
- 14- بذل جهود مخصصة لنشر نهج المبادرة في جميع الشركات بما في ذلك مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة.
- 15- سيرسل مجلس المبادرة خطاب تعليمات فيما يتعلق بتوفير نماذج الإبلاغ إلى الشركات الأجنبية والمحلية العاملة في الصناعات الاستخراجية. وسيوجه الخطاب الشركات الأجنبية والمحلية إلى تسليم التقارير كاملة إلى شركة التدقيق في التاريخ المحدد للإبلاغ. وينبغي أن يكون تسليم الخطاب إلى المدقق بحلول تاريخ الإبلاغ.
- 16- تقييم والإشراف على جميع برامج المبادرة بما في ذلك التعميم الواسع النطاق لتقرير المبادرة، بما يضمن إجراءات المتابعة اللازمة لتوصيات تقرير المبادرة واستعراض عملية المبادرة بشكل عام حتى يمكن تنفيذ أي تحسينات مطلوبة لتحويل المبادرة اليمنية إلى عملية مستدامة.

ب) نظام إدارة المجلس اليمني لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

- 1- يتم اختيار أعضاء المجلس اليمني للمبادرة عن طريق التعيين،
- 2- يتألف مجلس المبادرة من عشرة أعضاء يمثلون الحكومة والمجتمع المدني والشركات غير الحكومية.
- 3- تصدر قرارات المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل.
- 4- تستمر مدة العضوية الأولى عامين.
- 5- تقوم الأمانة اليمنية للمبادرة في وزارة النفط والمعادن بمساندة أعمال المجلس اليمني للمبادرة.

ج. مشاورات أخرى ذات صلة

(1) إستراتيجية المساعدة القطرية 2006 لمجموعة البنك الدولي

الهدف الرئيسي للمشاورات حول إستراتيجية المساعدة القطرية 2006 كان الحصول على معلومات تقييمية من الحكومة والمجتمع المدني والمانحين لاستخدامها كمدخلات في عملية إعداد إستراتيجية البنك الدولي للمساعدة القطرية لليمن (2006-2010).

(1) المشاورات الأولى حول إستراتيجية المساعدة القطرية 2006، نوفمبر/تشرين الثاني 2005

عقد البنك الدولي أربع ورش عمل مع نحو 150 مشاركا حضروا من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة (الحكومة 35 في المائة، والجامعيين 6 في المائة، والمجتمع الدولي 16 في المائة، وآخرين - رجال أعمال ومنظمات غير حكومية وصحفيين ونقابات - 43 في المائة). وجرت هذه المشاورات المكثفة في صنعاء وعدن في الفترة من 19 إلى 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2005. وجرت المشاورات مع المجتمع المدني تحديدا في عدن يوم 19 نوفمبر تشرين الثاني 2005، وفي صنعاء يوم 22 نوفمبر تشرين الثاني 2005. وفيما يلي أدناه أجندة هذه المشاورات وقائمة المشاركين.

عملية مشاورات البنك الدولي حول إستراتيجية المساعدة القطرية مع منظمات المجتمع المدني
(عدن، اليمن، فندق ميركيور، يوم السبت الموافق 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2005)
(صنعاء، اليمن، فندق تاج شبا، يوم الثلاثاء الموافق 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2005)

البرنامج

- التسجيل 8:30-09:00
- الملاحظات الافتتاحية 9:00-09:10
السيد مصطفى الرويس، مدير المكتب القطري في اليمن، البنك الدولي
- مخصصات المؤسسة الدولية للتنمية ونهج إستراتيجية المساعدة القطرية 9:10-09:30
السيد إيمانويل إمبي، المدير القطري، البنك الدولي مخصصات الموارد الرابعة عشر للمؤسسة الدولية للتنمية
وإستراتيجية المساعدة القطرية/المستندة إلى النتائج
- استعراض تقييمي – استخلاص الدروس من تجارب الماضي 09:30-10:00
السيد جيف تاتا، منسق البرامج القطرية تقرير حالة إستراتيجية المساعدة القطرية 2002
- استشراف المستقبل – أجندة التنمية 10:00-10:30
السيد سرينيفاسان جوبالان ثيرومالاي، اقتصادي أول بمجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدى إدارة
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيد مصطفى الرويس، مدير المكتب القطري، البنك الدولي
استعراض سياسة التنمية – فرضيات رئيسية
- استراحة 10:30-10:45
- مناقشات عامة: أولويات اليمن ودور البنك 10:45- 12:45
- ملاحظات ختامية 12:45- 13:00
السيد إيمانويل إمبي، المدير القطري، البنك الدولي
- استبيان
- مأبة غداء يقيمها البنك الدولي (جميع المشاركين مدعوون) 13:00-14:00

مشاورات المجتمع المدني حول إستراتيجية المساعدة القطرية 2006
 عدن، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2005
 قائمة بالمشاركين

الجهة	اسم المشارك
جمعية لحقوق الإنسان	--
مكتب الرعاية الصحية	--
جامعة عدن	--
اتحاد نساء اليمن	--
الشؤون الاجتماعية	--
اتحاد الكتاب اليمنيين	--
PCDP مشروع تطوير مدن الموانئ	--
PCDP مشروع تطوير مدن الموانئ	--
PCDP مشروع تطوير مدن الموانئ	--
مجلس عدن المحلي	--
وزارة التخطيط والتعاون الدولي - عدن	--
الجمعية الاقتصادية الإلكترونية	--
صحيفة 22 مايو	--
مركز إغاثة السجينات	--
صحيفة 22 مايو	--
مجلس عدن المحلي	--
برنامج تنمية القطاع الخاص	--
الجمعية النسوية لمكافحة الفقر	--
PCDP مشروع تطوير مدن الموانئ	--
المجلس المحلي	--
المؤسسة العربية لدعم قضايا المرأة والحدث	--
مكتب المحافظ	--
صحيفة 14 أكتوبر	--
جمعية التضامن التنموية	--
إتحاد نساء اليمن	--
رجل أعمال/المياه	--
مشروع مدن الموانئ	--
الغرفة التجارية	--
جامعة عدن	--
المركز اليمني لحقوق الإنسان	--
مجلس عدن المحلي	--
جامعة عدن	--
صحيفة الأيام	--
مجلس عدن المحلي	--
المؤسسة العربية لدعم قضايا المرأة والحدث	--
جامعة عدن	--
الجمعية النسوية لمكافحة الفقر	--
جامعة عدن	--
جمعية المرأة العنصرية	--
وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)	--
المجلس المحلي	--
جمعية الزهراء	--

مشاورات المجتمع المدني حول إستراتيجية المساعدة القطرية 2006
صنعاء، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2005
قائمة بالمشاركين

اسم المشارك	الجهة
--	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
--	جامعة صنعاء
--	البنك الوطني
--	مجلس الشورى
--	أوكسفام
--	جمعية التحدي
--	اتحاد الغرف التجارية والصناعية
--	مجموعة هایل سعيد أنعم
--	مجلس الشورى
--	صحيفة أخبار اليوم
--	جامعة صنعاء
--	اتحاد الغرف التجارية والصناعية
--	جمعية شارب التعاونية
--	المجلس النيابي
--	جامعة صنعاء
--	جمعية الصالح للرعاية الإجتماعية
--	اتحاد نساء اليمن
--	ADRA وكالة التنمية والإغاثة
--	مؤسسة تخطيط برامج التنمية الثقافية
--	أوكسفام

(ii) مشاورات متابعة حول إستراتيجية المساعدة القطرية 2006، مارس/آذار 2006

جرت مشاورات للمتابعة في 7 مارس/آذار 2006 مع أعضاء مجلس الوزراء اليمني الجديد لمناقشة وإقرار اختيار الأولويات الإستراتيجية التي تدرج تحت إستراتيجية المساعدة القطرية الجديدة. وكان من بين المشاركين مسؤولون حكوميون من مختلف الوزارات (من بينها التخطيط والمالية والصحة والمياه والزراعة). وعرضت مسودة تقرير إنجاز إستراتيجية المساعدة القطرية عن الإستراتيجية السابقة كوسيلة لإشراك الحضور في تصميم برنامج واقعي للإستراتيجية عن السنوات 2006-2009. وقامت السلطات المعنية بتنظيم هذا الاجتماع.

وفيما يلي أدناه جدول اجتماعات المدير القطري لشهر مارس/آذار 2006 والذي يشير إلى اجتماع مشاورات المتابعة بشأن إستراتيجية المساعدة القطرية.

برنامج السيد إيمانويل إمبي، المدير القطري لمصر واليمن وجيبوتي، لرحلة اليمن
في الفترة 4-9 مارس/آذار 2006

التاريخ	النشاط	الوضع
السبت، 4 مارس/آذار		
19:00	الوصول على رحلة الخطوط الجوية اليمنية 601 من القاهرة التوجه إلى فندق تاج شيبا (رقم تأكيد الحجز 202478)	
السبت، 5 مارس/آذار		
09:00	اجتماع مع السيد مصطفى رويس، مدير المكتب القطري، اليمن	مؤكد
11:30	اجتماع مع -- و -- من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التعاون	مؤكد
16:00	اجتماع مع المانحين حول نظام إدارة المالية العامة، المكتب القطري	مؤكد
اللاثين، 6 مارس/آذار		
14:00	اجتماع مع -- و -- من وزارة المالية	مؤكد
16:30	اجتماع عن طريق الفيديو حول مسودة تقرير عن مناخ الاستثمار في اليمن تقييم، المكتب القطري	مؤكد
20:00	عشاء يستضيفه -- في مطعم المنكل	مؤكد
الثلاثاء، 7 مارس/آذار		
10:00	اجتماع حول إستراتيجية المساعدة القطرية بوزارة التخطيط	مؤكد
13:00	اجتماع مع -- و -- من وزارة المياه	مؤكد
16:00	محادثة هاتفية مع --	
الأربعاء، 8 مارس/آذار		
9:00	اجتماع مع -- ووزارة الخدمة المدنية (للحضور مع السيدين الرويس وتاتا)	مؤكد
10:00-11:00	اجتماع مع معالي رئيس الوزراء عبد القادر باجمال	يتم تأكيده لاحقا
13:00	اجتماع مع -- و -- من وزارة التعليم	مؤكد
الخميس، 9 مارس/آذار		
08:00	المغادرة على رحلة الخطوط الجوية اليمنية 606 إلى القاهرة	

(2) تقييم مناخ الاستثمار

نوقشت مسودة تقييم مناخ الاستثمار مع الحكومة والقطاع الخاص (من خلال اتحاد غرف التجارة) ومع أساتذة جامعيين يومي 27 و28 يونيو 2006. وجاء ملخص لنتائج تقييم مناخ الاستثمار في عرض تقديمي باللغة الإنجليزية، تم توزيعها في صورة ورقية على المشاركين في الاجتماع. وتم توجيه الدعوات عن طريق الهاتف. وفيما يلي أدناه جدول الاجتماعات والمراسلات الإلكترونية ذات الصلة.

جدول أعمال أندرو ستون يومي 27 و28 يونيو/حزيران

مكان الاجتماع	اجتماع مع	التاريخ	الهيئة
27 يونيو 2006			
28 يونيو 2006			
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	-- (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) وعدد من المسؤولين الحكوميين الآخرين	9:00-11:30 صباحا	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
المكتب القطري	سفارة هولندا - (مؤكد) - "وزارة التنمية الدولية البريطانية" السفارة الأمريكية (يتم تأكيده لاحقا) السفارة الألمانية (يتم تأكيده لاحقا)	2:00 - 3:30 بعد الظهر	اجتماع المانحين
مكتب --	-- وآخرون	4:30 عصرا	اتحاد غرف التجارة

من: لينا ياسين الصافي في 2006/6/26 الساعة 3:33 بعد الظهر
ZE3 MNCYE

إلى: Andrew H. W. Stone/Person/World Bank@WorldBank
نسخة إلى: Yahia Saleh ، Abeer Yahia Aleryani/Person/World Bank@WorldBank
Mustapha Rouis/Person/World ، Alanssi/Person/World Bank@WorldBank
Bank@WorldBank
:bcc

الموضوع: FW: بعثة لمناقشة/تعميم تقييم مناخ الاستثمار؟

السيد أندرو

برجاء الإحاطة بأن الدكتور يحيى قد ساعدنا في الحصول على معلومات اتصال بعدد من أساتذة الجامعات. وتم الترتيب لاجتماع بينك وبين حوالي 10 من الأساتذة غدا الساعة 11:00 مساء في المكتب القطري.

مع تحياتي

لينا الصافي

(3) استعراض سياسة التنمية والتحليل الاجتماعي القطري

لدى إنجاز استعراض سياسة التنمية والتحليل الاجتماعي القطري، وكلتاها وثيقتان رئيسيتان تعززان تصميم منحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي، قام البنك الدولي بتدشين سلسلة من ورش العمل المشتركة في أنحاء البلد بغرض التعميم. وعقدت ورش عمل في صنعاء يوم 23 يونيو/حزيران 2007، وفي تعز يوم 25 يونيو 2007، وفي عدن يوم 27 يونيو 2007. وتم توزيع الوثائق باللغتين العربية والإنجليزية.

وفيما يلي أدناه أجنحة ورشة العمل المشتركة للتعميم، والترجمة الإنجليزية للدعوات (التي صدرت باللغة العربية)⁶، وقائمة المشاركين. وقوائم المشاركين غير مكتملة نظرا لكبر عدد الحضور في هذه المشاورات.

⁶ كان من المقرر في الأصل عقد ورشة العمل في عدن يوم 28 يونيو/حزيران 2007، كما يظهر في الدعوة الواردة أدناه. لكن الفريق أدرك لاحقا أن يوم 28 يونيو حزيران يوافق يوم الخميس (بداية عطلة نهاية الأسبوع في اليمن)، وتقرر عقد ورشة العمل يوم 27 يونيو/حزيران. وتم إخطار المدعويين بالتغيير عن طريق الهاتف.

أجندة ورشة العمل المشتركة لتعميم استعراض سياسة التنمية/إستراتيجية المساعدة القطرية

التعميم المشترك
استعراض سياسة التنمية اليمنية
وإستراتيجية المساعدة القطرية
2007-23 يونيو/حزيران

صنعاء - السبت، 23 يونيو/حزيران

مكان الاجتماع: مركز المعلومات العامة بجامعة صنعاء

التسجيل	08:30 - 09:00
مقدمة من فريق البنك الدولي - استعراض سياسة التنمية اليمنية	09:00 - 10:00
مقدمة من الشريك اليمني في التقرير - وجهة نظر خاصة (سيتم تسميته لاحقاً)	10:00 - 10:30
استراحة	10:30 - 11:00
مقدمة من فريق البنك الدولي - إستراتيجية المساعدة القطرية	11:00 - 12:00
مقدمة من الشريك اليمني في التقرير - وجهة نظر خاصة (سيتم تسميته لاحقاً)	12:00 - 12:30
سئلة وإيضاحات	12:30 - 13:30

مغادرة صنعاء إلى تعز: الأحد، 24 يونيو/حزيران -

تعز: الاثنين، 25 يونيو/حزيران 2007

مكان الاجتماع: فندق سوفيتيل

التسجيل	08:30 - 09:00
مقدمة من فريق البنك الدولي - استعراض سياسة التنمية اليمنية	09:00 - 10:00
مقدمة من الشريك اليمني في التقرير - وجهة نظر خاصة (سيتم تسميته لاحقاً)	10:00 - 10:30
استراحة	10:30 - 11:00
مقدمة من فريق البنك الدولي - إستراتيجية المساعدة القطرية	11:00 - 12:00
مقدمة من الشريك اليمني في التقرير - وجهة نظر خاصة (سيتم تسميته لاحقاً)	12:00 - 12:30
سئلة وإيضاحات	12:30 - 13:30

مغادرة تعز إلى عدن: برا يوم الثلاثاء، 26 يونيو/حزيران

عدن: الأربعاء، 27 يونيو/حزيران 2007

مكان الاجتماع: فندق ميركيوري

التسجيل	08:30 - 09:00
مقدمة من فريق البنك الدولي - استعراض سياسة التنمية اليمنية	09:00 - 10:00
مقدمة من الشريك اليمني في التقرير - وجهة نظر خاصة (سيتم تسميته لاحقاً)	10:00 - 10:30
استراحة	10:30 - 11:00
مقدمة من فريق البنك الدولي - إستراتيجية المساعدة القطرية	11:00 - 12:00
مقدمة من الشريك اليمني في التقرير - وجهة نظر خاصة (سيتم تسميته لاحقاً)	12:00 - 12:30

مغادرة عدن إلى صنعاء: الأربعاء، 27 يونيو/حزيران - 1735 1820 IY

لغة التعامل هي الإنجليزية. تقدم ترجمة فورية باللغة العربية خلال جميع الجلسات

للمزيد من المعلومات بشأن عمل البنك الدولي في اليمن، يرجى زيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org/ye

للمزيد من المعلومات حول هذه التقارير، يرجى زيارة الموقع:

دعوة: التعميم المشترك لاستعراض سياسة التنمية اليمنية وإستراتيجية المساعدة القطرية، صنعاء، 23 يونيو/حزيران
2007

11 يونيو/حزيران 2007

السيد / السيدة

الموضوع: تدشين التحليل الاجتماعي القطري للبنك الدولي

تقارير تقييم سياسة التنمية اليمنية - 2007

يعتزم مكتب البنك الدولي في صنعاء إصدار تقرير التحليل الاجتماعي القطري وتقييم سياسة التنمية اليمنية يوم السبت الموافق 23 يونيو/حزيران 2007 في المركز الوطني للمعلومات التابع للبنك والواقع في المكتبة المركزية بجامعة صنعاء من الساعة 9:00 صباحاً حتى 12:30 ظهراً.

ويهدف تقرير التحليل الاجتماعي القطري إلى عرض تحليل للسياق الاجتماعي والاتجاهات الاجتماعية في اليمن بغرض تحديد ما يواجه التنمية من مخاطر وفرص، وتوفير تحليل اجتماعي يمكنه إثراء وتوجيه المشروعات الاستثمارية في المستقبل، واقتراح إستراتيجيات وأولويات السياسات والبرامج الإنمائية بغية تحسين نواتج التنمية الاجتماعية.

ويهدف تقييم سياسة التنمية في اليمن إلى إثراء معلومات حكومة اليمن خلال إعداد المسودة النهائية لإستراتيجية الحد من الفقر 2006-2010 وزيادة الوعي بشأن الآثار المحتملة لنضوب الاحتياطي النفطية والترويج للتنمية المتنوعة المصادر والمستدامة.

من الجدير بالذكر أن المناقشات ستجري باللغتين العربية والإنجليزية مع ترجمة فورية.

ولمزيد من المعلومات والاستفسارات، يرجى الاتصال بالسيدة سمراء الشيباني، مسؤول أول الاتصال بمكتب البنك الدولي في صنعاء، هاتف رقم 8-421623، فاكس رقم 413733، أو البريد الإلكتروني [e-mail: sshaibani@worldbank.org](mailto:sshaibani@worldbank.org)

مع تحياتي،

مصطفى الرويس

مدير المكتب القطري باليمن، البنك الدولي

قائمة بالمشاركين: التعميم المشترك لاستعراض سياسة التنمية اليمنية وإستراتيجية المساعدة القطرية، صنعاء، 23 يونيو/حزيران 2007

	جامعة صنعاء	--، جامعة صنعاء	-- 1
	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	--، وزارة التخطيط والتعاون الدولي	-- 3
	جامعة صنعاء	--، جامعة صنعاء	-- 2
	جامعة صنعاء		-- 3
	جامعة صنعاء		-- 4
	جامعة صنعاء		-- 5
	جامعة صنعاء		-- 6
	جامعة صنعاء		-- 7
	جامعة صنعاء		-- 8
	جامعة صنعاء		-- 9
	جامعة صنعاء		-- 10
	جامعة صنعاء		-- 11
	جامعة صنعاء		-- 12
	جامعة صنعاء		-- 13
	جامعة صنعاء		-- 14
	جامعة صنعاء		-- 15
	جامعة صنعاء		-- 16
	جامعة صنعاء		-- 17
	جامعة صنعاء		-- 18
	جامعة صنعاء		-- 19
	جامعة صنعاء		-- 20
	جامعة صنعاء		-- 21
	جامعة صنعاء		-- 22
	جامعة صنعاء		-- 23
	جامعة صنعاء		-- 24
	صنعاء تايمز		-- 25
			-- 26
			-- 27
	جامعة صنعاء		-- 28

دعوة التعميم المشترك لاستعراض سياسة التنمية اليمينية وإستراتيجية المساعدة القطرية، تعز، 25 يونيو/حزيران 2007
11 يونيو/حزيران 2007

السيد / السيدة

الموضوع: تدشين التحليل الاجتماعي القطري للبنك الدولي

تقارير تقييم سياسة التنمية اليمينية - 2007

يعتزم مكتب البنك الدولي في صنعاء إصدار تقرير التحليل الاجتماعي القطري وتقييم سياسة التنمية اليمينية يوم الاثنين الموافق 25 يونيو/حزيران 2007 في فندق سوفيتيل تعز من الساعة 9:00 صباحا حتى 12:30 ظهرا.

ويهدف تقرير التحليل الاجتماعي القطري إلى عرض تحليل للسياق الاجتماعي والاتجاهات الاجتماعية في اليمن بغرض تحديد ما يواجه التنمية من مخاطر وفرص، وتوفير تحليل اجتماعي يمكنه إثراء وتوجيه المشروعات الاستثمارية في المستقبل، واقتراح إستراتيجيات وأولويات السياسات والبرامج الإنمائية بغية تحسين نواتج التنمية الاجتماعية.

ويهدف تقييم سياسة التنمية في اليمن إلى إثراء معلومات حكومة اليمن خلال إعداد المسودة النهائية لإستراتيجية الحد من الفقر 2006-2010 وزيادة الوعي بشأن الآثار المحتملة لنضوب الاحتياطي النفطية والترويج للتنمية المتنوعة المصادر والمستدامة.

من الجدير بالذكر أن المناقشات ستجري باللغتين العربية والإنجليزية مع ترجمة فورية.

ولمزيد من المعلومات والاستفسارات، يرجى الاتصال بالسيدة سمراء الشيباني، مسؤول أول الاتصال بمكتب البنك الدولي في صنعاء، هاتف رقم 8-421623 فاكس رقم 413733 ، أو البريد الإلكتروني [e-mail: sshaibani@worldbank.org](mailto:sshaibani@worldbank.org)

مع تحياتي،

مصطفى الرويس

مدير المكتب القطري باليمن، البنك الدولي

قائمة بالمشاركين: التعميم المشترك لاستعراض سياسة التنمية اليمنية وإستراتيجية المساعدة القطرية، تعز، 25 يونيو/حزيران 2007

	محافظه تعز	--	--	1
	محافظه تعز	--	--	2
	جامعة تعز	--	--	3
	محافظه تعز	--	--	4
	محافظه تعز	--	--	5
	محافظه تعز	--	--	6
	محافظه تعز	--	--	7
	محافظه تعز	--	--	8
	محافظه تعز	--	--	9
	محافظه تعز	--	--	10
	محافظه تعز	--	--	11
	محافظه تعز	--	--	12
	محافظه تعز	--	--	13
	محافظه تعز	--	--	14
	محافظه تعز	--	--	15
	جامعة تعز	--	--	16
		--	--	17
		--	--	18
		--	--	19
		--	--	20
		--	--	21
		--	--	22
		--	--	23
		--	--	24
		--	--	25
		--	--	26
		--	--	27
		--	--	28
		--	--	29
		--	--	30
		--	--	31

دعوة: التعميم المشترك لاستعراض سياسة التنمية اليمنية وإستراتيجية المساعدة القطرية، عدن، 27 يونيو/حزيران 2007

11 يونيو/حزيران 2007

السيد / السيدة

الموضوع: تدشين التحليل الاجتماعي القطري للبنك الدولي

تقارير تقييم سياسة التنمية اليمنية - 2007

يعتزم مكتب البنك الدولي في صنعاء إصدار تقرير التحليل الاجتماعي القطري وتقييم سياسة التنمية اليمنية يوم الخميس الموافق 28 يونيو/حزيران 2007 في فندق ميركيوري عدن من الساعة 9:00 صباحا حتى 12:30 ظهرا.

ويهدف تقرير التحليل الاجتماعي القطري إلى عرض تحليل للسياق الاجتماعي والاتجاهات الاجتماعية في اليمن بغرض تحديد ما يواجه التنمية من مخاطر وفرص، وتوفير تحليل اجتماعي يمكنه إثراء وتوجيه المشروعات الاستثمارية في المستقبل، واقتراح إستراتيجيات وأولويات السياسات والبرامج الإنمائية بغية تحسين نواتج التنمية الاجتماعية.

ويهدف تقييم سياسة التنمية في اليمن إلى إثراء معلومات حكومة اليمن خلال إعداد المسودة النهائية لإستراتيجية الحد من الفقر 2006-2010 وزيادة الوعي بشأن الآثار المحتملة لنضوب الاحتياطات النفطية والترويج للتنمية المتنوعة المصادر والمستدامة.

من الجدير بالذكر أن المناقشات ستجري باللغتين العربية والإنجليزية مع ترجمة فورية.

ولمزيد من المعلومات والاستفسارات، يرجى الاتصال بالسيدة سمراء الشيباني، مسؤول أول الاتصال بمكتب البنك الدولي في صنعاء، هاتف رقم 8-421623 فاكس رقم 413733، أو البريد الإلكتروني [e-mail: sshaibani@worldbank.org](mailto:sshaibani@worldbank.org)

مع تحياتي،

مصطفى الرويس

مدير المكتب القطري باليمن، البنك الدولي

وزارة الصحة	--	
--، جمعية المرأة للتنمية المستدامة	--	
--، العائلات في مجال الإعلام	--	
--، اتحاد نساء اليمن فرع عدن	--	
--، اتحاد نساء اليمن فرع عدن	--	
--، اللجنة الوطنية	--	

(4) تقييم أوضاع الفقر

لدى إنجاز استعراض تقييم أوضاع الفقر، الذي يقدم تحليلاً يعزز تصميم منحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي، قام البنك الدولي بتدشين "جولة ترويجية" من ورش العمل في أنحاء البلد بغرض التعميم. في شهر ديسمبر/كانون الأول 2007. وعقدت ورش العمل في سيئون في التاسع من ديسمبر/كانون الأول، وفي البيضاء يوم 11 ديسمبر/كانون الأول، وفي عدن يوم 12 ديسمبر/كانون الأول، وفي عمران يوم 13 ديسمبر/كانون الأول، وفي الحديدة يوم 15 ديسمبر/كانون الأول. وتوجت الجولة الترويجية بورشة عمل فنية شارك في استضافتها كل من حكومة اليمن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في صنعاء يوم 16 ديسمبر/كانون الأول.

وفيما يلي أدناه جدول الجولة الترويجية وأجندة ورشة العمل الفنية. وتتضمن أيضاً قائمة المشاركين وإن لم تكن مكتملة نظراً لكبر عدد المشاركين في هذه المشاورات وعدم قدرة الفريق على ضمان توقيع الجميع.

جدول الجولة الترويجية، تعميم تقييم أوضاع الفقر، 8-16 ديسمبر/كانون الأول 2007

تعميم تقرير تقييم أوضاع الفقر باليمن

الأجندة النهائية/ 8-16 ديسمبر/كانون الأول 2007

جدول السفر في المحافظات بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي: سينون/البيضاء/عدن/عمران/الحديدة/صنعاء		
		السبت، 8 ديسمبر/كانون الأول
07:35 – 08:30	مغادرة صنعاء/سينون (جوا)	صنعاء/سينون
07:15 – 09:00	التسجيل في الفندق	
10:00 – 13:00	اجتماع مع مندوبين مختارين من مكاتب الحكومة ومجلس المنطقة ومنظمات المجتمع المدني	الأحد، 9 ديسمبر/كانون الأول
		الاثنين، 10 ديسمبر/كانون الأول
07:50 – 08:50	مغادرة سينون/صنعاء (جوا)	صنعاء/سينون
		الثلاثاء، 11 ديسمبر/كانون الأول
06:00 – 11:00	مغادرة صنعاء/البيضاء (برا)	صنعاء/البيضاء
12:00 – 14:00	اجتماع مع مندوبين مختارين من مكاتب الحكومة ومجلس المنطقة ومنظمات المجتمع المدني	
14:00 – 19:00	مغادرة البيضاء/صنعاء (برا)	
		الأربعاء، 12 ديسمبر/كانون الأول
06:00 – 06:45	مغادرة صنعاء/عدن (جوا)	صنعاء/عدن
10:00 – 13:00	اجتماع مع مندوبين مختارين من مكاتب الحكومة ومجلس المنطقة ومنظمات المجتمع المدني	
19:15 – 20:00	مغادرة عدن/صنعاء (جوا)	
0600 0645		الخميس، 13 ديسمبر/كانون الأول
08:30 – 09:00	مغادرة صنعاء/عمران (برا)	صنعاء/عمران
10:00 – 13:00	اجتماع مع مندوبين مختارين من مكاتب الحكومة ومجلس المنطقة ومنظمات المجتمع المدني	
13:00 – 14:00	غداء في عمران (اختياري)	
14:00 – 14:30	مغادرة عمران/صنعاء (برا)	
		الجمعة، 14 ديسمبر/كانون الأول
08:00 – 12:00	مغادرة صنعاء/الحديدة (برا)	صنعاء/الحديدة
		السبت، 15 ديسمبر/كانون الأول
10:00 – 12:00	اجتماع مع مندوبين مختارين من مكاتب الحكومة ومجلس المنطقة ومنظمات المجتمع المدني	
13:00 – 17:00	مغادرة الحديدة/صنعاء (برا)	
	ورشة العمل الفنية	السبت، 16 ديسمبر/كانون الأول
10:00 – 13:00	مكان انعقاد ورشة العمل: معهد التدريب أحد منظمات المجتمع المدني (أجندة منفصلة)	صنعاء

قائمة بالمشاركين: ورشة عمل لتعميم تقييم أوضاع الفقر، سينون، 9 ديسمبر/كانون الأول 2007

الاسم	المؤسسة	
1	--	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مكتب سينون
2	--	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مكتب سينون
3	--	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مكتب سينون
4	--	الجهاز المركزي للإحصاء
5	--	وزارة الصحة
6	--	وزارة التربية والتعليم
7	--	غرفة التجارة
8	--	الزراعة والري
9	--	الشؤون الاجتماعية
10	--	--
11	--	--
12	--	مجلس محلي، سينون
13	--	المجلس المحلي
14	--	المجلس المحلي
15	--	كلية متوسطة
16	--	كلية متوسطة
17	--	جامعة حضرموت
18	--	جامعة حضرموت
19	--	جامعة حضرموت
20	--	المجلس المحلي، محافظة حضرموت

قائمة بالمشاركين: ورشة العمل المعنية بتعميم تقييم أوضاع الفقر، البيضاء، 11 ديسمبر/كانون الأول 2007

جمهورية اليمن اتحاد نساء
اليمن مكتب البيضاء

الاسم	المؤسسة	
1	--	اتحاد نساء اليمن
2	--	اتحاد نساء اليمن
3	--	اللجنة الوطنية للمرأة
4	--	اللجنة الوطنية للمرأة
5	--	كلية التربية
6	--	كلية التربية
7	--	الجمعية الخيرية النسائية
8	--	الجمعية الخيرية النسائية
9	--	الجمعية الخيرية النسائية
10	--	جمعية الخلود الخيرية
11	--	جمعية الخلود الخيرية
12	--	جمعية الخلود الخيرية
13	--	جمعية الخلود الخيرية
14	--	الجمعية الخيرية لأنصار البيئة
15	--	الجمعية الخيرية لأنصار البيئة
16	--	جمعية الرفق الخيرية
17	--	جمعية الرفق الخيرية
18	--	جمعية الإحسان الخيرية
19	--	جمعية الإحسان الخيرية
20	--	جمعية المرادم الخيرية
21	--	جمعية المعاقين
22	--	تعليم الفتيات

قائمة بالمشاركين: ورشة عمل لتعميم تقييم أوضاع الفقر، عدن، 12 ديسمبر/كانون الأول 2007

مهندس مدني	--	1
مهندس مدني	--	2
جيولوجي	--	3
ناشط اجتماعي	--	4
محام	--	5
ناشط اجتماعي	--	6
ناشط اجتماعي	--	7
برنامج تنمية القطاع الخاص	--	8
مهندس زراعي	--	9
جمعية الخير	--	10
جمعية الخير	--	11
جمعية عمران	--	12
جمعية فقم	--	13
جمعية التاريخ	--	14
ناشط اجتماعي وأستاذ	--	15
أستاذ اقتصاد	--	16
أستاذ	--	17
--، جمعية التضامن	--	18
جمعية المرأة للتنمية المستدامة	--	19
ناشط اجتماعي	--	20
اتحاد نساء اليمن	--	21
ناشط اجتماعي وصحفي	--	22
جمعية رعاية الأسرة	--	23
جمعية محاربة الفقر	--	24
جمعية البساتين	--	25
مركز حقوق الإنسان	--	26
جمعية العيروس للتنمية	--	27
جمعية الممدارة الخيرية	--	28
الجمعية الخيرية التضامنية	--	29
جمعية المرأة العدنية	--	30
	--	31
	--	32
جمعية خليج عدن	--	33
العائدون من الصومال	العائدون من الصومال	34

قائمة بالمشاركين: ورشة عمل لتعميم تقييم أوضاع الفقر، عمران، 13 ديسمبر/كانون الأول 2007

الاسم	المؤسسة	المنصب	
المجلس المحلي			
1	--		
2	--		
3	--		
4	--		
الشؤون الاجتماعية			
1	--		
2	--		
3	--		
4	--		
5	--		
جمعيات			
1	--	الفنوس	
2	--	جمعية صناعات الحياة	
3	--	تنمية المجتمع	
4	--	جمعية الضمير	
5	--	جمعية العلا	
6	--	جمعية الأمل	
7	--	اللجنة الوطنية للمرأة	
8	--	اللجنة الوطنية للمرأة	
9	--	اللجنة الوطنية للمرأة	
10	--	اتحاد نساء اليمن	
11	--	اتحاد نساء اليمن	
12	--	اتحاد نساء اليمن	
الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة			
1	--		
2	--		
3	--		
جامعة			
1	--		
2	--		
3	--		
4	--		
5	--		

أجندة ورشة العمل الفنية، تعميم تقييم أوضاع الفقر، صنعاء، 16 ديسمبر/كانون الأول 2007

تعميم تقرير تقييم أوضاع الفقر باليمن، صنعاء، اليمن

ورشة العمل الفنية، الأحد، 16 ديسمبر/كانون الأول 2007

مكان انعقاد ورشة العمل: معهد التدريب أحد منظمات المجتمع المدني (سيتم تأكيده لاحقاً)

التسجيل 8:30-9:00

بيان افتتاحي 9:00-09:15

د. مطهر العباسي
وكيل الوزارة لقطاع خطط التنمية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

عرض تقديمي 09:15-09:30

خط الفقر، المنهجية والنتائج د. هبة، برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي
ممثّل منظمات المجتمع المدني (سيتم ترشيحه لاحقاً)

عرض تقديمي 09:30-09:45

النمو، والإصلاح، والفقر في اليمن إنجريد إيفينز،
البنك الدولي
ممثّل وزارة التخطيط والتعاون الدولي (سيتم ترشيحه لاحقاً)

استراحة 09:45-10:15

عرض تقديمي: 10:15-10:30

تقييم الحماية الاجتماعية للفقراء في اليمن: إيرينا شاورشادز
ممثّل صندوق الرعاية الاجتماعية (سيتم ترشيحه لاحقاً)

عرض تقديمي: 10:20-10:00

تحديات أمام رصد أوضاع الفقر في اليمن: إقبال كاور
ممثّل وزارة التخطيط والتعاون الدولي (سيتم ترشيحه لاحقاً)

مناقشات/ملاحظات 11:00- 11:15

البيان الختامي 11:00- 11:15

معالي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية
وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الأرحبي

مؤتمر صحفي 11:15- 12:00

(5) الأنشطة المعنية بنظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد

في سياق الأعمال المستمرة حول نظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد في اليمن، أجرى البنك الدولي مشاورات رسمية مع أصحاب المصلحة يومي 14 و15 يناير/كانون الثاني 2007، في صنعاء. وكان من بين المشاركين أكثر من 35 ممثلاً عن البرلمان والدوائر الأكاديمية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني ومن بينها المرصد اليمني لحقوق الإنسان. وحظيت المعلومات التقييمية التي أسفرت عنها هذه المشاورات بالعناية الواجبة عند إتمام تصميم منحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي، وكذلك إستراتيجية البنك الدولي المعنية بنظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد.

وفيما يلي أدناه قائمة بالمشاركين وتقرير عن المعلومات التقييمية التي تم الحصول عليها خلال هذه المشاورات.

تدعيم انخراط مجموعة البنك الدولي في العمل في مجالي نظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد قائمة
المشاركين اليمن (14-15 يناير/كانون الثاني 2007)

حكومة اليمن

- ، --، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- ، --، وزارة العدل
- ، --، وزارة المالية
- ، --، وزارة الخدمة المدنية
- ، --، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- ، --، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- ، --، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- ، --، مشروع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- ، --، قطاع التخطيط
- ، --، وزارة المالية - قطاع التخطيط والإحصاء
- ، --، وزارة المالية - قطاع التخطيط والإحصاء
- ، --، وزارة المالية، العلاقات الخارجية
- ، --، مشروع تحديث الخدمة المدنية، وزارة الخدمة المدنية
- ، --، اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات
- ، --، مكتب الرئيس
- ، --، مصلحة الضرائب
- ، --، اللجنة الوطنية للمرأة
- ، --، شؤون الخدمات، مجلس الوزراء
- ، --، وزارة المالية

البرلمان والمجتمع المدني

- ، --، عضو البرلمان
- ، --، عضو البرلمان
- ، --، عضو البرلمان
- ، --، عضو البرلمان
- ، --، عضو البرلمان
- ، --، عضو البرلمان
- ، --، عضو البرلمان
- ، --، عضو البرلمان
- ، --، عضو البرلمان
- ، --، عضو البرلمان
- ، --، عضو البرلمان
- ، --، عضو مجلس الشورى
- ، --، الحزب الاشتراكي
- ، --، جامعة صنعاء
- ، --، مؤسسة تنمية القيادات الشابة
- ، --، اتحاد الغرف التجارية والصناعية والمدير الإقليمي لشركة هايل سعيد
- ، --، مركز الدراسات الإستراتيجية
- ، --، مؤسسة الفاروق الاستشارية
- ، --، برلمانيون ضد الفساد، مكتب اليمن
- ، --، منتدى التنمية الاجتماعية
- ، --، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، منظمة الأولويات الكونية
- ، --، مؤسسة تخطيط برامج التنمية الثقافية،
- ، --، العلاقات الخارجية، حزب المؤتمر الشعبي العام
- ، --، جامعة صنعاء
- ، --، البرلمان
- ، --، شركة هايل سعيد
- ، --، منظمة محاربة الفساد
- ، --، البرنامج العالمي لمحاربة عمالة الطفولة
- ، --، مؤسسة دعم التوجه الكدنة
- ، --، المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان

--، منتدى الشقيقات

الإعلام

- ، --، الثورة
- ، --، صحيفة 26 سبتمبر
- ، --، صحيفة الشرق الأوسط
- ، --، صحيفة الرأي

الجهات المانحة

- ، --، المعهد الوطني الديمقراطي
- ، --، مشروع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- ، --، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
- ، --، السفارة الألمانية
- ، --، السفارة الفرنسية
- ، --، السفارة الفرنسية
- ، --، EKN
- ، --، السفارة الهولندية
- ، --، مشروع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لتنمية القدرات المؤسسية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- ، --، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
- ، --، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
- ، --، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ، --، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ، --، وزارة التنمية الدولية البريطانية
- ، --، وزارة التنمية الدولية البريطانية
- ، --، وزارة التنمية الدولية البريطانية

تدعيم انخراط مجموعة البنك الدولي في العمل في مجال نظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد
معلومات تقييمية من نتائج المشاورات

اليمن

(14-15 يناير/كانون الثاني 2007)

المشاركون: انظر القائمة المرفقة

تتضمن المعلومات التقييمية: (1) مجموعة المناقشات المكثفة مع نحو 25 من كبار المسؤولين بالحكومة، من بينهم وزراء التخطيط والتعاون الدولي، والمالية، والخدمة المدنية والتأمين والعدل، (2) ورشة عمل مع أكثر من 35 ممثلاً عن البرلمان والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية والنقابات المهنية، (3) اجتماع لمدة ساعتين مع أعضاء من مجتمع المانحين، (4) مناقشة بعد الظهر مع أعضاء مختارين من الإعلام المطبوع. ومرفق قائمة بالمشاركين من اليمنيين والمانحين. ونيابة عن البنك شمل المشاركون مدير المكتب القطري مصطفى الرويس (MNCYE) وروبرت بيشيل وأرون أريا وتشارلز أدوان (MNSD) وسمراء الشيباني (MNAEX).

وأدار الاجتماع مع كبار المسؤولين بالحكومة معالي عبد الكريم الأرحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي. وأدار مصطفى الرويس الاجتماع مع المانحين. وكان تشارلز أدوان هو المقرر في الاجتماعين. وقام د. أ. كريم ثابت بدور مدير خارجي للجلسة مع البرلمانيين والمجتمع المدني والجلسة مع الإعلاميين. وقام د. خالد الحريري بدور المقرر الخارجي للجلستين الثالثة والرابعة مع البرلمانيين والمجتمع المدني ومع الإعلاميين.

كيف تتفق هذه العملية مع الحوار القطري الجاري؟

كانت المناقشات متفقة تماما مع الحوار القطري الذي يجريه البنك بشكل مكثف ومستمر حول قضايا الإدارة العامة. ويتعاون البنك تعاوناً وثيقاً مع حكومة اليمن لتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهامة في مجالات من بينها الإدارة المالية العامة وإصلاح الخدمة المدنية. وكانت الوسيطتان الرئيسيتان لهذه المناقشات هما مشروع تحديث الخدمة المدنية، وهو قرض استثماري حجمه 30 مليون دولار وبدأ عام 2000 ومن المقرر إغلاقه عام 2007، والصندوق الاستثماري لإصلاح نظام المشتريات. ويمثل مشروع تحديث الخدمة المدنية مسعى طموحاً لتنفيذ الإصلاحات اللازمة في مجالات تتراوح من إنشاء نظام مبرمج لمعلومات الإدارة المالية إلى قاعدة بيانات للموارد البشرية باستخدام البصمة الإلكترونية لتحديد هوية العاملين في القطاع العام وذلك بغرض إصلاح عدد من الإدارات المختارة وإعادة تنظيمها. وفي عام 2005، استمرت المناقشات مع ائتلاف من المانحين، من بينهم البنك الدولي ووزارة التنمية الدولية البريطانية وهولندا، من أجل إعداد خطة عمل لإصلاح الإدارة المالية العامة.

وفي عام 2006، اعتمدت حكومة اليمن، في إطار التشاور الوثيق مع المانحين، أجندة وطنية للإصلاحات ينصب تركيزها بصورة عامة على قضايا الإدارة العامة. وتتعامل إستراتيجية المساعدة القطرية 2006 لليمن بشكل مكثف مع قضايا الإدارة العامة وإصلاح إدارة القطاع العام، وسوف تشكل التدابير المتصلة بنظام الإدارة العامة الجزء الأكبر من قرض سياسة التنمية المقبل وقدره 50 مليون دولار في السنة المالية 2007. وكان البنك نشيطاً أيضاً في مساندة الأعمال التحليلية في قضايا الإدارة العامة وإدارة القطاع العام، بما في ذلك تقرير تقييم المشتريات القطرية عام 2004. وفي الأونة الأخيرة، وبمساعدة من وزارة التنمية الدولية البريطانية، قمنا بالاستعانة باستشاري في قضايا الإدارة العامة للعمل طوال الوقت في صنعاء بغية تقديم المساندة في هذه الأجندة.

ما هي القضايا/الموضوعات الرئيسية التي أثارها المشاركون؟

أثار المشاركون عددا من الموضوعات الهامة لورقة البنك الأوسع نطاقا حول الإدارة العامة ومكافحة الفساد ولليمن ككل. وربما كان أهمها هو قلقهم من تطبيق السياسة تطبيقا انتقائيا يقتصر على أشد البلدان فقرا وأشدّها اعتمادا على المعونة. فالبلدان الأكثر غنى والتي لديها إمكانية الحصول على مصادر بديلة لرأس المال ستتمكن من الابتعاد عن البنك إذا وجدت أن سياساته وشروطه مرهقة للغاية، ومن ثم سيتردد موظفو البنك في تطبيق سياسة إدارة الحكم ومكافحة الفساد تطبيقا صارما حتى لا يهددون علاقة البنك بهم. وهم يرون أن البنك الدولي سيكون أقل تقييدا مع البلدان الأكثر فقرا التي لن يكون أمامها خيار يُذكر سوى الامتثال وإلا خاطرت بفقدان التمويل من البنك.

وكانت نوعية المؤشرات من الموضوعات التي خضعت لقدر كبير من المناقشة. وتشعر حكومة اليمن خاصة بالقلق لأن استخدام هذه المؤشرات في الماضي لم يجسد بشكل كامل أو دقيق ما شهده اليمن من تطورات حديثة من بينها المبادرات الإصلاحية الجديدة. وكان هناك اتفاق في الآراء بين كثير من المشاركين على ضرورة أن تبدل حكومة اليمن جهدا أكبر لفهم وتتبع مؤشرات الإدارة العامة وفي الترويج لإنجازاتها. ويحتاج البنك، من جانبه، إلى بذل مزيد من الجهد في تبديد بعض المخاوف الخاصة بالتصورات والمنهجيات المحيطة بمؤشراته وفي ضمان تحقيق الإنصاف والموضوعية في تطبيقها.

وكان هناك اتفاق عام بين جميع المشاركين على أن إستراتيجية البنك تمثل وثيقة هامة ومشجعة. واتفقوا كذلك على ضرورة أن يتصدى البنك لقضايا الإدارة العامة ومكافحة الفساد في إطار أجندة اليمن الإنمائية الأوسع نطاقا، وينبغي ألا ينأى البنك بنفسه عن البلدان التي تسعى جاهدة للتعامل مع هذه القضايا. وكان هناك اتفاق في الآراء على نقاط أخرى من بينها وجود أجندة عميقة لإصلاحات الإدارة العامة، بما في ذلك الإدارة المالية العامة وإصلاح الخدمة المدنية ومكافحة الفساد والإصلاح القضائي والقانوني، حيث ينبغي للبنك أن يساند الحكومة؛ وضرورة أن يقوم البنك بتوسيع نطاق مشاركته لتشمل دوائر أخرى خلاف الحكومة مثل البرلمان والمجتمع المدني والإعلام؛ وأن تحسّن مستوى التنسيق بين المانحين هو هدف هام وله جدواه.

وخضع تصميم مشروعات البنك لقدر ضخم من التدقيق والتفحص، مع تأكيد كثير من المشاركين على ضرورة أن يبذل البنك جهدا أكبر لضمان فعالية التنفيذ. وجرت مناقشات حول مدى كفاية ما يقدمه البنك من مساندة لأجندة الإدارة العامة الرشيدة، مع إثارة أسئلة عن ملائمة الموارد المخصصة لهذا الموضوع.

وفي النهاية، شدد عدد من المشاركين من الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني والصحافة ومجتمع المانحين على أن اليمن بصدد خوض مرحلة حاسمة في محاربتة الفقر. ويمثل إنشاء هيئة جديدة لمكافحة الفساد، وبخاصة اختيار مجلس إدارتها من الخبراء الدوليين والموظفين (وهو ما ينبغي أن يتم خلال الشهرين المقبلين)، إشارة في غاية الأهمية إلى عزم الحكومة في هذا المجال. وسيبقى السؤال الرئيسي هو ما إذا كان اختيار الأعضاء على أساس سمعتهم ونزاهتهم وقدراتهم. وبالمثل، فإن اعتماد قانون جديد للمشتريات – في المرحلة النهائية من الإعداد – وتطبيقه من خلال إعادة هيكلة اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات سيعد إشارة هامة أخرى إلى أن الحكومة قد عقدت العزم على تحسّن مستوى الإدارة العامة وعلى محاربة الفساد.

ملحوظة عن المشاورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

1. في جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شملت المشاورات المشتركة برلمانيين وأعضاء من منظمات المجتمع المدني والنقابات التجارية والنقابات العمالية. ولذلك يصعب الفصل بين آراء هذه الدوائر المميزة. وفي حالة أن الملاحظات تعكس بوضوح آراء مجموعة أو أخرى، نقوم بعرضها بشكل منفصل. وفي حالات أخرى، كانت تعرض معا تحت فئة "المجتمع المدني".
2. معظم المشاورات كانت تتبع شكلا موحدا، حيث يجري موظفو البنك عرضا تقديميا مختصرا لمدة 10-15 دقيقة يستخدم الشرائح الرئيسية التي أعدتها وحدة العلاقات الخارجية المركزية وتوضح الجوانب الرئيسية للإستراتيجية. وكانت المناقشات مع مختلف المجموعات تتألف في العادة من جلستين اثنتين. وتتركز الجلسة الأولى على الأسئلة 1-3 من حيث البيئة العامة للإدارة العامة داخل بلد ما. واستخدمت الأسئلة العامة التي أعدتها وحدة العلاقات الخارجية في المناقشات مع البرلمانيين وأعضاء منظمات المجتمع المدني والإعلام، في حين شملت المناقشات مع المسؤولين الحكوميين حوارا أكثر تفصيلا وتركيزا حول أجندتهم المحددة للإصلاح. (في جميع هذه البلدان، كان البنك يشارك مشاركة وثيقة في مساندة مجموعة من الإصلاحات في مجال نظام الإدارة العامة وإدارة القطاع العام.) ثم تركزت الجلسة الثانية على المجالات الخمسة المنوط بها إلى مجلس المديرين التنفيذيين والتي ينبغي معالجتها. وبعد العرض التقديمي في البداية، كان موظفو البنك يسعون إلى تجنب التدخل بغية توفير أكبر قدر من الوقت المتبقي للمناقشات من جانب المشاركين. وكانت الاستثناءات الوحيدة هي: (1) حين يطلب من الموظفين الرد على أسئلة محددة، (2) حين يظهر أنه في حالة عدم التدخل كانت نوعية المناقشات ستندهور بكثرة الإشارة إلى معلومات خاطئة و/أو مضللة.
3. في بلدين أو ثلاثة بلدان (مصر واليمن)، استخدم مسيرون ومقررون خارجيون للجلسات مع منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين والإعلام. وفي المغرب، قام مدير المكتب القطري فريد بلحاج بإدارة المناقشات. ولضمان السرية، لم تتم الاستعانة بمديري جلسات أو مقررين خارجيين في المشاورات مع الحكومة.
4. في النهاية، ولأغراض الحفاظ على المساحة، فقد أزلنا الإطارات الفارغة من المصفوفة أدناه حيث لم يكن من المتوقع الحصول قريبا على ملاحظات و/أو معلومات تقييمية خلال المشاورات.

تصنيف المجيب	الرد في المشاورات
1. التحديات الرئيسية أمام نظام الإدارة العامة في البلد	
[الحكومة]	<ul style="list-style-type: none"> • ضرورة إجراء تغييرات كبيرة في قطاع العدل وفي الهيئات الأمنية. وينبغي فصل المجلس الأعلى للقضاء عن مكتب الرئيس، وهو ما من شأنه المساعدة على الفصل بين السلطات. وينبغي خفض حصة الأجهزة العسكرية والأمنية من الموارد. • ينبغي تدعيم القدرات من أجل تحسين تطبيق الإدارة المالية العامة على جميع مستويات الحكومة. وتتعلق كثير من المشاكل التي تواجه الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بضعف الممارسات في مجال الإدارة المالية العامة (ولا سيما أعمال التدقيق الداخلي والتخطيط المالي) في الإدارات الحكومية الأخرى. • الأجور والرواتب منخفضة في القطاع العام، وهو ما يمكن أن يعزى إلى الفساد. • التشريعات والإجراءات الحكومية التي تصاغ بأسلوب مبهم أو قابل لتفسيرات مختلفة يمكن أن تؤدي إلى مشاكل فيما يتعلق بالفساد. ولا تكون اللوائح التنظيمية والداخلية دائما متسقة مع التشريعات الأصلية. وحتى إذا كانت الصياغة القانونية جيدة، فإن كثيرا من القوانين لا تطبق تطبيقا كاملا. • هناك نقص في الوعي والتعليم بين الجمهور بشأن ما يمثل فسادا وسلوكيات غير سليمة، ولا سيما فيما يتعلق بالمحاسبة والمحسوبية. • تتسم آليات المساءلة بالضعف أو التخلف، بما في ذلك أعمال التدقيق الداخلي والخارجي. فكثير من تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، على سبيل المثال، قد تتأجل فترات تصل إلى عامين، الأمر الذي يتعذر معه عليها الوصول إلى نتائج حاسمة. • حرية الصحافة بحاجة إلى تعزيز، حيث أن زيادة مستوى الشفافية ستمثل أمرا حاسما في القضاء على الفساد. • ينبغي توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي.
[السلطة التشريعية]	<ul style="list-style-type: none"> • لا يوجد فصل حقيقي بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. فالفصل القائم هو فصل سطحي وتجميلي. وشكا بعض البرلمانيين من أن رئيس البرلمان لا يسمح أحيانا للأعضاء بالتعبير عن رأيهم. والحكومة غالبا ما "تتجاهل قرارات البرلمان" ولا يقوم البرلمان فعليا بوظائفه في مجال الرقابة والرصد والمتابعة. • الثقافة المستشرية في المؤسسات الحكومية وبين الأفراد ذوي النفوذ هي عدم احترام القانون ولا اللوائح التنظيمية. • تفقر المؤسسات الحكومية إلى آليات ملائمة لمساندة التدابير الفعالة لمكافحة الفساد.

الرد في المشاورات	تصنيف المجيب
<p>بعض كبار المسؤولين إما ينقصهم الفهم الصحيح لماهية الفساد وما يتخذه من أشكال أو أنهم هم أنفسهم متورطون في عمليات فساد. ذكر أحد البرلمانيين أن الحكومة تسمح بالمناقشات العامة حول "الفساد" لكنها لا تسمح بالربط بين الفساد وبين أشخاص فاسدين بعينهم. ولا يهتم الإعلام الرسمي سوى المعارضة بالفساد.</p> <ul style="list-style-type: none"> تعتبر قضايا إصلاح الخدمة المدنية الأوسع نطاقا، ولا سيما الحاجة إلى تعزيز مبدأ أهل الكفاءة في الحكومة، من الأمور الجوهرية وستتطلب مزيدا من الانتباه لتنفيذها. 	
<ul style="list-style-type: none"> ركز العديد من المشاركين على فكرة أن القضية الرئيسية في اليمن هي الفساد السياسي، وهو ما يعزز ويدعم الفساد المستشري حاليا في جميع القطاعات على المستوى الإداري والاقتصادي والمالي. وعمليات الفساد الصغيرة هي أيضا مصدر قلق، لكنها قابلة للسيطرة عن طريق تحسين الأنظمة الحكومية والعمل بنشاط على التخلص من موظفي الخدمة المدنية المتورطين فيها. وذكر أحد المشاركين أن الجهاز القضائي لا يتسم بالأمانة وأن النظام القضائي مخترق من جانب قوات الأمن. ولا يوجد توصيف وظيفي لوظائف الخدمة المدنية، ولا تتوفر معايير لاختيار الأفراد، ولا توجد عملية تتسم بالشفافية لإعلان الوظائف المتاحة من أجل السماح بالتنافس على الوظائف الشاغرة. ومن ثم فإن الاختيار يقوم على الانتماء للمجموعات السياسية أو القبلية أو جماعات المصالح، أو غير ذلك من الانتماءات دون الوطنية. فعلى سبيل المثال، ذكر أحد المشاركين أن "التقارير الرسمية تفيد بأن 16 في المائة فقط من موظفي الخدمة المدنية حاليا هم من خريجي الجامعات." يوجد مركز اتخاذ جميع القرارات في قصر الرئاسة، وهو ما يمثل عقبة رئيسية أمام أية تدابير مزمعة لمكافحة الفساد. ويشكل أيضا قيودا أمام التفويض الحقيقي للسلطة والتحول إلى اللامركزية. يتخيل الساسة في دوائر الحكم أنهم يملكون البلد وموارده، وأنهم ليسوا في هذه المواقع للحكم فقط. ومن ثم فإنهم يعتبرون الجمعيات السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني أعداء وليسوا شركاء. تظهر التقارير السنوية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ضخامة حجم الفساد. ولا تتخذ الحكومة أي إجراء ضد من تذكر التقارير أنهم مختلسون للأموال العامة، وخاصة إذا كانوا من أصحاب النفوذ. تفتقر المؤسسات الحكومية للقدرات في إدارة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية. ولا تشكل الرواتب المتدنية حافزا كافيا للأفراد المؤهلين. وفي الوقت ذاته، تشجع الرواتب المنخفضة العاملين على الفساد. حرية المواطن غائبة وحرية الصحافة غير الرسمية مقيدة للغاية والنساء والشباب مبعدون عن عملية صنع القرار. 	<p>[ممثلو المجتمع المدني]</p>

الرد في المشاورات	تصنيف المجيب
<ul style="list-style-type: none"> • شدد القطاع الخاص على أن ضعف مخرجات النظام التعليمي لا يساعد على دخول الأفراد المؤهلين في الإدارة والمحاسبة إلى سوق العمل. • بيئة الاستثمار في اليمن منفرة وليست جاذبة للمستثمرين. بعض المجموعات القبلية والعسكرية والسياسية ترفع كثيرا من تكلفة المعاملات في الاستثمارات الجديدة. 	[القطاع الخاص]
<ul style="list-style-type: none"> • التحدي الرئيسي الذي يواجه اليمن كما ذكر أحد المشاركين هو الفقر الذي يؤدي إلى استغلال الأفراد مناصبهم في الإدارة لارتكاب ممارسات الفساد. واختلف معه آخر منوها إلى أن الفساد لم يُقض عليه في بلدان الخليج الفارسي رغم أن رواتب الخدمة المدنية أكثر ارتفاعا بفارق كبير. • من التحديات الرئيسية التهرب الضريبي والجمركي والعش في العطاءات للفوز بالمشاريع. وهي تكلف اليمن مليار دولار سنويا. • لا تتجاوز حكومة اليمن مجرد الحديث والتصريحات فيما يتعلق بتحسين الإدارة العامة وبمحاربة الفساد. وأسفر الاجتماع الأخير للمانحين في لندن عن بعض الضغوط على الحكومة مما أدى إلى إصدار بعض التشريعات المتعلقة بالفساد. غير أن أجندة الإصلاح لم تؤخذ حتى الآن على محمل الجد. • الحكومة غير قادرة على إدارة الموارد بفعالية أو النجاح في مقاضاة الأفراد الفاسدين، ولا سيما من يتمتعون بعلاقات وثيقة مع الحزب الحاكم وهم الذين فوق القانون في الغالب. تفتقر الحكومة إلى برامج عملية لمكافحة الفساد. • يستشري الفساد في بعض العطاءات، وكذلك في الصندوق الاجتماعي وصندوق الحماية الاجتماعية. 	[الإعلام]
<ul style="list-style-type: none"> • أعرب بعض المانحين عن قلقهم من أن النظام الإداري الحالي في اليمن متساهل بشدة مع الفساد إلى درجة أن من يعارضه إما يتم تسهيل حياته أو إقصاؤه. من غير الواضح ما إذا كانت الإرادة السياسية الملائمة متوفرة. • أعرب آخرون عن قلقهم من أن "ثقافة الفساد" لا تستثري داخل الحكومة فحسب بل داخل المجتمع على اتساعه، الأمر الذي يجعل من محاولة القضاء على الفساد مشكلة ضخمة. • يحتاج النظام القضائي في اليمن بشكل خاص إلى الإصلاح. 	[الجهات المانحة]
2. مجالات واعدة للإصلاح في مجال نظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد والعقبات المحتملة	
<ul style="list-style-type: none"> • تركز الأجنحة الوطنية لليمن تركيزا شديدا على إصلاح نظام الإدارة العامة، وهو أمر لازم لضمان تخصيص الموارد الإنمائية النادرة لأفضل الاستخدامات وأكثرها أولوية. • اتخذت حكومة اليمن عددا من الخطوات الهامة في الآونة الأخيرة لتعزيز الإدارة العامة الرشيدة ولمحاربة الفساد. فقد وقعت الحكومة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وصدقت عليها عام 2005. 	[الحكومة]

الرد في المشاورات	تصنيف المجيب
<p>وأصدرت قانونا بإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد. ويجري العمل في إعداد قانون جديد للمشتريات العامة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • وفي قطاع العدل، تقوم حكومة اليمن حاليا بالاستثمار بشدة في تدريب الأفراد وبناء القدرات ولا سيما للقاضيات. ويجري العمل على تدريب كبار القضاة على التشريعات الجديدة. وتم عزل عدد من القضاة الفاسدين أو نقلهم. • يجري أيضا إدخال تكنولوجيا المعلومات في عدد من الإجراءات والممارسات الإدارية الأساسية مثل استخدام العطاءات الإلكترونية في المشتريات. وتقوم وزارة المالية بتركيب نظام معلومات الإدارة المالية ونظام GFMS 2001 لتبويب الموازنة والتابع لصندوق النقد الدولي. • وهناك حاجة إلى مزيد من المساندة لقضايا الإدارة المالية العامة. 	
<ul style="list-style-type: none"> • مخصصات الموازنة ينبغي بذل جهود لخفض الإنفاق على المؤسستين العسكرية والأمنية وزيادة المخصصات لخدمات التعليم والرعاية الصحية. • مساندة مؤسسات الرصد والتدقيق والرقابة يجب اتخاذ إجراءات تدخلية لتعزيز مستوى الشفافية في جميع المؤسسات الحكومية ولا سيما فيما يتعلق بالشفافية المالية. من الضروري بناء القدرات للبرلمانيين والمدققين وأعضاء منظمات المجتمع المدني. وتمثل إمكانية حصول هذه المؤسسات على المعلومات أهمية فائقة في محاربة الفساد. • مساندة إعداد إستراتيجية وطنية لنظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد. شدد المشاركون على ضرورة وضع إستراتيجية وطنية شاملة لنظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد، والتي ينبغي أن يساعد خبراء البنك في صياغتها في تعاون وثيق مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. • تعزيز تمكين المرأة من أسباب القوة. تدعيم مشاركة المرأة في الحياة السياسية. إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية من الأمور اللازمة بشكل خاص في المناطق الريفية، ويجب تدعيمها من خلال البرامج المتكاملة المصممة والمنفذة في تعاون وثيق مع منظمات المجتمع المدني. • تصميم وتنفيذ إجراءات للقضاء على غسل الأموال. ينبغي أن ينصب تركيز هذه الآلية على العمليات المصرفية وشركات الصرافة وتجارة المخدرات وتجارة السلاح. وتسهم هذه المعاملات غير المشروعة في تقشي الفساد. • التعليم. يتسم نظام التعليم بالضعف الشديد. ولا تتفق النواتج مع احتياجات سوق العمل. وهناك حاجة ملحة إلى إصلاح نظام التعليم لتحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية. • مساندة إنشاء هيئة موازية "الهيئة مكافحة الفساد" المنشأة حديثا. ينشئ القانون الحديث عن مكافحة الفساد والذي أقره البرلمان هيئة لمكافحة الفساد. وسيكون اختيار الموظفين للإشراف والعمل في هذه الهيئة أمرا في غاية الأهمية. وينبغي أن تكون هناك أيضا هيئة مستقلة موازية لمكافحة الفساد. 	<p>[ممثلو المجتمع المدني]</p>

الرد في المشاورات	تصنيف المجيب
ويجب مساندة هذه الهيئة من حيث إمكانية الحصول على المعلومات والحماية والحصانة.	
يجب إجراء تحسينات في عمليات التدقيق والرقابة من أجل المساعدة على محاربة الفساد في القطاع الخاص.	[القطاع الخاص]
من الواجب تطبيق مزيد من الشفافية وحرية الصحافة وحرية التعبير داخل اليمن بغية المساعدة على تعزيز مكافحة الفساد.	[الإعلام]
<ul style="list-style-type: none"> • الوقت قد حان لتحقيق تقدم في هذه القضية. فقد تم خوض انتخابات الرئاسة في الأونة الأخيرة على أساس قضية محاربة الفساد والقانون الجديد يحظى بمباركة الرئيس. • وللقضايا الخاصة بإصلاح الخدمة المدنية ضرورة قاطعة لأجندة إصلاح الإدارة العامة في اليمن، بما في ذلك خفض الإجراءات البيروقراطية وتنظيم وترشيد حجم القطاع العام، رغم أن هذا العنصر الأخير سيكون صعبا من الناحية السياسية. • إن اختيار الخبراء الدوليين لهيئة مكافحة الفساد الجديدة سيمثل اختبارا حاسما لمقصد الحكومة في هذا الصدد. وسوف تتكشف هذه العملية خلال فترة تتراوح بين شهر وشهرين، وينبغي إجراؤها بشكل يتسم بالإنصاف والعلنية والشفافية. • أجندة الإصلاح 2005 التي طرحتها الحكومة هي وثيقة في غاية الأهمية وتمثل قفزة كبيرة للأمام وإن لم يكن لها أثر مباشر. وهي تلخص عددا كبيرا من الإصلاحات الهامة الجديدة بأن تحظى بمساندة المانحين، رغم أنه سيتعين على المانحين أن يكونوا انتقائيين في ضوء محدودية التمويل والقدرات. 	[الجهات المانحة]
3. كيف ينبغي للبنك أن يشارك في مجالات يتسم فيها نظام الإدارة العامة بالضعف، والظروف التي ينبغي عندها أن ينسحب	
<ul style="list-style-type: none"> • يتعين أن يكون تركيز إستراتيجية البنك على الانسحاب من البلدان التي تتسم بضعف نظام الإدارة العامة أقل من تركيزها على زيادة الموارد المتاحة لإصلاح الإدارة العامة وإدارة القطاع العام في البلدان التي تتسم بمؤسساتها بالتخلف لكن حكوماتها عازمة على الإصلاح. وإلا فإن هذه البلدان ستجد نفسها معزولة في حلقة مفرغة من الفقر وضعف الإدارة العامة وتفتشي الفساد. • في اليمن، فإن الفقر هو السبب الجوهري لكثير من مشكلات الحكومة وما تواجهه من تحديات. وعلى الأرجح تتحمل البلدان الفقيرة شديدة الاعتماد على المعونة عبء هذه الإستراتيجية، حيث أن البلدان الأخرى التي لديها مصادر بديلة لرأس المال ستتوجه إلى مقاصد أخرى إذا لم تقبل سياسات البنك أو شروطه. وينبغي ألا تعاقب هذه الإستراتيجية البلدان التي تعاني من مشاكل الإدارة العامة لأنها فقيرة أو لأنها في مرحلة مبكرة من عملية التنمية المؤسسية. 	[الحكومة]

الرد في المشاورات	تصنيف المجيب
ينبغي ألا يثأر البنك بنفسه عن البلدان التي تعاني الفساد بل ينبغي عليه أن يستخدم مجموعة شروط الإقراض في إحداث تغيير إيجابي.	[السلطة التشريعية]
<ul style="list-style-type: none"> • تركز ورقة البنك تركيزاً شديداً على مسائل الإدارة العامة والفساد في مشروعاته. ويتعين على البنك أن يكون استباقياً بإشراك الحكومة في مسائل الفساد في إطار أجندتها الإنمائية العامة. • شكك عدد ضئيل من المشاركين في موضوعية البنك عند مواصلة أجندة مكافحة الفساد، منوهين إلى أن البنك لا يشعر بالقلق من الفساد إلا حين يتعلق الأمر بالبلدان التي توصل السير على طريق النمو الذي يقوده القطاع الخاص. ولا يظهر البنك مساندته لبلدان الاقتصاد المختلط أو الاشتراكي. • ويجب استخدام مجموعة شروط البنك في تدعيم استقلالية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والجهاز القضائي. 	[ممثلون عن المجتمع المدني]
ينبغي أن يركز البنك على الحد من الفقر باعتباره تفويضه الرئيسي. ويجب ألا ينسحب من البلدان التي يمثل فيها الفساد مصدراً أساسياً للقلق. فالأمر يشبه الطبيب الذي يرفض علاج المريض إذا اشتد عليه المرض. وينبغي أن يتحلى البنك بالصبر والمرونة.	[الإعلام]
أعرب عدد من المانحين مثل وزارة التنمية الدولية البريطانية عن مساندته للإستراتيجية. لكنهم يعتقدون أيضاً أن الحد من الفقر يمثل عنصراً رئيسياً في تفويض البنك، وينبغي أن نجد سبلاً لمواصلة مشاركتنا حتى لو كانت البيئة العامة ضعيفة ويتعذر العمل فيها.	[الجهات المانحة]
4. كفاءة ضمان المعاملة العادلة والمتسقة عبر البلدان	
<ul style="list-style-type: none"> • إن موضوع ضمان التقييم المحايد يمثل مصدر قلق شديد لليمن. فكيف نضمن تقييماً محايداً وغير متحيز، يستند إلى أحدث المعلومات وأكثرها دقة؟ فقد استند عدد من أحدث التقييمات لنظام الإدارة العامة في اليمن على معلومات غير دقيقة وغير حديثة، ولم تعكس أحدث الإصلاحات. 	[الحكومة]
يجب على البنك أن يكون واضحاً بشأن الشروط المحيطة بمساندته.	[الإعلام]
5. كفاءة تدعيم أعمال البنك مع رواد الإصلاح خارج السلطة التنفيذية - البرلمان والجهاز القضائي والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص	
<ul style="list-style-type: none"> • حكومة اليمن ترحب بجهود البنك الرامية إلى توسيع المشاركة خارج نطاق الحكومة، ولا سيما لمن لديهم معلومات عن كيفية تنفيذ المشروعات على أرض الواقع. 	[الحكومة]

الرد في المشاورات	تصنيف المجيب
علاوة على الحكومة المركزية، ينبغي على البنك أن يشترك مع حكومات المحافظات وأجهزة الحكم المحلي للمساعدة على محاربة الفساد.	
<ul style="list-style-type: none"> • يحتاج البنك إلى تدعيم قدرات البرلمان للإشراف على مصروفات الحكومة وتدقيقها. • ويتعين على البنك أيضا العمل بشكل استباقي وتفاعلي مع منظمات المجتمع المدني وعدم التركيز على الحكومة، حتى لا ينظر إليه على أنه ينحاز إلى جانب الفاسدين في مواجهة الآمال الأوسع للشعب. 	[السلطة التشريعية]
<ul style="list-style-type: none"> • على البنك أن يدعم ويوسع من أعماله مع المجتمع المدني ويوسع من نطاق حوار مع القطاع الخاص والأحزاب السياسية كشركاء إضافة إلى الحكومة. • البنك بحاجة إلى المساعدة على بناء القدرات داخل منظمات المجتمع المدني لرصد مدى التقدم على أرض الواقع. • رفض الحزب الحاكم مفهوم مشاركة المجتمع المحلي في مشروعات الحكومة، وهو ما كان من شأنه أن يصبح أداة قيمة لزيادة الشفافية والحد من الفساد وتعزيز الاستدامة على المستوى المحلي. • لا تجري المشاورات حول نظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد إلا في صنعاء ولا تعكس الاختلافات والتباينات على مستوى البلد. 	[ممثلون عن المجتمع المدني]
على البنك أن يشترك مع الدوائر الأخرى بما في ذلك المجتمع المدني والإعلام للمساعدة في مكافحة الفساد.	[الإعلام]
كان هناك اتفاق في الآراء على أهمية تجاوز "النهج القائمة على جانب العرض" لتحسين الإدارة العامة وإدارة القطاع العام نحو التركيز على "جانب الطلب" أيضا.	[الجهات المانحة]
6. كيفية التخفيف من المخاطر الاستثمارية في عمليات البنك؟	
<ul style="list-style-type: none"> • لا يتابع البنك في أغلب الأحوال متابعة دقيقة عملية تنفيذ اتفاقات قروضه. ومن الضروري وجود متابعة أكثر نشاطا. 	[السلطة التشريعية]
<ul style="list-style-type: none"> • على البنك أن يصمم مشروعاته وبرامجه على أساس يقوم على اعتبارات الطلب بحيث يشمل المجتمعات المحلية المستهدفة في العملية كشركاء. • أشار المشاركون إلى أن عددا من المشروعات الممولة من البنك الدولي لا تقي باحتياجات المجتمعات المحلية وينبغي أن يتحسن تصميمها. • وينفق معظم الأموال على المركبات والمباني والخبراء الأجانب وتتسم المكونات الفرعية في الغالب بالإسراف في التصميم والتكلفة. وتقاس مخرجات المساعدة الفنية والتدريب على أساس الكمية وليس النوعية. 	[ممثلون عن المجتمع المدني]

الرد في المشاورات	تصنيف المجيب
<p>فعلى سبيل المثال، ذكر في مشروع واحد أنه تم تدريب 200 يماني على اللغة الإنجليزية، لكن في الواقع كان التدريب غير كاف ولم يحصل من اجتازوا هذا البرنامج إلا على مهارات أولية في اللغة.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي تصميم مشاريع البنك بشكل يحمي تنفيذها من الفساد. وعلى البنك أن يكون مثالا وقوة للحكومة وغيره من المانحين في هذا الصدد. • على البنك أن يضع آليات لمنع الفساد وتحويل النفقات المناطق الريفية. فعلى سبيل المثال، يمكن للبنك أن يساعد على ضم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية إلى إدارة المشروعات، ولا سيما فيما يتعلق برصد مدى التقدم في المناطق النائية. 	[الإعلام]
7. دور البنك مقابل المانحين الآخرين في مساندة إصلاح نظام الإدارة العامة	
<ul style="list-style-type: none"> • يحتاج البنك إلى العمل بشكل وثيق مع غيره من المانحين لضمان أنهم يرسلون إشارات متسقة إلى الحكومة. وعليهم أن يتعاونوا في مجال تطبيق المعايير الدولية في الرصد والتقييم. 	[السلطة التشريعية]
<p>سيكون التنسيق بين المانحين في غاية الأهمية لهذه الأجندة. ويحتاج المانحون إلى استخدام مجموعات الشروط لإرسال إشارات متسقة إلى الحكومة بشأن الحاجة إلى الإصلاح.</p>	[ممثلون عن المجتمع المدني]
<ul style="list-style-type: none"> • رحب مجتمع المانحين بزيادة مشاركة البنك في مسائل الإدارة العامة ومكافحة الفساد. فالأجندة تتسم بالعمق وسيكون التعاون الوثيق مهما. ويحتاج المانحون إلى التحدث بصوت واحد. وللبنك دور هام في المساعدة على تنسيق هذه الأجندة داخل مجتمع المانحين هنا في اليمن. • وينبغي تطبيق هذا التنسيق في المجالات ذات الميزة النسبية المشتركة. فعلى سبيل المثال، من الواضح أن البنك محظور عليه بموجب اتفاقية التأسيس أن يعمل في القضايا السياسية مثل إصلاح تمويل الحملات أو تطوير الأحزاب السياسية. لكن كثيرا من المانحين الثنائيين يمكنهم العمل في هذه القضايا. • تعتبر مسائل ترتيب الأولويات والتسلسل الزمني ضرورية في اليمن. فالإصلاحات الرئيسية تمثل مجموعة صغيرة منتشرة على عدد من القضايا الحاسمة. وفي ظل هذه الظروف، يتسم ترتيب الأولويات والتسلسل الزمني بأهمية بالغة. • ففي حده الأدنى، ينبغي على المانحين أن يتجنبوا الممارسات التي تضر بالفعل حكومة اليمن. وهي تشمل سحب اليمينيين المؤهوبين من الإدارات الحكومية للتعيين في وحدات تنفيذ المشروعات، ودفع رواتب مرتفعة لهؤلاء الموظفين، وعدم المتابعة المسبقة للتأكد من أنهم يسددون الضرائب.. إلخ. ويحتاج مجتمع المانحين إلى ضرب مثال قوي. • يشمل كثير من أبرز المشكلات الخاصة بالفساد موارد يمنية. 	[الجهات المانحة]

الرد في المشاورات	تصنيف المجيب
<ul style="list-style-type: none"> • وينبغي أن تكون جهود المانحين موجهة تجاه ضمان المساءلة المالية بشكل عام دون التركيز فحسب على مشروعاتنا. هل يوجد مجال لمزيد من التحليل المشترك من جانب المانحين؟ فقد تم قدر ضئيل للغاية، على سبيل المثال، من الأعمال التحليلية لتحديد تكلفة الفساد والقطاعات التي تشهد أكبر تفش للفساد. 	
8. كيفية رصد التقدم في مجال تحسين الإدارة العامة ومكافحة الفساد على المستوى القطري	
<ul style="list-style-type: none"> • تجنباً لمخاطر استغلال المؤشرات استغلالاً سياسياً، يجب أن يتم إنشاؤها ومتابعتها بشكل مستقل بدءاً من القرارات المتعلقة بتخصيص المعونات إلى تمويل المشروعات. ويحتاج استخدام هذه المؤشرات إلى تعديل ليتفق مع السياق التاريخي الفريد لكل بلد، وظروفه، ومسار تطوره العام، وينبغي ألا تطبق تطبيقاً ألياً. • يحتاج البنك إلى أن يتحقق بشكل تام من دقة المعلومات التي يستخدمها في إنشاء مؤشرات. • وتحتاج حكومة اليمن إلى قدر أكبر من التفاعلية والاستباقية في الترويج لما طبقت من إصلاحات. وهناك خطوة تجاه هذه الغاية وهي إعداد ورقة عن الإصلاحات التي تمت في الآونة الأخيرة في قطاع العدل. • كان هناك اتفاق على ضرورة قيام حكومة اليمن بتحديث قدراتها في رصد وتقييم ما طرأ على نظام الإدارة العامة من تحسينات بما في ذلك كيفية استخدام المؤشرات من جانب المنظمات المانحة. فعلى سبيل المثال، لا يوجد سوى موظف واحد في وزارة التخطيط يرصد كيفية إعداد واستخدام مؤشرات تقييم السياسات والمؤسسات القطرية. وفي ضوء الموارد المتاحة، ينبغي توجيه قدر أكبر من الانتباه من جانب الإدارة والموظفين لهذه الممارسات. 	[الحكومة]
<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي على البنك أن يساعد في إعداد مؤشرات الإدارة العامة الرشيدة في مجالات من بينها: (1) استقلال القضاء، (2) الالتزام بالقانون، (3) الشفافية والمساءلة، (4) كفاءة الحكومة، (5) السيطرة على الفساد. • على البنك أن يساعد في تقييم خطط التنمية من حيث الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية واحتمال نجاح التنفيذ. 	[ممثلون عن المجتمع المدني]
<p>على البنك أن يلتزم الوضوح فيما يتعلق بالمعايير المحيطة بقرارات الإقراض، وحين يختار الانسحاب من المشاركة.</p>	[الإعلام]
<p>من الضروري بذل مزيد من الجهد في تدعيم قدرات حكومة اليمن على رصد مدى التقدم المحرز على جميع المستويات، بما في ذلك مؤشرات الإدارة العامة العالمية والمؤشرات المتعلقة بالأداء الاستراتيجي والعملي على مستوى المنظمة. وتحتاج حكومة اليمن إلى المساعدة في تجميع البيانات وتحليلها ومتابعتها.</p>	[الجهات المانحة]

الرد في المشاورات	تصنيف المجيب
9. مجالات التحسين في إستراتيجية الإدارة العامة ومكافحة الفساد والمساعدة على المستوى القطري	
<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي أن يزيد البنك من مشاركته النشيطة في تدعيم إدارة القطاع العام الرئيسي داخل اليمن، بما في ذلك ممارسات الإدارة الحديثة والتخطيط الإستراتيجي والرقابة والمراجعة الداخلية. • على البنك أيضا أن يشارك مشاركة وثيقة في مساندة إنشاء الهيئة الجديدة المستقلة لمكافحة الفساد. • حين يتعلق الأمر بتوصيات ملموسة، فغالبا ما تتسم إستراتيجية البنك بالغموض في الشرح التفصيلي لكيفية مساعدته البلدان المهتمة بالإصلاح على تحويل إنجازاتها إلى تقدم ملموس على أرض الواقع. • هناك عدد من المجالات في الحكومة حيث يجري تحقيق تقدم ملموس. ويتعين على البنك أن يساند مراكز التفوق هذه ويبنى عليها. • هل سيخصص البنك موارد كافية لتنفيذ الإستراتيجية، ولا سيما في البلدان التي تواجه تحديات جساما، مثل اليمن؟ 	[الحكومة]
<ul style="list-style-type: none"> • على البنك أن يكون أكثر نشاطا في تدعيم استقلال القضاء. وينبغي أن يساعد البنك في صياغة التوجيهات المعدلة لإدارة الضرائب. 	[السلطة التشريعية]
<ul style="list-style-type: none"> • على البنك أن يساند الأعمال التحليلية العالية الجودة عن مكان انتشار الفساد في اليمن وأفضل السبل لمكافحته. • على البنك أن يصر على إصلاح الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. على البنك أن يستعرض استعراضا أكثر دقة تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ولا سيما المتعلقة بالوزارات والإدارات والقطاعات التي ينشط فيها البنك. • ينبغي أن يساند البنك الإصلاحات في النظام الانتخابي • على البنك أن يساند إصلاح الخدمة المدنية. • يتعين على البنك أن يفحص بدقة موازنة الحكومة ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم. 	[ممثلون عن المجتمع المدني]
<ul style="list-style-type: none"> • على البنك أن يعمل مع الحكومة للمساعدة على إعداد نظام ملائم للضرائب بغرض تشجيع الاستثمار. 	[القطاع الخاص]
<ul style="list-style-type: none"> • يحتاج البنك إلى أن يفهم بوضوح الجذور المؤسسية والاجتماعية الأوسع نطاقا للفساد في اليمن. • يتعين على البنك أن يسهل الحصول على المعلومات المتعلقة بسياساته ودراساته وبرامجه العالمية. 	[الإعلام]
<ul style="list-style-type: none"> • لأسباب ما لا يمكن الوصول إلى الموقع الإلكتروني المنشور عليه القائمة السوداء للشركات. 	[مجتمع المانحين]

الرد في المشاورات	تصنيف المجيب
<ul style="list-style-type: none"> • كيف سيقوم البنك بالتعيينات للوفاء بمتطلبات هذه الإستراتيجية؟ هل يكفي 50 محققا في إدارة النزاهة المؤسسية؟ هل سيجري إعادة تخصيص موارد إضافية للمساعدة على تدعيم البرمجة والإشراف في هذا المجال؟ 	[مجتمع المانحين]
10. قضايا رئيسية أخرى	
نوه العديد من المسؤولين الحكوميين إلى أنهم يفضلون أن تكون وزارة التخطيط هي الوزارة المركزية لرصد وتقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ أجندة مكافحة الفساد.	[الحكومة]

د. مشاورات مجموعة البنك الدولي حول إستراتيجية المساعدة القطرية 2009

الهدف الرئيسي للمشاروات حول إستراتيجية المساعدة القطرية 2009 كان الحصول على معلومات تقييمية من الحكومة والمجتمع المدني والمانحين لاستخدامها كمدخلات في عملية إعداد إستراتيجية البنك الدولي للمساعدة القطرية لليمن 2009. وأجرى البنك الدولي هذه المشاروات يوم 11 مارس/آذار 2009 في صنعاء⁷ ويوم 15 مارس/آذار 2009 في عدن. وعرضت الموضوعات الرئيسية في إستراتيجية المساعدة القطرية باللغة الإنجليزية مع ترجمة فورية إلى العربية، وأدرجت المعلومات التقييمية في الوثيقة النهائية.

وفيما يلي أدناه الدعوات وقائمة المدعوين والمشاركين، ومحاضر هذه المشاروات.

(1) المشاروات مع أصحاب المصلحة حول إستراتيجية المساعدة القطرية 2009، صنعاء، 11 مارس/آذار 2009

⁷ عضو في المجلس الاستشاري للمرصد اليمني لحقوق الإنسان كان بين الحضور (رقم 17 على قائمة المشاركين).

هاتف: 413-708
413-710
فاكس: 413-709

منطقة حدة
رقم الشارع 40،
متفرع من شارع دمشق
صنعاء، الجمهورية اليمنية

البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية
مكتب البنك الدولي في صنعاء -
إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

7 مارس/آذار 2009

إلى:

(مرفق قائمة التوزيع)

الموضوع: مشاورات حول إستراتيجية المساعدة القطرية - اليمن
11 مارس/آذار 2009 - فندق شهران

أود إبلاغكم بأن البنك الدولي يعتزم عقد اجتماعات للتشاور حول إستراتيجية المساعدة القطرية مع المانحين الرئيسيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمسؤولين الحكوميين في اليمن خلال شهر مارس/آذار 2009.

وتقرر عقد الاجتماع مع منظمات المجتمع المدني يوم الأربعاء الموافق **11 مارس/آذار 2009**. وستشمل الأجندة استعراضاً تقييماً للدروس المستفادة من إستراتيجية المساعدة القطرية للسنوات المالية 2006-2009 والسمات الرئيسية في إستراتيجية المساعدة القطرية المقترحة للسنوات المالية 2010-2013. ويتبعها مناقشات عامة.

وتعقد الاجتماعات في فندق شهران ثم يتبعها الغداء.

ونحن نتطلع إلى مشاركتكم النشيطة في هذه الاجتماعات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

بنسون أتينج
مدير المكتب القطري

قائمة المدعوين: المشاورات مع أصحاب المصلحة حول إستراتيجية المساعدة القطرية 2009، صنعاء، 11 مارس/آذار 2009

مشاورات إستراتيجية المساعدة القطرية – قائمة المدعوين من المجتمع المدني،
صنعاء، 11 مارس/آذار 2009، فندق شهران

مسلسل	الاسم	المنصب	الجهة
1	--	--، لجنة السكان والصحة	البرلمان
2	--	--، اللجنة المالية	البرلمان
3	--	--، لجنة المعلومات والثقافة	البرلمان
4	--	--	البرلمان
5	--	--، لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان	مجلس الشورى
6	--	--، مجموعة هايل سعيد	القطاع الخاص
7	--	--، الهيئة العامة للاستثمار	القطاع الخاص
8	--	--، شاهر للتسويق	القطاع الخاص
9	--	--، المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمارية	القطاع الخاص
10	--	--، بنك اليمن والخليج	القطاع الخاص
11	--	--، مجموعة شركات إخوان ثابت--، صندوق تنمية المهارات	القطاع الخاص
12	--	--، مؤسسة التخطيط برامج التنمية الثقافية	منظمة غير حكومية
13	--	مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي	منظمة غير حكومية
14	--	--، اتحاد نساء اليمن	منظمة غير حكومية
15	--	--، جمعية تنمية المرأة والطفل	منظمة غير حكومية
16	--	--، منظمة التحدي	منظمة غير حكومية
17	--	--، مؤسسة المجد	منظمة غير حكومية
18	--	--، شباب الريف	منظمة غير حكومية
19	--	--	منظمة غير حكومية
20	--	المؤسسة العربية لحقوق الإنسان	منظمة غير حكومية
21	--	--، مؤسسة الصالح للرعاية	منظمة غير حكومية
22	--	--، جمعية الإصلاح الخيرية	منظمة غير حكومية
23	--	--، مركز الدراسات الإستراتيجية	مؤسسة أكاديمية
24	--	جامعة صنعاء	مؤسسة أكاديمية
25	--	مؤسسة أكاديمية/استشاري في قضايا المساواة بين الجنسين	مؤسسة أكاديمية
26	--	جامعة صنعاء	مؤسسة أكاديمية
27	--	جامعة صنعاء	مؤسسة أكاديمية

الجهة	المنصب	الاسم	مسلسل.
مؤسسة أكاديمية	جامعة صنعاء	--	28
مؤسسة إعلامية	وكالة أنباء سبأ	--	29
مؤسسة إعلامية	--،يمن تايمز	--	30
مؤسسة إعلامية	--، صحفيات بلا قيود	--	31
مؤسسة إعلامية	يمن بوست	--	32
مؤسسة إعلامية	الأهالي	--	33
مؤسسة إعلامية	السياسية	--	34
مؤسسة إعلامية	يمن أوبزرفر	--	35
مؤسسة إعلامية	المنتدى الاقتصادي الإعلامي	--	36
الشباب		--	37
الشباب		--	38
الشباب		--	39
الشباب		--	40
الشباب		--	41
الشباب		--	42
الشباب		--	43

قائمة بالمشاركين: المشاورات مع أصحاب المصلحة حول إستراتيجية المساعدة القطرية 2009، صنعاء، 11 مارس/آذار 2009

مشاورات حول إستراتيجية المساعدة القطرية مع منظمات المجتمع المدني في صنعاء - فندق شهران

قائمة الحضور، 11 مارس/آذار 2009

البريد الإلكتروني	التوقيع	المؤسسة	الاسم	مسلسل
--	--		وكالة أنباء سبأ	1
--	--		صحيفة 26 سبتمبر	2
--	--		وكالة أنباء سبأ	3
--	--		سفارة اليابان	4
--	--		البنك الدولي	5
--	--		مؤسسة التمويل الدولية	6
--	--		شركة شبام القابضة	7
--	--		شركة شبام القابضة	8
--	--		البنك الدولي	9
--	--		جامعة	10
--	--		مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي	11
--	--		مجلس الشورى	12
--	--		اتحاد الغرف التجارية والصناعية	13
--	--		تنمية شباب المجتمع، --	14
--	--		البرلمان	15
				16
--	--		المرصد اليمني لحقوق الإنسان	17
--	--		مؤسسة تمكين شباب الريف	18
--	--		البنك الدولي	19
--	--		منتدى صناعات الحياة	20
--	--		جمعية تنمية جميع الفتيات	21
--	--		(بالعربية)	22
--	--		مؤسسة المجد	23

البريد الإلكتروني	التوقيع	المؤسسة	الاسم	مسلسل
--	--	مؤسسة تنمية القيادات الشابة	--	24
--	--	مؤسسة المستقبل الخيرية	--	25
--	--	سول لتنمية المرأة والطفل	--	26
--	--	وزارة الشباب و الرياضة	--	27
--	--	مدرسة المنجي	--	28

اجتماع التشاور مع المجتمع المدني بشأن إستراتيجية المساعدة القطرية للبنك الدولي (السنوات المالية 2010-2013)
محضر الاجتماع

عقد اجتماع تشاور لمدة نصف يوم مع مؤسسات المجتمع المدني بشأن مسودة إستراتيجية المساعدة القطرية، في صنعاء يوم الأربعاء 11 مارس/آذار، 2009. ومرفق بهذا المحضر قائمة بأسماء الحضور والعرض التقديمي.

بنسون أتينج، مدير المكتب القطري للبنك الدولي، قدم عرضاً موجزاً عن دور منظمات المجتمع المدني، وكذلك تاريخ علاقاتها مع البنك، وتحدث بإيجاز عن إستراتيجية المساعدة القطرية وعملية المشاورات، وعرض إستراتيجية المساعدة القطرية المقترحة.

وجدير بالذكر أن عدد الحاضرين كان كبيراً جداً، ولا سيما من المنظمات الشبابية، وكانت روح المناقشات بناءة للغاية. وكانت منظمات المجتمع المدني متحمسة للتصدي للتحديات التي تواجهها بلدها والآثار المحتملة لإستراتيجية المساعدة القطرية. وكان رد الفعل العام للاجتماع هو الإشادة بالنهج التشاركي في إعداد إستراتيجية المساعدة القطرية، وكذلك استعداد البنك لإشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الإستراتيجية نفسها. وتطرقت تعليقاتهم المحددة في المناقشات اللاحقة إلى ما يلي:

1. الحوار والشراكة مع منظمات المجتمع المدني. عبر المجتمعون عن التقدير لجهود البنك من أجل التواصل مع منظمات المجتمع المدني، ودعوا إلى تعزيز الشراكة والحوار خلال تنفيذ إستراتيجية المساعدة القطرية. وعبر بعض المشاركين عن رغبتهم في زيادة مشاركتهم في عملية التقييم المسبق والإشراف والتقييم لإستراتيجية المساعدة القطرية.

2. النتائج والرؤية. استفسر المشاركون عن نتائج إستراتيجيات المساعدة القطرية الثلاث السابقة والأهداف الكمية لهذه الإستراتيجية خصوصاً. وعبروا عن شعورهم بأن أهداف البنك لا تتغير بمرور الزمن، وهو ما يفسر الافتقار إلى تحقيق تقدم والفضل في إنجاز إصلاحات الحكومة في مجالات مثل إدارة تنمية القطاع الخاص وإصلاح الخدمة المدنية منذ عام 1995. وطلبوا الحصول على نسخ من تقييم إستراتيجية المساعدة القطرية السابقة. ولاحظت بعض منظمات المجتمع المدني أن الوثيقة لا تعبر بوضوح كاف عن رؤيتها فيما تهدف إلى تحقيقه في نهاية فترة الإستراتيجية.

3. الأنشطة وتحديد الأولويات. استحسنت منظمات المجتمع المدني التركيز على الرعاية الصحية والتعليم وإدارة الموارد الطبيعية (التعدين ومصادر الأسماك) وأجندة تحسين الإدارة العامة. وجرت مناقشة مفعمة بالحيوية بشأن أي الركائز أكثر أهمية ويبدو أن أجندة مكافحة الفساد كانت هي الفائزة في هذه المفاضلة. وعبر المشاركون عن الأسف أن أولويات مكافحة الفقر والشباب والتوظيف ليست واضحة في الوثيقة وأنها لم تتضمن بنداً يتعلق بتمويل مؤسسات الأعمال الصغيرة. وعبر المشاركون على وجه الخصوص عن أسف شديد أن الإستراتيجية المتعددة القطاعات للطفولة والشباب التي يراها أساساً البنك لا تلقى مساندة. وحدد الاجتماع أيضاً مجالات إصلاح حيوية معينة مثل مسألة ميراث المرأة.

4. السياق. شعر بعض المشاركين بأن خطورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ونظام الإدارة العامة لم يجد صدقاً كافياً في الأجزاء ذات الصلة من إستراتيجية المساعدة القطرية.

5. مخصصات موارد المؤسسة الدولية للتنمية. عبر معظم المشاركين عن عدم رضاهم عن صغر حجم مخصصات المؤسسة الدولية للتنمية بالنظر إلى مستويات الفقر في اليمن، وحجم سكانه، والمجالات العديدة التي يريد البنك معالجتها من خلال إستراتيجية المساعدة القطرية.

الخطوات التالية: أجاب مدير المكتب القطري مع موظفي البنك الحاضرين على كثير من النقاط التي أثيرت خلال الاجتماع في تصريحاته الختامية وقدم الشكر للمشاركين على حضورهم وأعاد إلى أذهانهم التزام البنك بالعمل مع المجتمع المدني. وفي الوقت الحالي فإن إستراتيجية المساعدة القطرية من المقرر عرضها على مجلس المديرين التنفيذيين للبنك في نهاية مايو/أيار 2009.

**(2) المشاورات مع أصحاب المصلحة بشأن إستراتيجية المساعدة القطرية 2009، عدن، 15
مارس/آذار، 2009**

صدرت دعوات باللغة العربية لحضور مشاورات عدن بشأن إستراتيجية المساعدة القطرية 2009. ولأن رسالة الدعوة مماثلة لتلك التي استخدمت في الدعوة إلى مشاورات صنعاء، فإن النسخة العربية لرسالة دعوة عدن مرفقة أدناه.

الدعوة إلى التشاور مع أصحاب المصلحة بشأن إستراتيجية المساعدة القطرية 2009، عدن، 15 مارس/آذار، 2009

إلى:

**الموضوع : مشاورات بشأن إستراتيجية المساعدة القطرية – اليمن،
15 مارس/آذار 2009، فندق مركيور عدن**

أود أن أبلغكم أن البنك الدولي يعتزم عقد اجتماع للتشاور بشأن إستراتيجية المساعدة القطرية مع المانحين الرئيسيين، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومسؤولين حكوميين في اليمن خلال شهر مارس/آذار 2009.

**وتقرر عقد الاجتماع مع منظمات المجتمع المدني يوم السبت 15 مارس/آذار، 2009 في فندق مركيور عدن، في الفترة
من 08:30 صباحا إلى 02:00 ظهرا.**

وسيشمل جدول أعمال الاجتماع استعراضا استرجاعيا للدروس المستفادة من إستراتيجية المساعدة القطرية للسنوات المالية 2006-2009، والخصائص الرئيسية للإستراتيجية المقترحة للسنوات المالية 2010-2013. ويعقب ذلك مناقشات مفتوحة، ثم غداء في الفندق.

نتطلع إلى مشاركتكم النشطة المخلص،

بنسون أتينج

المدير القطري

قائمة المدعوين: التشاور مع أصحاب المصلحة بشأن إستراتيجية المساعدة القطرية 2009، عدن، 15 مارس/آذار، 2009

التشاور بشأن إستراتيجية المساعدة القطرية للبنك الدولي
في عدن مع منظمات المجتمع المدني، 15 مارس/آذار،
2009

قائمة المدعوين

منظمات المجتمع المدني		
1	--	منظمة غير حكومية
2	--	منظمة غير حكومية
3	--	منظمة غير حكومية
4	--	منظمة غير حكومية
5	--	--، جمعية لحقوق الإنسان
6	--	--، جمعية التضامن للتنمية
7	--	اتحاد نساء اليمن
8	--	--، جمعية نساء عدن لتنمية الأسرة
9	--	جمعية نساء عدن
10	--	المؤسسة العربية للمرأة والطفل
11	--	جمعية الحد من الفقر
12	--	--، جمعية المجتمع الإلكتروني
13	--	المركز اليمني لحقوق الإنسان/صحيفة التحديث
14	--	جمعية الإصلاح الخيرية
15	--	جمعية المرأة للتنمية المستدامة
16	--	جمعية نساء عدن لتنمية الأسرة
17	--	مشروع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لتنمية القطاع الخاص
18	--	جمعية الزهراء للتنمية
19	--	منظمة غير حكومية
20	--	منظمة غير حكومية
21	--	منظمة غير حكومية
22	--	ناشط في مجال حقوق المرأة/المساواة بين الجنسين
23	--	منظمة غير حكومية
24	--	إداري محلي
25	--	جمعية الفردوس
26	--	جمعية الفيشر
27	--	منظمة غير حكومية
28	--	منظمة غير حكومية
29	--	منظمة غير حكومية
30	--	منظمة غير حكومية
31	--	مركز المدار للدراسات الاجتماعية
32	مركز دراسات حقوق الإنسان	منظمة غير حكومية

قائمة بالمشاركين التشاور مع أصحاب المصلحة بشأن إستراتيجية المساعدة القطرية 2009، عدن، 15 مارس/آذار، 2009

قائمة بأسماء الحاضرين في المشاورات بشأن إستراتيجية المساعدة القطرية مع المجتمع المدني- فندق مركيور عدن

15 مارس/آذار 2009

	الاسم	Title	Contact
1	--	مركز رعاية المرأة _ بدلا من _	--
2	--		
3	--	الشباب	--
4	--	إدارة التنمية الاقتصادية المحلية D. G.	
5	--	إدارة التنمية الاقتصادية المحلية	
6	--	المؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة	--
7	--	جمعية الفردوس للتنمية النسوية	--
8	--	الشباب	--
9	--	المركز اليمني لدراسات حقوق الانسان	--
10	--	المركز اليمني لدراسات حقوق الانسان	--
11	--	الشباب	--
12	--	البنك الدولي	--
13	--	جمعية صيادي عدن	
14	--	جمعية الحسوة للتنمية النسوية	
15	--	جمعية الحسوة للتنمية النسوية	
16	--	اتحاد نساء اليمن – فرع عدن	--
17			
18	--	اتحاد الجمعيات	--
19	--	مؤسسة تمكين شباب الريف	--
20	--	www.youth22.com	--
21	--	جمعية الأمل للتنمية	
22	--	اتحاد نساء اليمن – فرع عدن	--
23	--	جمعية رعاية الشباب والأطفال	--

24			
25	--	جمعية صيادي الحسينية	--
26	--	جمعية الحسوة التنموية النسوية والبيئية	--
27	--	جمعية المودة التنموية النسوية	--
28	--	جمعية الحسوة التنموية النسوية والبيئية	--
29			
30	--	اتحاد طلاب جامعة عدن	--
31	--	جمعية التنمية الثقافية والفنون – عدن	--
32	--	مركز المدار للدراسات الاجتماعية	--
34			
35	--	جمعية صيادي الخيسة	--
36	--	جمعية المرأة للتنمية المستدامة	--
37	--	جمعية المستقبل للتنمية والسلام الاجتماعي	--
38	--	جمعية التضامن النسوي	--
39	--	منسق الاجتماع	--
40	--	جمعية المبرة للأخوة والتعاون	--
41	--	جمعية التضامن للتنمية	--
42	--	جمعية حقوق الطفل	--
43	--	جمعية وديان للتنمية المجتمع المحلي	--
44	--	جمعية التضامن للتنمية	--
---	--	مركز الأمومة والطفولة	--
---	--	جمعية صيادي الخيسة _ مركز البريقة	--
---	--	جمعية الرحمة لرعاية الطفل المعاق ذهنيا	--
45	--	جمعية شباب أجيال الغد	--
46	--	جمعية صيادي الخيسة	--
47	--	منتدى دمت الثقافي	--
48	--	جامعة عدن – كلية الآداب	--
49	--	جامعة عدن – كلية الاقتصاد	--
50	--	لجنة التخطيط، والتنمية، والمالية- مركز البريقة	--

51	--	--، جمعية جمان	--
52	--	--، جمعية عدن الخيرية الاجتماعية	--
53	--	--، الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية المستدامة	--
54	--	جمعية جمان الخيرية لأطباء الأسنان	--
55	--	جمعية المجتمع الالكتروني،--	--
56	--	مركز الطفولة الأمانة	--
57	--	مركز التأهيل والمساندة القانونية لحقوق الانسان	--
58	--	اتحاد المحامين- عدن	--
59	--	--، اتحاد المحامين	--
60	--	مؤسسة دعم التوجه المدني	--
61	--	جمعية العيروس التنموية النسوية	--
62	--	جمعية العيروس التنموية النسوية	--
63	--	مركز المدار للدراسات الاجتماعية	--
64	--	اتحاد نساء اليمن – فرع عدن	--
65	--	مركز دراسات حقوق الإنسان	--
66	--	صندوق الرعاية الاجتماعية	--
67	--	صحفي	--
68	--	مؤسسة دعم التوجه المدني،--	--
69	--	جمعية رعاية الشباب والأطفال	--

اجتماع التشاور مع المجتمع المدني بشأن إستراتيجية المساعدة القطرية
للبنك الدولي (السنوات المالية 2010-2013) محاضر الاجتماع

عقد اجتماع لمدة نصف يوم مع مؤسسات المجتمع المدني في عدن في 15 مارس/آذار 2009. وتم فيه توفير ترجمة من الإنجليزية إلى العربية. ومرفق طيه قائمة بالحضور والمشاركين في الاجتماع.

بنسون أتينج، المدير القطري للبنك الدولي، قدم عرضا عن دور منظمات المجتمع المدني، وكذلك تاريخ علاقاتها مع البنك، وتحدث بإيجاز عن عملية التشاور، وعرض إستراتيجية المساعدة القطرية المقترحة.

وكان عدد الحاضرين كبيرا جدا (حوالي 60 مشاركا)، وجاءوا من مؤسسات شتى، وكانت روح المناقشات بناءة للغاية وكانت مؤسسات المجتمع المدني حريصة على مناقشة تحديات التنمية التي يواجهها اليمن والآثار المحتملة لإستراتيجية المساعدة القطرية. وكان رد الفعل العام للمجتمعين هو التقدير لمبادرة البنك لإشراك المجتمع المدني في مشاوراته التمهيدية. وتطرقت تعليقاتهم المحددة في المناقشات التي أعقبت ذلك إلى ما يلي:

6. رؤية المؤسسة الدولية للتنمية وأثارها في محافظة عدن. عبر المجتمعون عن شعورهم بأن مساندة البنك لا تترجم إلا تقدم ملموس في المحافظة. وتساءلوا أيضا هل قدم البنك أي مساعدة في سياق سيول أكتوبر/ تشرين الأول المدمرة أم لا. وحثوا البنك على (1) تحسين نظمه للرصد والتقييم، (2) تتبع استخدام أموال البنك، (3) الاستمرار في التركيز على أهمية بسط اللامركزية.

7. مخصصات موارد المؤسسة الدولية للتنمية وحجم الإجراءات التدخلية. عبر بعض المشاركين عن عدم اعتقادهم بأن حجم مخصصات المؤسسة الدولية للتنمية المخطط لها خلال الأعوام الأربعة القادمة قد تؤدي إلى تغيير في الأوضاع. وعبروا أيضا عن رغبتهم أن يتيح البنك منحا أصغر بشكل مباشر لمؤسسات المجتمع المدني.

8. الأنشطة. أبرزت مؤسسات المجتمع المدني أهمية قضايا الشباب، والفئات المهمشة، والمساواة بين الجنسين، والتوظيف، والحد من تعاطي القات (ولا سيما للأطفال)، والفساد، والحفاظ على المواقع الأثرية، والثقافة، وأولويات التمويل الأصغر. وحثوا البنك على تقديم استجابات شاملة لهذه القضايا، وعبروا على وجه الخصوص عن الأسف للافتقار إلى مكون فرعي خاص بالشباب ضمن مكونات الإستراتيجية. وفي النهاية، أعاد المجتمعون إلى أذهان البنك أهمية بطولة كأس الخليج 20 لصورة اليمن في المنطقة.

9. التعليم والتوظيف. أعاد المجتمعون إلى أذهان البنك أن التعليم في اليمن هو أمر واقع وليس مجانيا، وهو معوق للتنمية ولا سيما في المجتمعات الريفية والفقيرة. فضلا عن ذلك، فإن فرص التوظيف للخريجين لا وجود لها تقريبا، الأمر الذي يجعلهم عاطلين عدة سنوات بعد التخرج. واقترح المجتمعون أن التدريب المهني يمكن أن يلعب دورا إيجابيا في هذا الشأن.

10. دور منظمات المجتمع المدني. عبر المجتمعون عن اعتقادهم أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تساعد في تحسين آلية توجيه البرامج لضمان أن تصل الأموال إلى المستفيدين الحقيقيين وذلك من خلال المشاركة الوثيقة في تنفيذ المشروعات. ومما يبعث على الأسف أن إستراتيجية المساعدة القطرية تركزت على الجهاز الحكومي لتوزيع المنافع، ولقي دور منظمات المجتمع المدني تجاهلا.

11. آليات التنفيذ. عبر كثير من المشاركين في الاجتماع عن شكهم في قدرة الحكومة على تنفيذ المشروعات المخطط لها، ولا سيما فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم.

12. الحوار والشراكة مع منظمات المجتمع المدني بعد التشاور بشأن إستراتيجية المساعدة القطرية. عبر المجتمعون عن تقديرهم لجهود البنك للتواصل مع منظمات المجتمع المدني في عملية التشاور بشأن إستراتيجية المساعدة القطرية، غير أن بعض المشاركين أشاروا إلى أنهم شاركوا بالفعل في إعداد إستراتيجية المساعدة القطرية 2006، وأحسوا أن ملاحظاتهم لم تؤخذ في الحسبان عند وضع المسات النهائية للوثيقة. وطلبوا أيضا من المجتمعين تبادل الآراء بشأن نتائج تقييم الإستراتيجية السابقة للمساعدة القطرية.

13. السياق الاقتصادي. أشار بعض المشاركين في الاجتماع إلى أسباب قلقهم فيما يتصل بالأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها

على الاقتصاد اليمني، وتساءلوا هل تم إعداد إستراتيجية المساعدة القطرية قبل الأزمة. وذهب آخرون إلى أن اليمن "دولة منهاره"، وشككوا في فعالية إستراتيجية المساعدة القطرية في مثل هذا السياق. وأحسوا بأن "قطاع الصناعات التحويلية" هو وحده هو الذي يمكن أن يكون مصدرا للتنمية في هذا السياق، لا قطاع الموارد الطبيعية والزراعة. وعبروا أيضا عن انطباعهم أن البلاد تمر بأزمة توظيف حادة، مع انكماش الاقتصاد الذي يتطلب إجراءات تدخل كبيرة غير تقليدية.

الخطوات التالية: أجاب المدير القطري مع فرانك سادر (مؤسسة التمويل الدولية)، وناجي أبو حاتم، وأرون أريا (البنك الدولي) على كثير من النقاط التي أثرت خلال الاجتماع، ثم شكر المشاركين على حضورهم وأعاد إلى أذهانهم التزام البنك بالعمل مع المجتمع المدني. وفي الوقت الحالي فإن إستراتيجية المساعدة القطرية من المقرر عرضها على مجلس المديرين التنفيذيين للبنك في نهاية مايو/أيار 2009.

المرفق 3

مصفوفة نتائج إستراتيجية المساعدة القطرية لليمن 2006-2009

اهداف البلد الإيمانية	قضايا وعقبات	نتائج/مؤشرات الإستراتيجية	المعالم البارزة	برنامج وشركاء البنك	
الركيزة 1: تنويع مصادر النمو عن طريق تحسين نظم الإدارة العلمية وتقديم الخدمات العلمية					
زيادة النمو غير النفطي مقاساً بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	(1) (أ) تحسين البيئة التنظيمية لأنشطة الأعمال: تسجيل مؤسسات الأعمال الجديدة	ارتفاع الحد الأدنى لرأس المال (2700 في المائة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي)، وارتفاع التكلفة (240 في المائة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي)، والوقت اللازم للتسجيل (62 يوماً)	خفض الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال إلى المتوسط السائد في المنطقة وتقليل الوقت اللازم للتسجيل إلى 30 يوماً	مراجعة القوانين واللوائح التنظيمية لتخفيض التكلفة والوقت المطلوب لتأسيس مؤسسة أعمال جديدة تطبيق أنظمة وإجراءات ميسرة ومراجعة اللوائح التنظيمية إذا تطلب الأمر بحلول ديسمبر/كانون الأول 2007	أنشطة قائمة: الإقراض المرحلة الأولى من قرض البرامج القابلة للتعديل لمشروع تنمية المرافئ في اليمن، واعتماد التعلم والابتكار للتعليم العالي، والمرحلة الأولى من قرض البرامج القابلة للتعديل لبرنامج تحسين الري في المحافظات الجنوبية، والمرحلة الأولى من قرض البرامج القابلة للتعديل الخاص بإدارة مياه حوض صنعاء، والمشروع الثالث لصندوق التنمية الاجتماعية - المرحلة الثانية لمشروع سبل الوصول إلى المناطق الريفية. أنشطة أخرى خلاف الإقراض: تقييم مناخ الاستثمار، الخدمات الاستشارية لشراكة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمؤسسة التمويل الدولية (IFC PEP-MENA)، وبرنامج الخدمات الاستشارية للاستثمارات الأجنبية (FIAS)
	(1) (ب) تحسين البيئة التنظيمية لأنشطة الأعمال: السياسة والإدارة الضريبية	الإعفاءات وسوء الإدارة الضريبية (نقشي التهرب الضريبي يؤدي إلى الفساد وضعف مستوى تحصيل الإيرادات الفعلية)	زيادة الإيرادات المسجلة لأغراض الضريبة من 45 في المائة (في تقييم مناخ الاستثمار الأخير)	تعديل قانون الضرائب وتطبيق قانون الإجراءات الضريبية الجديد تماشياً مع الأعراف الدولية: إجراء استعراض شامل لسياسات وحوافز الضرائب على الشركات	أنشطة جديدة الإقراض: القرض الثاني للبرامج القابلة للتعديل لمشروع الوصول إلى المناطق الريفية، وتنمية مصائد الأسماك والزراعة البعلية الماشية اعتماد الإصلاح المؤسسي، ومشروع التدريب المهني الثاني، ووصول الطاقة للريف وقطاع الكهرباء
	(1) (ج) تحسين البيئة التنظيمية لأنشطة الأعمال: الجمارك والتفتيش	وقت طويل لإنهاء الإجراءات الجمركية (8 أيام) وعدد كبير من عمليات التفتيش (16 يوماً سنوياً)	زيادة الكفاءة (4 أيام للتخليص الجمركي) وخفض عدد أيام التفتيش بنسبة 50 في المائة	- سياسة حكومية بشأن المعايير وتواتر عمليات التفتيش - تنفيذ برنامج الإصلاح الجمركي	
	(1) (د) تحسين البيئة التنظيمية لأنشطة الأعمال: ملكية وتسجيل الأراضي	حماية ضعيفة لحقوق الملكية ومستويات عالية للنزاعات والاحتيايل	تحسين حقوق الملكية للأراضي حسب ما تبينه زيادة تسجيل الأراضي بنسبة 20 في المائة	تعديل قانون تسجيل الأراضي لتحديد الإجراءات بشكل أفضل وجعله ملزماً قانوناً. تدعيم إدارة الأراضي	

أهداف البلد الإلمانية	فضلياً وعتبات	نتائج/مؤشرات الإستراتيجية	المعالم البارزة	برنامج وشركاء البنك
		تحسين حقوق الملكية للأراضي حسب ما تبينه زيادة تسجيل الأراضي بنسبة 20 في المائة وانخفاض الدعاوي القضائية المرتبطة بالأرض في مدينتين تجريبيتين.	تدعيم توزيع وتسجيل الأراضي بدءاً بالمناطق الحضرية البدء في إجراءات تسجيل الملكية بانتظام في المناطق التجريبية تحسين الإطار القانوني لتسهيل استخدام الأرض كضمان	مشروع الحصول على الطاقة في الريف، وكهربية الريف، وتنمية الطاقة المتجددة (صندوق البيئة العالمية)، والاعتماد الأول لمساندة تخفيض عدد الفقراء
أنشطة أخرى خلاف الإقراض: دراسة إطار الحوافز في قطاع الغاز، والمساعدة الفنية لتسجيل الأراضي تحديث تقييم مناخ الاستثمار		تحسين سبل الوصول إلى المناطق الريفية كما يظهره انخفاض مستوى العزلة لمليون شخص في الأرياف (حسب خط الأساس والمستوى المستهدف في برنامج الوصول إلى المناطق الريفية)	تحسين إطار السياسات والمؤسسات في إنشاء الطرق وصيانتها عن طريق: تطبيق العقود المستندة إلى المخرجات في صيانة الطرق (950 كيلومتراً من الطرق الرئيسية والفرعية)، وإعداد خطة لتطوير مقاولي واستشاريي قطاع الطرق، وإنشاء نظام حديث لإدارة الطرق. استثمارات عامة في الطرق الريفية	(2) (أ) تحسين البنية الأساسية للطرق يؤدي ما يتسم به النقل من طول الوقت وارتفاع التكلفة إلى عدم القدرة على النفاذ إلى الأسواق وارتفاع تكلفة السلع الاستهلاكية وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية
<p>أنشطة المانحين: مشروع الاتحاد الأوروبي لمصادر الأسماك، والمشروعات الزراعية التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومشروع البنك الإسلامي للتنمية لقطاع الطاقة، والمساعدة الفرنسية والمساعدة الأمريكية المتوقعة لإصلاح القطاع القضائي، وصناديق استثمارية لم تُحدد بعد من المانحين لأغراض الأراضي</p>	<p>تجسين الإطار القانوني والتنظيمي من خلال: (1) ترتيبات تنظيمية سُنِّدَ بعد موافقة مجلس النواب على قانون الكهرباء الجديد، و(2) الإستراتيجية الوطنية لكهربة الريف بنهاية 2006، و(3) إستراتيجية الطاقة المتجددة (في 2006) وخطة العمل (في 2007) استثمارات في أنظمة تقديم خدمات نموذجية في كهربية الريف تبدأ في وقت لاحق. خطط تجريبية/توضيحية بشأن طاقة الرياح والأنظمة المنزلية للطاقة الشمسية بطريقة الفولتية الضوئية PV استثمارات عامة في إمدادات الشبكة الموحدة للكهرباء</p>	<p>تأثير الإطار القانوني قضائياً المساواة والشفافية وبتبسط الاستثمار الخاص. أدنى معدل للكهربة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (40 في المائة) وفي الأرياف (20 في المائة). لا تزال هناك موارد ضخمة للطاقة المتجددة غير مُستغلة.</p>		

برنامج وشركاء البنك	المعالم البارزة	نتائج/مؤشرات الإستراتيجية	فضلياً وعقباً	أهداف البلد الإلمانية
	إجراء تحليل مالي واقتصادي للقطاع. صندوق تنمية المهارات يتمتع باستقلالية تحت قيادة القطاع الخاص. زيادة مشاركة أصحاب العمل في برامج التدريب الجديدة قبل الخدمة وأثناءها	برامج التدريب المستجيب لاحتياجات أصحاب العمل في معاهد تدريب عامة. تدعيم قدرات القطاع الخاص لتحديد التمويل وتلبية احتياجات التدريب أثناء الخدمة (سيحدد خط الأساس والأهداف بموجب المشروع الثاني للتدريب المهني)	(3) (أ) تحسين المهارات عن طريق التعليم الفني والتدريب المهني استثمارات عامة لا تتماشى مع الطلب أو قدرات التمويل المتكرر، ومشاركة القطاع الخاص لا تذكر، ونقص الآليات الفعالة لمشاركة أصحاب العمل.	
	الموافقة على الخطة الإستراتيجية وبرنامج التنمية المتعدد السنوات - خطط التنمية وما يرتبط بها من موازنات البرامج لجامعتي صنعاء و عدن	إعداد إستراتيجية لإصلاح التعليم العالي مع تضمينها تفاصيل كاملة لآليات التمويل ونظام الإدارة العامة وضمان الجودة	(3) (ب) تحسين المهارات عن طريق التعليم العالي التعليم العالي لا يقدم مستوى جيداً من المهنيين. غياب الرؤية الإستراتيجية. القيود على قدرة الجامعات على تحسين نوعية الخدمات.	
	جمعيات تشاركية فعالة لإدارة الري بالغمر نشأت من خلال تشكيل اتحادات مستخدمي المياه وجمعيات مستخدمي المياه	(4) (أ) تحسين الإنتاجية الزراعية المروية في 90 ألف هكتار من الأراضي التي تُروى بالغمر (حسب خط الأساس والأهداف في مشروع تحسين الري)	(4) (أ) تحسين الإطار التنظيمي والاستثمارات العامة في قطاعات رئيسية: الزراعة المروية ضعف الإنتاجية بسبب سوء الصيانة لشبكة الري بالغمر وضعف مشاركة المزارعين.	

أهداف البلد الإلمانية	فضلياً وعقبات	نتائج/مؤشرات الإستراتيجية	المعالم البارزة	برنامج وشركاء البنك
			زيادة كفاءة استخدام المياه لأغراض الزراعة وتحسين العائد منه في حوض صنعاء.	
		(4) تحسين الإطار التنظيمي والاستثمارات العامة في قطاعات رئيسية: الزراعة البعلية والثروة الحيوانية		
		زيادة دخل الأسر المعيشية عن طريق المساعدات النقدية أو المزايا العينية من الزراعة والماشية (سيحدد مستوى خط الأساس والأهداف عند تنفيذ مشروع تنمية الزراعة البعلية والماشية)	ضعف الإيرادات من الزراعة البعلية نتيجة أصناف البذور الضعيفة الإنتاجية والافتقار إلى تنظيم المنتجات أو المحاصيل النقدية أو منتجات الماشية (طازجة أو مصنعة) والافتقار إلى الخدمات الجيدة النوعية للماشية	تحسين إطار السياسات المحلية والمؤسسات عن طريق تقديم خدمات فعالة خاصة بالماشية، وجمعيات منتجي البذور العالية الرتبة، وجماعات المنتجين الريفيين النشيطة، والعاملين في الطب البيطري في 5 محافظات
		(4) تحسين الإطار التنظيمي والاستثمارات العامة في قطاعات رئيسية: مصائد الأسماك		
		زيادة الإنتاجية كما يظهر في متوسط حجم الأسماك وسعرها (حسب خط الأساس والأهداف في مشروع مصائد الأسماك)	ضعف الإنتاجية بسبب غياب التخطيط والبحوث وإدارة مصائد الأسماك والبنية الأساسية والقدرات المؤسسية	تحسين إطار السياسات وترتيبات التنفيذ من خلال 9 خطط لإدارة المصائد السمكية في المحافظات، وهناك 70 موقعاً لمزادات الأسماك تديرها تعاونيات محلية وزيادة الاستثمارات في 20 موقعاً للصيد.
		(4) تحسين الإطار التنظيمي والاستثمارات العامة في قطاعات رئيسية: قطاع الغاز		
تحسين الإطار القانوني والتنظيمي		عدم وضوح حقوق الملكية فيما يتم استخراجه من الغاز وعدم وجود أسواق للغاز	تحسين الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع القطاع الخاص على زيادة المشاركة في عمليات التنقيب والإنتاج والتوزيع والاستغلال المحلي للغاز	

أهداف البلد الإنمائية	مضايها وعقبات	نتائج/مؤشرات الإستراتيجية	المعالم البارزة	برنامج وشركاء البنك
	(4) تحسين الإطار التنظيمي والاستثمارات العامة في قطاعات رئيسية: الصناعات التحويلية في المناطق الحضرية			
	توفير فرص العمل لا يتمشى مع النمو السريع لسكان الحضر بنسبة 7 في المائة	التزام القطاع الخاص بإنشاء منطقة صناعية واحدة على الأقل	تحسين إطار السياسات والمؤسسات في تطوير المناطق الصناعية من خلال إطار تنظيمي للمناطق الصناعية	
الركيزة 2 تسريع وثيرة التنمية البشرية من خلال تقديم خدمات أكثر كفاءة وتحسين شبكات الأمان				
تحسين التنمية البشرية بالتقدم على مسار تحقيق ما يتصل بهذه التنمية من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة	(1) تحسين جودة التعليم الأساسي وزيادة القدرة والإنصاف في الوصول إليه	رغم زيادة معدلات الالتحاق باطراد، لم يتحقق بعد هدف تعميم التعليم. وتوجد تباينات كبيرة بين الجنسين ولا سيما في الأرياف وفيما بين الفئات المحرومة. ولا تزال جودة التعليم في مستوى متدن ومعدلات الأمية من أعلى المستويات في العالم.	زيادة إمكانية الحصول على التعليم وتحسين المساواة بين الجنسين وجودة التعليم والتدريب مقاساً بما يلي: زيادة إجمالي معدلات الالتحاق إلى 84 في المائة. زيادة نسبة التحاق الفتيات إلى 45 في المائة. زيادة نسبة إتمام الفتيات الدراسة حتى الفصل الدراسي التاسع إلى 50 في المائة	الأنشطة الجارية: أنشطة الإقراض: تنمية الطفل والتوسع في التعليم الأساسي، وتطوير التعليم الأساسي، ومساندة إصلاح قطاع الرعاية الصحية، والمشروع الثالث للصندوق الاجتماعي للتنمية، والمشروع الثالث للأشغال العامة، والمرحلة الأولى من قرض البرامج القابلة للتعديل لمشروع مياه الشرب في المناطق الحضرية، ومشروع مياه الشرب والصرف الصحي في الأرياف؛ الأنشطة الأخرى خلاف الإقراض: المساعدة الفنية في مجال المياه، معهد البنك الدولي، أنشطة إقراض جديدة: التنمية الاجتماعية، الاعتماد الأول لمساندة تخفيض عدد الفقراء
	(2) زيادة القدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية	عدم القدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية واستخدامها، ولا سيما بسبب ضعف نوعية خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال والصحة الإنجابية، وعدم كفاية التصميم	تحسين استخدام وزيادة القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية للرعاية الصحية وبرامج الصحة العامة التي تركز على الصحة الإنجابية وصحة الطفل مقاساً بما يلي: نسبة التحصين الكامل	في مجال الإجراءات التدخلية في المشروعات: زيادة نسبة الولادات على أيدي قابلات مدربات 5 في المائة (من خط الأساس البالغ 22 في المائة) زيادة الأسر المعيشية التي تملك ناموسية واحدة على الأقل معالجة ضد البعوض 5 في المائة (سيحدد خط الأساس خلال وضع إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء) زيادة الاستخدام والحصول المادي على

اهداف البلد اليمانية	قضايا وعقبت	نتائج/مؤشرات الاستراتيجية	المعالم البارزة	برنامج وشركاء البنك
	زاد تنفيذ برامج الصحة العامة لمعالجة الأمراض المعدية ذات الأولوية التي تؤثر في صحة الأمهات والأطفال	من 12-23 شهرا بنسبة 5 في المائة (من خط الأساس البالغ 50 في المائة). زاد انتشار وسائل منع الحمل بنسبة 5 في المائة (خط الأساس سيحدد خلال إعادة هيكلة مشروع مساندة إصلاح قطاع الصحة)	الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية للأم والطفل (خط الأساس سيحدد خلال إعادة هيكلة مشروع مساندة إصلاح قطاع الصحة).	
	(3) تحسين برامج شبكات الأمان	تحسين وسائل الاستهداف لدى شبكات الأمان كما يظهر في حجم الموارد المحولة إلى أدنى 30 في المائة من السكان دخلاً وتحسين استهداف الفئات إطار إستراتيجي لمعالجة قضايا الإعاقة	40 في المائة من موارد الصندوق الاجتماعي للتنمية تُوّجه لأدنى 30 في المائة من السكان دخلاً زيادة الدخل 6.8 في المائة من الوظائف القصيرة الأجل من خلال برامج مشروعات الأشغال العامة	أنشطة أخرى خلاف الإفراض: المساعدة الفنية بشأن الطفل والشباب، والمساعدة الفنية في مجال الإعاقة، والحماية الاجتماعية ضمن الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وتحديث وضع المساواة بين الجنسين (السنة المالية 2009)، معهد البنك الدولي
	(4) تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي	تحسين القدرة على الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي في الحضر بنسبة 20 في المائة زيادة القدرة على الحصول على خدمات المياه المحسنة من 68 في المائة إلى 73 في المائة في الأرياف زيادة القدرة على الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة من 20 في المائة إلى 30 في المائة في الأرياف	إنشاء شركات محلية سليمة مالياً للمياه والصرف الصحي في صنعاء وتعز والحديدة والمكلا. الموافقة على إستراتيجية جديدة للمياه والصرف الصحي في الأرياف، استناداً إلى النهج المستجيب للطلب. برنامج استثمارات إستراتيجية وطنية طويلة المدى للمياه والصرف الصحي في الأرياف مُعدّ للتنفيذ جمعيات مستخدمي المياه في 5 محافظات تدير بكفاءة مشروعات المياه في الأرياف	أنشطة المانحين: الاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وهولندا، والمملكة المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، والولايات المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق العربي، والكويت، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الإسلامي للتنمية، وهولندا، والأوبك، والمملكة العربية السعودية، وبرنامج الغذاء العالمي، وفرنسا، ومنظمة العمل الدولية.

أهداف البلد الإيمانية	فضلياً وعقباً	نتائج/مؤشرات الإستراتيجية	المعلم البارزة	برنامج وشركاء البنك
	(5) الطفولة والشباب	إدراج إستراتيجية الطفولة والشباب لتوفير إطار متكامل للطفولة والشباب ضمن النواتج ذات الصلة الخاصة بالتنمية البشرية.	إستراتيجية الطفولة والشباب من مشروعات البنك في برامج ذات صلة، وكذلك إستراتيجية وخطة تنمية الطفل في مراحلها المبكرة وخطة توظيف الشباب التي أعدت بحلول عام 2008	
	(6) المساواة بين الجنسين	تحسين المساواة بين الجنسين كما يتجلى في نتائج أخرى مذكورة آنفاً في مجال التنمية البشرية	تحسين النتائج الخاصة بالمساواة بين الجنسين من مختلف مشروعات البنك في البرامج ذات الصلة	
	الركيزة 3 تحسين استدامة المالية العمة من خلال تحسين إدارة الإنفاق العلم			
تحسين استدامة المالية العامة وفقاً لمعيار انخفاض عجز المالية العامة الأولي غير النفطي	(1) تحسين شفافية الإيرادات.	نشر بيانات الإيرادات النفطية يتم دون رقابة رسمية من المجتمع المدني	نشر البيانات الخاصة بإيرادات قطاع النفط والغاز تمشياً مع شروط مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	الأنشطة الجارية: أنشطة الإقراض: القرض الأول للبرامج القابلة للتعديل - مشروع تحسين الري، ومشروع المياه والصرف الصحي في الأرياف، ومشروع تحديث جهاز الخدمة المدنية، وبرنامج تنمية مدن الموائى، والمشروع الثالث للأشغال العامة، ومشروع تنمية البلديات والحماية من السيول في نجر
	(2) (أ) تحسين إدارة الإنفاق	تحسين نواتج الإنفاق العام: - إطار متوسط المدى للإنفاق يتمشى مع إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - تحسين شمولية الموازنة وشفافيتها (مقاسة بمؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية)	تحسين التخطيط للإنفاق على الأجل المتوسط بما يتمشى مع إستراتيجية تخفيض عدد الفقراء. تحسين التقييم الدوري لنتائج الإنفاق العام. خفض الدعم لمؤسسات الأعمال العامة والتزاماتها الطارئة (ولا سيما المؤسسة العامة للكهرباء). خفض مساهمة الحكومة في مشروعات الري بالغمر إلى صفر	الأنشطة الأخرى خلاف الإقراض: المساعدة الفنية لقطاع المياه

برنامح وشركاء البنك	المعالم البارزة	نتائج/مؤشرات الإستراتيجية	قضايا وعقبت	أهداف البلد الإيمانية
	المشروعات الخاصة بمشروع المياه والصرف الصحي في الأرياف تسترد الرسوم من المستخدمين من أجل تغطية قدر كافٍ من نفقات التشغيل والصيانة		عدم رصد النواتج بانتظام	
أنشطة جديدة: الإقراض: الاعتماد الأول لمساندة تخفيض أعداد الفقراء لأغراض الإصلاح المؤسسي	خفض الحوافز المؤدية إلى الإفراط في استخراج المياه بخفض آخر في دعم الديزل (لأغراض الري)	خفض الدعم تمشياً مع إطار الاقتصاد الكلي في إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء	(ب) تحسين إدارة الإنفاق: خفض دعم الوقود دعم الوقود مرتفع (10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي)	
	(أ) إصلاح القطاع العام – الحكومة المركزية			

<p>أنشطة أخرى خلاف الإقراض: استعراض الإنفاق العام، والمساعدة الفنية في مجال مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، والمساعدة الفنية في مجال إدارة المالية العامة، والمساعدة الفنية في مجال المشتريات، ومعهد البنك الدولي</p>	<p>تشغيل قاعدة بيانات للموارد البشرية تشمل البصمة الإلكترونية لتتبع الهوية وترتبط بالأجور إستراتيجية للموارد البشرية تحدد أعمال موظفي جهاز الخدمة المدنية وعددهم الأمثل هيكل جديد للأجور يعمل على خفض الضغط وزيادة الأجور في نطاق يمكن للمالية العامة تحمله تبسيط الهياكل التنظيمية وتحسين إجراءات العمل في سبع وزارات تجريبية مركز جديد للتدريب الممتاز للمساعدة في تغيير عملية الإدارة. الموافقة على قانون جديد بشأن مكافحة الفساد والإفصاح المالي، وإنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، وتشغيل هيئة وطنية لتسجيل عمليات الفساد، وإنشاء خط ساخن لتلقي بلاغات عن حالات الفساد وحماية الشهود. نشرات/إرشادات عن الخدمات الحكومية والرسوم المقررة. التنفيذ الكامل لنظام البصمة الإلكترونية لتحديد الهوية. تشغيل جيد لصندوق الخدمة المدنية المخصص لتخفيض العدد الزائد من العاملين</p>	<p>تحسين القدرة على إدارة الموارد البشرية والمالية من خلال وضع إستراتيجية متوسطة المدى للموارد البشرية. خفض صافٍ في التوظيف في الحكومة بنسبة 5 في المائة. تحسين تقديم الخدمات في سبع وزارات من خلال دراسات استقصائية عن تقديم الخدمات تدعيم المؤسسة التي تدير إصلاح القطاع العام</p>	<p>ضعف فعالية الإدارات الحكومية وانتشار الفساد نتيجة عدم فعالية أنظمة الإدارة وضخامة جهاز الخدمة المدنية وتدني أجور العاملين، وعدم وضوح التفويضات وعدم فعالية الإجراءات في الوزارات والهيئات الحكومية الوزارات والهيئات</p>
---	--	--	---

برنامج وشركاء البنك	المعالم البارزة	نتائج/مؤشرات الإستراتيجية	فضلياً وعقباً	أهداف البلد الإلمانية
	إجراء دراسات عن مشروع تجريبي لإعادة تنظيم الوزارات يشمل وزارتين أو 3 وزارات رئيسية ومصحة الجوازات			
مانحون آخرون: هولندا، والمملكة المتحدة، ومبادرة تحالف المدن، والأمم المتحدة-المونل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، والمملكة المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والولايات المتحدة	إنجاز تحديث الخطط الرئيسية للمدن وخطط الاستثمارات الرأسمالية المتعددة السنوات في تعز والحديدة والمكلا وعدن بحلول ديسمبر/كانون الأول 2006 اعتماد إستراتيجية ومناهج لبرامج التدريب الوطنية الخاصة بالإدارات المحلية بحلول ديسمبر/كانون الأول 2006، وخطط بناء القدرات في 50 مجلساً محلياً قرارات حكومة تعز المحلية على تقديم الخدمات الأساسية (تشغيل وحدة إدارة الأصول وتطبيق إستراتيجية إدارة المخلفات الصلبة في ديسمبر/كانون الأول 2006) بناء وتجهيز 15 مبنى للمجالس المحلية بحلول ديسمبر/كانون الأول 2006	تحسين القدرات التخطيطية للإدارات المحلية مقاساً بإعداد خطط لعام 2007 وتوفّر أماكن إدارية بحلول عام 2007	(3) (ب) إصلاح القطاع العام – الحكم المحلي قدرات المجالس والإدارات المحلية ضعيفة ولا تستطيع أداء واجباتها بموجب قانون السلطة المحلية (2000) سوء التخطيط الحضري الناجم عن الزحف العشوائي وارتفاع تكلفة خدمات البنية الأساسية.	
			(4) (iv) تحسين نظام المشتريات العامة	
	الموافقة على دليل المشتريات الوطنية وثائق المناقصات النمطية لاستخدامها في جميع الهيئات العامة. نظام رصد وتتبع لتدعيم عملية تقديم العطاءات من حيث حسن التوقيت والشفافية تعديل قانون المناقصات العامة لإعادة هيكلة المجلس الأعلى للمناقصات بغية الفصل بين وظيفة الرقابة ووضع السياسات، وإدراج أحكام الأونيسترال، وإضفاء الصيغة المؤسسية على الإفصاح عن المشتريات، وتقديم المسؤولين إقرارات الذمة المالية، والإبلاغ عن تضارب المصالح.	تحسين إجراءات المشتريات العامة مقاساً بما يلي: - المجلس الأعلى المستقل للمناقصات المنشأ رسمياً والجيد الأداء بعد إعادة هيكلته - اعتماد الأحكام الخاصة بالتحكيم على غرار الأونيسترال - الإفصاح عن القرارات الخاصة بالمشتريات العامة وقيام المسؤولين عن المشتريات بتقديم إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم	إجراءات توريد مطوّلة، وتأخير في السداد، وتضارب في المصالح، وعدم الدقة في الآلية الخاصة بالشكاوى للإبلاغ عن حالات احتيال/فساد محتملة، وضعف القدرات	

أهداف البلد الإنمائية	فضلياً وعقباً	نتائج/مؤشرات الإستراتيجية	المعالم البارزة	برنامج وشركاء البنك
		قيام المسؤولين عن المشتريات بتقديم إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم.	البدء في بناء القدرات في مجال المشتريات في السنة المالية 2007	
	(5) تحسين الإدارة المالية للقطاع العام	تحسين الإدارة المالية للقطاع العام، بما في ذلك - إعداد الحسابات والمراجعة الداخلية والتدقيق والمراجعة الخارجية مقاساً باستخدام مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية. تدعيم مهنة المحاسبة والمراجعة (وفقاً لتوصيات تقرير التقيد بالمعايير والقواعد (ROSC)	تعديل قانون المراجعة الخارجية لضمان استقلالية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن السلطة التنفيذية إنشاء أليات لنشر تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على الجمهور تنفيذ إستراتيجية الإدارة المالية العامة التطبيق الكامل لنظام المعلومات الخاص بالمحاسبة والإدارة المالية (AFMIS) تطبيق توصيات تقرير التقيد بالمعايير والقواعد، بعد مناقشته، بما في ذلك تحسين الإطار القانوني المتمشي مع المعايير الدولية	
الهدف الإنمائي القطري الرابع: زيادة استدامة الموارد من خلال تحسين إدارة الموارد المائية وتخفيف الضغوط السكانية.				
زيادة استدامة الموارد	(1) تحسين إدارة الموارد المائية	زيادة عدد لجان الأحواض المائية وجمعيات المستخدمين على مستوى المجتمعات المحلية التي تسهم في حفظ المياه، وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا المحسنة لنظم الري في جميع الأحواض [خطوط الأساس والأهداف ستحسب خلال مرحلة إستراتيجية المساعدة القطرية من خلال أنشطة LEN القائمة]	وضع إطار لإدارة المياه الجوفية وإنشاء مؤسسة لإدارة الموارد المائية المحلية بصورة مستدامة من خلال بناء القدرات في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية، تسريع وتيرة تغذية الخزانات الجوفية في حوض صنعاء عن طريق الحد من انخفاض منسوب المياه، زيادة كفاءة استخدام المياه وزيادة عوائد المزارع من المياه من خلال اعتماد تكنولوجيا موفرة للمياه، وإعادة تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للري بالغمر، وإعادة تأهيل المدرجات، وأعمال حماية الجرف، وغير ذلك من الأعمال لحفظ المياه والتربة.	أنشطة قائمة: الإقراض: المرحلة الأولى من قرض البرامج القابلة للتعديل الخاص بإدارة مياه حوض صنعاء، أعمال حفظ التربة والمياه الجوفية، مشروع تنمية البلديات والحماية من السيول في تعز، ومشروع تنمية الزراعة البعلية والماشية (RALD)، والمساعدة الفنية، ومساندة إصلاح قطاع الرعاية الصحية. الأنشطة الأخرى خلاف الإقراض المساعدة الفنية لقطاع الرعاية الصحية أنشطة جديدة

أهداف البلد الإمامية	فضايا وعقبات	نتائج/مؤشرات الإستراتيجية	المعالم البارزة	برنامج وشركاء البنك
		<p>خلال مرحلة إستراتيجية المساعدة القطرية من خلال أنشطة LEN القائمة الحد من آثار السيول على السكان والممتلكات والبنية الأساسية في تعز (وفقاً لخط الأساس والأهداف في مشروع تنمية البلديات والحماية من السيول في تعز)</p>	<p>استكمال الاستثمار في نظم الصرف في مدينة تعز</p>	<p>المساعدة الفنية لقطاع المياه الإقراض: التعليم الثانوي للفتيات، والاعتماد الأول لمساندة تخفيض أعداد الفقراء</p>
	<p>عدم القدرة على الحصول على وسائل منع الحمل، وتدني وضع المرأة، وارتفاع معدل الأمية بين النساء</p>	<p>(2) زيادة التحكم في النمو السكاني</p> <p>زاد انتشار وسائل منع الحمل بنسبة 5 في المائة (خط الأساس سيحدد خلال إعادة هيكلة مشروع مساندة قطاع الرعاية الصحية)</p> <p>ارتفاع معدل التحاق الفتيات بالمدرسة في الصفوف 10-12 إلى 37 في المائة</p>	<p>المعالم الخاصة بمجال السكان مذكورة تحت الركيزة الثانية، النتيجة 2 لإستراتيجية المساعدة القطرية اعتماد إستراتيجية للتعليم الثانوي، وض برنامج لزيادة عدد المدرسات في المناطق الريفية إدراج المهارات الحياتية وغير ذلك من الموضوعات ذات الصلة في المناهج المدرسية في المرحلة الثانوية</p>	

المرفق 4

ثبت بالأعمال التحليلية لدعم منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي

فيما يلي مقتطفات من الصفحة 18 لوثيقة برنامج منحة الإصلاح المؤسسي. وكل من هذه الوثائق في ملف في الوحدة القطرية لليمن في مقر البنك الدولي.(MNACS).

الأسس التحليلية

- تستند مكونات منحة الإصلاح المؤسسي إلى الأعمال التحليلية المسبقة والحوار المكثف مع النظراء الرئيسيين من الحكومة، وأصحاب المصلحة المحليين (ومنهم أعضاء منظمات المجتمع المدني) وخبراء في شؤون البلد المعني، ومانحين آخرين. وتشتمل الأسس التحليلية الرئيسية لمنحة الإصلاح المؤسسي على ما يلي:
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحد من الفقر (2006-2010) أكتوبر/تشرين الأول 2006.
 - البنك الدولي. تقرير الرصد الاقتصادي لليمن (واشنطن: أغسطس/آب 2006)
 - البنك الدولي. إستراتيجية المساعدة القطرية-الجمهورية اليمنية (17 مايو/أيار 2006).
 - البنك الدولي. الجمهورية اليمنية-تقييم مناخ الاستثمار: الأولويات والتوصيات لتسريع وتيرة نمو يقوده القطاع الخاص (12 مايو/أيار 2006).
 - البنك الدولي. استعراض سياسات التنمية (مارس/آذار 2006)
 - مجموعة البنك الدولي، تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال 2007" (واشنطن: مجموعة البنك الدولي، 2006)
 - البنك الدولي. منكرة سياسات وإدارة الأراضي الحضرية لليمن (2006)
 - وزارة التجارة الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية، تقرير مناخ الاستثمار-اليمن (واشنطن العاصمة 2006)
 - البنك الدولي. النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر، والمعوقات، والإمكانيات (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2002)
 - البنك الدولي. إطار التنمية الشامل لليمن (2000)
 - البنك الدولي. وثيقة التقييم المسبق لمشروع تحديث الخدمة المدنية (23 مارس/آذار 2000)
 - البنك الدولي. تقييم المساءلة المالية القطرية (2003)

المرفق 5

رسالة من القائم بأعمال المدير القطري للبنك إلى الحكومة اليمنية بشأن المشاورات مع أصحاب المصلحة

5 ديسمبر/كانون الأول، 2006

معالي السيد عبد الكريم الأرحبي
وزير التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي،
صنعاء- الجمهورية اليمنية
أرسل بالفاكس: (011-967-1-250-665)

صاحب المعالي

نود أن نعبر عن تقديرنا للمساندة والمساعدة التي لقيتها بعثة البنك الدولي التي زارت اليمن من أجل
التحديد المسبق لعناصر منحة اعتماد الإصلاح المؤسسي للحكومة اليمنية. ونود على وجه الخصوص أن نعبر عن
عظيم شكرنا لقيادة وزارة الشباب على التوجيهات التي قدمها نائب الوزير الدكتور يحيى المتوكل

وكما تعلمون، فإنه تم تخصيص اعتماد لسياسة التنمية بقيمة 50 مليون دولار أمريكي في إطار إستراتيجية
المساعدة القطرية. واستطاعت البعثة أن تحدد بنجاح الخطوط العريضة للمكونات المحتملة لهذه العملية كما هو
موضح في المذكرة المرفقة.

ونود أن نقترح إيفاد بعثة إعداد خلال الأسبوع الثاني من ديسمبر/كانون الأول يرأسها أيضا أندرو ستون
رئيس الفريق لصياغة تفاصيل كل مكون، والإطار الزمني للإجراءات المتصلة بالاعتماد، والأنشطة ذات الصلة.
وإذا كان هذا التوقيت مقبولاً من جانبكم، فإننا سنقدر لكم المساعدة المقدمة من وزارتكم في تنسيق الفريق المناظر
كما حدث في البعثة السابقة.

وختاماً، أردنا إبلاغكم أن إعداد اعتماد سياسة التنمية يتطلب مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين
بشأن تصميم العملية. ونحن نعتزم الاستفادة من البعثة المقترحة للسيد ستون في ديسمبر/كانون الأول في إجراء
مثل هذه المشاورات.

ونحن نتطلع دائماً إلى التعاون المتواصل .

جايف تاتا،
القائم بأعمال المدير القطري
مصر واليمن وجيبوتي الإدارة القطرية،
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المرفق 6

رسالة الحكومة اليمنية عن سياسة التنمية في إطار منحة الإصلاح المؤسسي

السيد أندرو ستون
أخصائي تنمية أول بالقطاع الخاص
البنك الدولي

7 أكتوبر/تشرين الأول 2007

عزيزي السيد/ ستون،

مرفق طيه خطاب سياسات التنمية الموقع عليه من رئيس الوزراء. وسوف نقوم بإرسال النسخة الأصلية إلى مكتب
البنك الدولي بصنعاء.

وإننا نتطلع إلى تلقي ردكم ولقائكم في الاجتماع السنوي.

مع أفضل أمانينا

د. مطهر العباسي،
وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي،
صنعاء، اليمن

هاتف: 00967 1 250 114

فاكس: 00967 1 250 120

هاتف محمول: 00967 777 000 127

نسخة.. د. مرزا حسن، مدير تنفيذي، البنك الدولي

خطاب سياسات التنمية

السيد روبرت زوليك
رئيس البنك الدولي
واشنطن العاصمة 20433، الولايات المتحدة

عزيزي السيد/ زوليك،

ينفذ اليمن منذ عام 1995 برنامجاً شاملاً للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي بمساعدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل تعزيز الانضباط المالي وخلق اقتصاد سوق يساعد على جلب الاستثمارات وتحقيق النمو. ويمثل اعتماد سياسات التنمية المقترح للإصلاح المؤسسي أحد المجالات التي يمكن للمساعدة المقدمة من البنك الدولي أن تلعب فيها دوراً محورياً في ضمان مواصلة برنامجنا المعني بالإصلاح الهيكلي ونجاحه.

برنامج الإصلاحات الهيكلية: الأهداف والتقدم المحرز

بعد أن بطوت وتيرة جهود الإصلاح نتيجة للتحديات الأمنية الداخلية والخارجية التي واجهناها، تسارعت خطاها بداية من أواخر عام 2005، وتمثل ذلك في اعتماد الخطة الثالثة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للحد من الفقر للفترة بين عامي 2006 و2010 (والتي تمثل كذلك وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر الخاصة بنا). ووفقاً لما ورد في الخطة الثالثة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للحد من الفقر، يركز برنامج الحكومة بشأن الإصلاح على ستة مجالات أساسية: تحقيق تحسن مطرد في النمو الاقتصادي؛ والحد من الفقر ورفع نوعية الحياة؛ وتعزيز الإدارة العامة الرشيدة؛ وتقليص التفاوت بين المحافظات وبين الجنسين؛ وتعزيز اللامركزية؛ وتوسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، يشدد البرنامج على التعيين الفعالة للموارد، مؤكداً على ضرورة استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي، والمالي، والإداري ومكافحة الفساد وتقييد دور الدولة وتعزيز البيئة التنظيمية من أجل إتاحة المجال لاضطلاع القطاع الخاص بدور رائد. وهو يركز في القطاع المالي على تعزيز سياسة السوق المفتوحة وتعزيز دور أعمال الوساطة في المؤسسات المالية. ويرمي أيضاً إلى مساندة القطاع المصرفي والمؤسسات المالية وتحديثهما، سواء على المستوى المركزي أو المحلي.

وفي سبيل معالجة قضية الفقر، حددت خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية عدداً من الإصلاحات اللازمة في مجال سياسات الاقتصاد الكلي، وممارسات نظام الإدارة العامة، والسياسات المعنية بالتجارة، والسياسات القطاعية. وتقدم أيضاً جدول أعمال طموحاً لتنمية الموارد البشرية، ينطوي على تدابير لتحسين جودة التعليم والرعاية الصحية، وتحسين الخدمات العامة وزيادتها، وتعزيز الحماية الاجتماعية. وأخيراً، تقدم خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو إجمالي تدابير لتحسين إمدادات المياه والحفاظ عليها، وحماية البيئة، وتعزيز البنية التحتية الأساسية.

ولتحقيق أهداف زيادة النمو والحد من الفقر على المدى القصير، قامت الحكومة (بمساعدة قوية من الجهات المانحة) موضع التنفيذ في أوائل عام 2006 الأجنحة الوطنية للإصلاحات، وهي برنامج طموح للإصلاح يهدف إلى معالجة عدد من التحديات الأساسية التي تواجه التنمية. ويتمثل الهدف العام المعلن لهذه الأجنحة في تحسين مناخ الاستثمار في اليمن، وتعزيز نظام الإدارة العامة والمؤسسات الديمقراطية.

وتتضمن الأجنحة الوطنية للإصلاحات تدابير ملموسة ترمي إلى تحسين الإدارة المالية العامة، وإصلاح المشتريات، والمراجعة العامة، ونظام الإدارة العامة، وإدارة الدين، والسياسات المالية، والبيئة التنظيمية للأعمال. ومنذ اعتماد هذه الأجنحة، شرعنا في تطبيق إصلاحات وأنجزناها في العديد من المجالات، التي حظي بعض منها بمساعدة مباشرة من اعتماد سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي. وتشمل هذه الإصلاحات ما يلي:

- تبسيط التعريفات الجمركية وخفضها، وتطبيق النظام الآلي للتطبيقات الجمركية.
- تبسيط النظام الضريبي وتطبيق الضريبة العامة على المبيعات.
- الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية

- إدخال مجموعة متنوعة من تدابير مكافحة الفساد، تشمل قانون مكافحة الفساد، وإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد (الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد)، ومشروع قانون الذمة المالية للمسؤولين الحكوميين.
- استحداث دليل المشتريات الوطني والوثائق النمطية للمناقصات بغرض تنظيم المناقصات العامة، وقانون جديد للمشتريات الحكومية يتوافق مع المعايير الدولية.
- تدعيم الإدارة المالية العامة من خلال تطبيق إستراتيجية شاملة (خطة عمل الإدارة المالية العامة) واتفاقيات شراكة مع الجهات المانحة.
- بدء برنامج إصلاح إدارة القطاع العام، الذي يشمل برنامجاً لإعادة تنظيم وزارات تجريبية، وإستراتيجية لترشيد الأجور وربطها بالإصلاحات المؤسسية، وبرنامج البصمة الإلكترونية لتحديد الهوية بهدف القضاء على العمالة الزائفة والازدواج الوظيفي.
- تعزيز الديمقراطية الانتخابية وحرية الصحافة.
- الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

ويسرني أن أعلن أن جهودنا في مواجهة بعض القضايا الصعبة التي لا تحظى بالشعبية قد تكلفت بالنجاح، سواء بشكل كامل أو جزئي، خاصة تلك التي تتعلق بتنفيذ نظام ضرائب المبيعات الجديد، وخفض دعم الوقود، وإصلاح تعريفات التجارة، والمضي قدماً نحو تطبيق نظام البصمة الإلكترونية لتحديد الهوية على العاملين في الخدمة المدنية، مما يضمن تحولاً سلساً نحو مسار التنمية المستدامة. وأنجز عدد كبير من بنود الأجندة الوطنية للإصلاحات، بينما لا تزال بنود أخرى تحقق تقدماً مرضياً. ويبرز الجدول الملحق برنامجنا الإصلاحي الحالي، حيث يتضمن التدابير التي أنجزت على مدى العامين الأخيرين، وتلك المخطط إنجازها في غضون الاثني عشر شهراً المقبلة.

وسياتي اعتماد سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي في وقت بالغ الأهمية، حيث سيزود الحكومة بما يلزم من موارد ومرونة لضمان استمرار الزخم تجاه الإصلاح، وإمكانية مواصلة التقدم السريع. وسيكون مؤشراً لكل من المستثمرين والجهات المانحة والمواطنين على الثقة التي يوليها البنك الدولي لبرنامجنا الإصلاحي.

إطار الاقتصاد الكلي

- تحدد وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر التي وضعتها الحكومة أهدافاً طموحة لسياسات الاقتصاد الكلي، من بينها:
 - تحقيق نمو اقتصادي بمعدل سنوي يبلغ متوسطه 7.1 في المائة (10.1 في المائة في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي).
 - المحافظة على الاستقرار النقدي بمعدل تضخم سنوي أقل من 13.8 في المائة، وبمعدل نمو للمعروض النقدي بمعناه الواسع أقل من 22 في المائة في المتوسط.
 - الحفاظ على العجز المالي دون 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي؛ وفي الوقت نفسه زيادة العائدات العامة غير النفطية بما يتراوح بين 40 و45 في المائة من إجمالي العائدات؛ وزيادة الإنفاق الاستثماري ليصل إلى 30 في المائة من إجمالي النفقات العامة.
 - خفض معدلات الفقر في نهاية مدة الخطة إلى ما يقرب من 19.8 في المائة، وخفض نسبة البطالة إلى 12 في المائة، وزيادة نسبة العمالة النسائية إلى 15 في المائة من الإجمالي.

ولم يتمكن الاقتصاد الكلي من خلال أدائه عام 2006، أي العام الأول من الخطة، من تحقيق تلك الأهداف. فقد أثرت عدة عوامل بالسلب على الأداء، من بينها حدوث انخفاض فاق التوقعات في إنتاج النفط المحلي، واستمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة، وظروف الجفاف الإقليمية التي أدت إلى زيادة أسعار بعض السلع الزراعية، واستمرار الصراعات الداخلية في شمال اليمن. ونتيجة لذلك، زاد إجمالي الناتج المحلي بنسبة معتدلة بلغت 4 في المائة خلال عام 2006، بينما زاد التضخم بصورة غير متوقعة متجاوزاً المستوى المستهدف. وعلى جانب آخر، شهد عام 2006 تحسناً في وضعنا المالي العام، حيث حققنا فائضاً ضئيلاً للمرة الأولى منذ عام 2001. علاوة على ذلك، سجل ميزان المدفوعات فائضاً بنسبة 1 في المائة تقريباً من إجمالي الناتج المحلي، على الرغم من القفزة التي حدثت في واردات السلع الرأسمالية.

ونتوقع في عام 2007 أن تتراجع وتيرة النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 3.3 في المائة، بسبب الهبوط الحاد في إنتاج النفط بنسبة تزيد على 12 في المائة. وعلى الرغم من الاعتدال العام في معدل النمو، حافظ القطاع غير النفطي على قوته محققاً معدل نمو بلغ 5.5 في المائة تقريباً، مما يعكس الزيادة المستمرة في الإنفاق الرأسمالي، من كل من المصادر الخاصة والعامة. وفي الوقت نفسه، يتوقع أن تخف حدة التضخم إلى أقل من 13 في المائة، الذي مازال - رغم تحسنه - أعلى من المتوسط المسجل للأعوام من 2000-2005 والبالغ 10.6 في المائة، مما يؤثر قليلاً بشأن تأثيره السلبي على النمو والمستويات المعيشية للفقراء. ومن المتوقع أن يشهد رصيد المالية العامة لعام 2007 عجزاً يقرب من 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يعكس بالأساس استمرار الانخفاض في إنتاج النفط وارتفاع تكلفة الدعم المتبقي على الوقود.

السيطرة على التضخم وتحسين الاستدامة المالية. يعد استقرار الاقتصاد الكلي أمراً بالغ الأهمية من أجل جني ثمار ما تنفذه الحكومة من برنامج الإصلاحات المستمر. وحيث أن معدل التضخم في عامي 2006 و2007 تجاوز المستوى المستهدف، والعجز الأساسي في القطاع غير النفطي تجاوز 25 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، فإن الحكومة تتفق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أن اليمن اليوم يواجه تحديين أساسيين في مجال الاقتصاد الكلي، هما:

- السيطرة على التضخم؛
- ضمان الاستدامة المالية.

وتلتزم الحكومة بمعالجة تلك التحديات من خلال وضع سياسات مالية ونقدية أكثر صرامة. فعلى الجانب النقدي، سيتطلب الأمر وضع سياسات أكثر فاعلية، واستعمال أدوات أكثر تنوعاً. وعلى الجانب المالي، يتعين توخي الحيلة في سياسات الإنفاق، خاصة الدعم والأجور، وزيادة العائدات غير النفطية.

وللسيطرة على التضخم، ستتخذ الحكومة، بعد التشاور مع بعثة صندوق النقد الدولي لمشاورات المادة الرابعة في يونيو/حزيران 2007، الخطوات التالية:

- استئناف إصدار أذون الخزانة، بما يفوق الاحتياجات إلى تمويل عجز موازنة الحكومة، وذلك بغرض امتصاص فائض السيولة. وسيساعد ذلك على تحقيق الاعتدال في نمو المعروض النقدي.
- مواصلة إصدار شهادات إيداع البنك المركزي، كإجراء إضافي للسيطرة على نمو المعروض النقدي.
- الالتزام الصارم بالمرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للأجور، التي تتطلب استكمال إصلاحات محددة في إدارة القطاع العام كشرط مسبق للبدء في الجولة التالية من زيادة الأجور.
- بحث خيارات ترشيد الإنفاق الرأسمالي المخصص في الموازنة بعد البدء في مشاريع التنمية (خارج إطار الموازنة) الممولة من تعهدات الجهات المانحة أثناء اجتماع المجموعة الاستشارية في العام الماضي.
- وأخيراً، سيستعرض البنك المركزي الخبرات والتجارب الدولية ويدرس استعمال الإجراءات التدخلية في الصرف الأجنبي كأداة لضبط التضخم مع الحفاظ على القدرة التنافسية على المدى البعيد وبناء الاحتياطات.

ولمواجهة تحدي الاستدامة المالية، والاستعداد لنضوب احتياطاتنا النفطية قريباً، سنحتاج إلى إجراء تعديلات واسعة فيما يتعلق بكل من النفقات والعائدات، ومن بينها الخطوات التالية:

- إعادة تنظيم وإصلاح صندوق الرعاية الاجتماعية، ودمج الصناديق الأخرى ذات الاختصاصات المشابهة، لتحسين توجيهها إلى الفقراء.
- بمجرد الانتهاء من إعادة تصميم شبكة الأمان الاجتماعي، سننتقل تدريجياً إلى إلغاء الدعم على المنتجات البترولية.
- تحديث الإدارة الضريبية لتحسين الامتثال والكفاءة.
- تطبيق سياسات ضريبية تحقق زيادة كبيرة في العائدات غير النفطية، بما فيها الزيادة التدريجية في الضريبة العامة على المبيعات على المدى المتوسط.
- خفض الاستثناءات والإعفاءات الضريبية المؤقتة من ضريبة دخل الشركات خفضاً ملموساً، مع تنزيل سعر الضريبة إلى 20 في المائة، لبتسنى تطبيقها على نطاق أوسع وأكثر عدلاً.

ومن خلال تلك التدابير، سنقيم أساساً ثابتاً ومستداماً للنمو والتخفيف من حدة الفقر. وستعمل تدابير إضافية مدعومة باعتماد سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي على تحقيق مزيد من التحسين في ظروف النمو، من خلال إجراء إصلاحات في مناخ الاستثمار، وإصلاحات في إدارة القطاع العام، وتعزيز الإدارة المالية العامة.

الالتزام في ظل الاعتماد المقترح للإصلاح المؤسسي

نود التأكيد، فيما يتعلق بالحوار الدائر حالياً مع البنك على وجه التحديد، على اضطلاعنا بتدابير تهدف إلى تحسين إدارة القطاع العام وتعزيز مناخ تنمية القطاع الخاص، وذلك عن طريق إجراء الإصلاحات التالية:

الإدارة المالية العامة والمشتريات الحكومية. لقد أعطينا أولوية أساسية لتحديث الإدارة المالية العامة. وفي هذا الصدد، سنجري إصلاحات من أجل تحسين عملية إعداد الموازنة وتنفيذها، مع اتخاذ إجراءات ذات صلة كي يتفق قانون مالي جديد وإعادة هيكلة وزارة المالية مع المعايير الدولية. وسنسعى أيضاً إلى تعزيز الرقابة على الموازنة من خلال وظائف المراجعة الداخلية والخارجية الأكثر كفاءة، مع اتخاذ إجراءات ذات صلة تشمل وضع جدول أعمال لتنفيذ المراجعة الداخلية في حكومة اليمن، وإصدار قانون جديد لتحسين نظام الإدارة العامة والشفافية في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وهو هيئة المراجعة الخارجية.

إننا ندرك مدى أهمية استمرار إصلاحات إدارة الموازنة وأنظمة المعلومات في خفض المخاطر الاستثمارية وتعزيز الأداء. ومن شأن أدوات جديدة للتخطيط والإدارة، من بينها أول برنامج لنا للاستثمار العام على الإطلاق وإطار الإنفاق متوسط الأجل المقرر، أن يعزز من الاتساق والانضباط في استعمال الموارد العامة. وسنواصل تعزيز قدرات وزارة المالية على وضع الموازنة، وكذا الأساس المؤسسي والوظيفي للمراجعة الخارجية والداخلية.

وعلاوة على ما سبق ذكره، سنضطلع بإصلاحات من أجل تحسين نظام المشتريات الحكومية في المجالات التالية:

- (أ) أصدر وزير المالية بالفعل توجيهاً بالزام الوزارات الرئيسية المنفقة على استعمال دليل المشتريات الوطنية والوثائق النمطية للمناقصات في جميع المناقصات العامة. وسيمتد ذلك فيما بعد ليشمل جميع الهيئات الحكومية.
- (ب) وتمشياً مع التزام الحكومة، وافق البرلمان في يوليو/تموز 2007 على قانون جديد للمشتريات يتوافق مع المعايير الدولية، ويجري حالياً العمل على صياغة لائحته التنفيذية وتطبيقها.
- (ج) تنفيذاً لأحكام قانون المشتريات الجديد، ستعيد الحكومة هيكلة اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات لضمان استقلاليته كهيئة فنية مشرفة على العقود الحكومية التي تتجاوز قيمتها حداً معيناً. وسننشئ بالتوازي، بموجب القانون الجديد، مجلساً منفصلاً لسياسة المشتريات ومراقبتها ليعالج المسائل المتعلقة بالسياسات والمراقبة وفض المنازعات وبناء القدرات. وسيستخدم النظام الجديد لتتبع المشتريات كأداة للمراقبة. وستكون كل تلك الإصلاحات محل التطبيق بحلول 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2008.

إصلاح إدارة القطاع العام. يمثل تعزيز إدارة القطاع العام، وتحسين الخدمات المقدمة، والحد من الفساد والإسراف جزءاً لا يتجزأ من برنامجنا. وتحقق تقدم جيد في إطار برنامج تحديث الخدمة المدنية. ولكن يلزم إجراء المزيد في مجال إصلاح المؤسسات وإعادة تنظيمها، والحوافز، وأنظمة التعيين والإشراف، سواء لتحفيز تحسين الأداء وجذب العمالة الماهرة، أو الحفاظ على الانضباط المالي. وستركز أجدتنا في ذلك المجال على المسائل التالية:

(أ) إصدار قانون ببرنامج الخدمة المدنية، وتوفير ما يكفي من مخصصات في الموازنة، من أجل مساندة صندوق الخدمة المدنية، وذلك في الفترة بين عامي 2008 و2010. وقد تمت تلك الخطوة بالفعل في يوليو 2007، حيث أقر مجلس الوزراء برنامج صندوق الخدمة المدنية والمخصصات اللازمة له في الموازنة.

(ب) الاستمرار في تنفيذ برنامج عمل صندوق الخدمة المدنية، على مدى الفترة حتى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، والذي يتضمن نقل العدد المخطط له من موظفي الوزارات المعنية المختارة إلى الصندوق.

(ج) الاستمرار في الالتزام الصارم بالإستراتيجية الوطنية للأجور (بموجب قانون الأجور لعام 2005)، التي تتطلب من الهيئات الوفاء بمعايير محددة للإصلاح المؤسسي قبل الإقدام على أي زيادات مستقبلية في الرواتب.

(د) مواصلة الجهود الرامية إلى بناء قاعدة بيانات آلية شاملة وفعالة للعاملين في القطاع العام استناداً إلى نظام البصمة الإلكترونية لتحديد هوية الموظفين العموميين، وذلك بحلول ديسمبر/كانون الأول 2007.

شفافية عائدات الهيدروكربونات. نظراً لأهمية عائدات الهيدروكربونات بالنسبة للموازنة، فإن الشفافية تعد ضرورية في تحسين نظام الإدارة العامة والمساءلة، وتحسين الأداء العام للإدارة المالية العامة. وفي هذا الصدد، سنسعى إلى تطبيق المعايير الدولية من خلال التدابير المتتالية الآتية:

(أ) الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التي سبق أن أعلننا التزامنا بمبادئها، من خلال خطاب حكومي أرسل إلى إدارتها.

(ب) إنجاز التدابير المؤسسية والإجرائية المحددة من قبل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، بمساندة الجهات المانحة الدولية، ومن بينها:

- نشر الحسابات المدققة من قبل جهات مستقلة والتي توثق لجميع العائدات والمدفوعات ذات الأهمية التي تجنيها الحكومة أو هيئات الدولة من شركات النفط والغاز والتعدين العاملة في اليمن، بطريقة مفصلة ومفهومة ويسهل للجمهور الاطلاع عليها.
- وبالتشاور مع شركات النفط والغاز ومنظمات المجتمع المدني، تأسيس عملية مستمرة للتحقق التام من المدفوعات والعائدات ذات الصلة بالصناعات الاستخراجية ونشرها.
- مطابقة بيانات المدفوعات والعائدات الخاصة بالصناعات الاستخراجية بواسطة مدير مستقل موثوق يطبق معايير التدقيق الدولية، ومن ثم نشر تقرير المطابقة مع ما يتم الوقوف عليه من تضارب.

إصلاح الضريبة على الدخل والحوافز الضريبية. تلتزم حكومة اليمن بإصلاح النظام الضريبي من أجل إيجاد مناخ أفضل للاستثمار وتعزيز العائدات المالية غير النفطية. وقد بدأنا بالفعل العمل بنظام حديث للضريبة العامة على المبيعات، يطبق على مراحل. وسنقوم الآن بإصلاح نظام ضرائب دخل الشركات بهدف خفض أسعار الضريبة وإلغاء أغلب الإعفاءات؛ وتطبيق الأعراف الدولية في معاملة الدخل والنفقات والاستثمارات؛ وتطبيق التقييم الذاتي والتدقيق المستند إلى حجم المخاطر. ولتحقيق تلك الأهداف، فإننا نعتد استراتيجية ذات ثلاثة مكونات رئيسية:

(أ) أجرينا، بمساندة من برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي، مراجعة شاملة لنظام الضرائب والحوافز القائم لدينا. ومن شأن ذلك أن يحسن من كفاءة الضرائب وعدالتها، وأن يعزز حوافز الاستثمار.

(ب) أعدت وزارة المالية مسودة لقانون جديد لضرائب دخل الشركات ورفعته إلى مجلس الوزراء، ويتوافق ذلك القانون مع الأعراف الدولية في معاملة الدخل والاستثمار والنفقات.

(ج) ما إن يصدر قانون ضريبية دخل الشركات سنطبقه بحلول 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2008 رهناً بصدور لائحته التنفيذية. ونعتزم أن يصاحب ذلك مراجعة مفصلة لحوافز الاستثمار تبعاً لتوصيات الدراسة المعنية بالضرائب والحوافز.

(د) سواصل العمل على تعزيز قدرات الإدارة الضريبية، بغرض الحد من التقديرات الجزافية والتعسف، وتحسين حصيلة العائدات.

الإصلاح في مجال ملكية الأراضي وتسجيلها. يمثل ضعف حقوق الملكية في اليمن واحداً من أهم التحديات التي تواجه تحسين مناخ الاستثمار. لذا نعتزم إنشاء نظام آمن ونافذ المفعول لحقوق الملكية، والقضاء على الالتباس في تحديد الملكية، والذي تسبب في إحساس بالغموض يحيط بالمستثمرين ونشوب نزاعات قانونية. وستوجه جهودنا لمعالجة القضايا التالية:

- (أ) أقر مجلس الوزراء قانوناً جديداً لتسجيل الأراضي يعكس توصيات فريق العمل الخاص بسياسات الأراضي وأحاله إلى البرلمان في سبتمبر/أيلول 2007.
- (ب) في انتظار إقرار البرلمان للقانون، نتوقع الانتهاء من وضع اللائحة التنفيذية وتطبيقها بحلول 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2008.
- (ج) بعدها، سنعين أمين سجل مستقل للأراضي.
- (د) أخيراً، سيصدر مجلس الوزراء قراراً تنظيمياً يحدد مهام ووظائف الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني.

الضمانات الاجتماعية والبيئية

إننا ندرك، بينما نعمل في سبيل تحقيق الإصلاحات المبينة آنفاً، مدى أهمية اتخاذ الضمانات الكافية لمواجهة أية تبعات بيئية واجتماعية سلبية قد تصاحبها. وسيجري رصد أية آثار سلبية بعناية، وإذا ما أظهرت نتائج الرصد ضرورة اتخاذ أية تدابير إضافية للتخفيف من هذه الآثار، فسيؤخذ ذلك في الاعتبار.

ففي مجال ملكية الأراضي، على سبيل المثال، في الوقت الذي ندرك فيه ما لقانون تسجيل الأراضي من فائدة في الحد من الإشغال العشوائي للأراضي، ندرك كذلك أنه قد يتسبب في حدوث بعض الآثار البيئية السلبية الناتجة عن الاستغلال المكثف للأراضي أو تغيير طبيعة الأراضي الزراعية و/أو الأراضي الحساسة بيئياً. ومن أجل ذلك، سنسعى إلى تحسين عملية التخطيط لاستغلال الأراضي والإجراءات التنظيمية ذات الصلة. وسنعمل على حماية الأراضي الحساسة بيئياً عن طريق وضع تصنيف واضح لتلك المناطق، وتخطيط حدودها، وتسجيلها كأراض مشاع (كالمراعي أو الأراضي الرطبة، حسب الحالة) أو كجزء من الأملاك العامة للدولة غير القابلة للتصرف فيها، بناء على إجراءات التقييم البيئي. كما سنتخذ أيضاً تدابير للتخفيف من آثار نظام ملكية الأراضي الجديد على الفئات المعرضة للخطر، بمن فيهم الفقراء وأصحاب الملكية غير الرسمية والحقوق المستندة إلى إشغال الأراضي العامة، وبصفة خاصة النساء اللاتي قد لا يتوفر لهن الوسائل والموارد التي تمكنهن من التسجيل الرسمي. ولذلك، سنيسر عملية التسجيل بالنسبة لذلك القطاع من المجتمع، وسنعدل قانون أراضي وعقارات الدولة والقوانين الأخرى إلى المدى الضروري للقضاء على أية أضرار يعانها ذلك القطاع. علاوة على ذلك، سنرصد آثار التغيرات في تسجيل الأراضي على الفئات الضعيفة، وسنتخذ ما يلزم من إجراءات لضمان الحفاظ على صالحها ورفاهتها. وستتضمن اللائحة التنفيذية لقانون تسجيل الأراضي شرطاً بأن تكون جهود التسجيل المنتظمة مسبقة بما يلي:

- تحليل للآثار الاجتماعية والبيئية - بما فيها استقصاءات تحليلية للوضع الأساسي إذا لزم الأمر،
- تحديد المناطق الحساسة بيئياً،
- تحديد أنماط شغل الأراضي والسكان الذين يتسمون بالضعف والمتضررين في تلك المناطق.

ومن ثم ستصمم تدابير مخففة لحماية المناطق الحساسة بيئياً والفئات الضعيفة والمتضررة.

وستولى عناية مماثلة لتصميم إصلاحات الضرائب على الدخل، حيث نعتزم أن نضمن ألا يتيح النظام الجديد أية حوافز للتنمية السريعة للمشاريع الضارة للبيئة. ونخطط، في هذا الصدد، لإجراء رصد دقيق لآثار الإصلاحات الضريبية على نمط الاستثمار، وتبعاته البيئية، مع اتخاذ تدابير تصحيحية لمعالجة أية تبعات سلبية، إذا لزم الأمر.

وأخيراً، بخصوص إصلاح الخدمة المدنية، سنحافظ على مدفوعات نهاية الخدمة عند مستويات تضمن حصول الموظفين المستغنى عنهم ترشيداً للنفقات على تعويض مناسب، وتأسيس نظام رصد لمتابعة حالتهم فيما بعد. وبالفعل، كان من نتيجة تنفيذ المرحلة الأولى من إستراتيجية الأجور زيادة الحد الأدنى لأجور العاملين في الخدمة المدنية بصورة كبيرة، ما أدى إلى إخراج العديد منهم من دائرة الفقر.

خاتمة

ختاماً، نود الإشارة إلى أن ثمة روح جديدة تسري في اليمن في ظل التزام جلي بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية. وفي هذا الصدد، تم تشكيل مجلس وزراء جديد في أبريل/نيسان 2007 بهدف التعجيل من خطى الإصلاحات وتعميقها.

وبصفة عامة، تهدف جهودنا على مدى العامين المقبلين، كما هو مبين في الجدول الملحق، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- متابعة تنفيذ القوانين الجديدة التي تم تمريرها، إضافة إلى التعجيل بالتصديق على القوانين الجاري استعراضها.
- مواصلة تعميق الإصلاحات الهيكلية، خاصة في مجالات الإدارة المالية العامة، وبيئة الأعمال التنظيمية والمنافسة، والخدمات المدنية، والسياسات المالية.
- مواصلة تدعيم مؤسسات مكافحة الفساد وزيادة الوعي بالأخلاقيات وقضايا الفساد في صفوف المسؤولين الحكوميين وبين المواطنين ككل.
- تحسين المشاركة السياسية والمساءلة العامة عن طريق إصدار قانون بانتخاب المحافظين وكذلك أعضاء المجلس الثاني للسلطة التشريعية.

وفي هذا الصدد، سنظل على التزام تام بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في متن تلك الوثيقة - وفي مصفوفة السياسات المرفقة - وفقاً للتواريخ المحددة. كما سنظل أيضاً ملتزمين بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاستدامة المالية على المدى المتوسط، من خلال الإدارة المالية والنقدية التحوطية للاقتصاد. كما يعني التزامنا أيضاً عدم رجوعنا في الإصلاحات التي تم إنجازها بالفعل في السياسات بموجب الأجندة الوطنية للإصلاحات. وعليه نطلب من البنك الدولي أن يقدم لنا مساندة، من خلال اعتماد سياسات التنمية الأول وغيره، كي نتواصل جهودنا، ويتسنى للمواطنين اليمنيين كافة جني ثمار النمو والإدارة العامة الرشيدة.

المخلص،

دكتور علي محمد مجور

رئيس الوزراء

الملحق 1. برنامج الإصلاح الحالي في اليمن: الأهداف والتقدم المحرز
حتى 07/9/30

الارتباط باعتقاد الإصلاح المؤسسي	حالة التنفيذ	الإصلاحات الهيكلية التي أنجزت/ستنجز	مجال الإصلاح
<p>أولاً. نظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد</p> <p>يركز اليمن بشدة على تحسين تصنيفه على مؤشرات نظام الإدارة العامة (معهد البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية)، بما فيها سيادة القانون، والاستقرار السياسي، والأمن. ومن شأن استهداف مجالات مثل سيادة القانون، وقطعية العقود، والشفافية في المشتريات الحكومية والنظام القضائي، أن يحسن مناخ الاستثمار ويشجع النمو.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> ▪ أنجزت. أطلقت الحملة في يونيو 2006. ▪ أنجزت. أنشئت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في يونيو/حزيران 2007 بعد اختيار البرلمان لأعضائها ▪ أنجزت. أقر البرلمان قانون الإفصاح في يوليو/تموز 2006، إلا أنه علق تطبيقه لحين تكوين الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. ومع أن القانون يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه يتطلب مزيداً من المراجعة لكي يوفي بالمعايير الدولية لنظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إطلاق حملات وطنية للتوعية بمكافحة الفساد. ▪ إنشاء لجنة مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات واسعة. ▪ اعتماد سياسة جديدة للإفصاح لمعالجة الشعور بوجود تضارب في المصالح في تسيير شؤون المشتريات الحكومية في البلد 	مكافحة الفساد

<p>إجراء بدء/شريحة 1 إجراء بدء/شريحة 2 تدابير/شريحة 2 تدابير/شريحة 2</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ أنجزت. انضمت الحكومة اليمنية رسمياً إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في أغسطس/آب 2007، وبدأت في تنفيذ التدابير الأولية المطلوبة. ▪ في طور التنفيذ. تم اختيار وزارة النفط والمعادن للاضطلاع بقيادة جهود مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وتعيين استشاري للمساعدة في المسائل المتعلقة بالتنفيذ. ومن المنتظر نشر أول تقرير لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في نوفمبر/تشرين الثاني 2008. ▪ في طور التنفيذ. يجري العمل في إعداد العملية من قبل فريق مبادرة اليمن للشفافية في الصناعات الاستخراجية، الذي تألف حديثاً من العديد من أصحاب المصلحة. ▪ في طور التنفيذ. سيضع فريق مبادرة اليمن للشفافية في الصناعات الاستخراجية عملية توفيقية مستدامة 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، عن طريق تأكيد الالتزام الصارم بالتقيد بمبادئها. يشمل التقيد بمبادئ الشفافية في الصناعات الاستخراجية ما يلي: ▪ نشر تقارير مطابقة معدة من قبل جهة مستقلة عن جميع المعاملات ذات الأهمية الخاصة بالعائدات والمدفوعات من النفط والغاز، التي تمت بين الحكومة والشركات، بطريقة تفصيلية، ومفهومة، ويسهل اطلاع الجمهور عليها. ▪ بالتشاور مع شركات النفط والغاز ومنظمات المجتمع المدني، تأسيس عملية مستمرة للتحقق التام من المدفوعات والعائدات ذات الصلة بالصناعات الاستخراجية ونشرها. ▪ مطابقة بيانات المدفوعات والعائدات بواسطة مدير مستقل موثوق، وفقاً للمعايير الدولية. ويتبع ذلك النهج كذلك مع المدفوعات ذات الأهمية المحصلة من جميع شركات النفط والغاز بما فيها الشركات المملوكة للدولة. 	<p style="text-align: center;">شفافية العائدات</p>
	<ul style="list-style-type: none"> ▪ أنجزت. أقرت التعديلات في يونيو/حزيران 2006 في طور التنفيذ. اتخذ مجلس القضاء الأعلى عدة إجراءات تأديبية ضد القضاة الفاسدين في عامي 2006 و2007. ▪ أنجزت. تنقيح قانون المعهد الأعلى للقضاء، وتطوير مناهجه في 2006. ▪ في طور التنفيذ. يجري إدخال نظام إدارة حاسوبي للمحاكم على مراحل. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ القضاء على نفوذ السلطة التنفيذية على مجلس القضاء الأعلى، وإنشاء هيئة التقطيش القضائي. ▪ تدعيم الدور الإشرافي لمجلس القضاء الأعلى. ▪ تحسين قدرات القضاة ▪ تحسين تسيير أعمال المحاكم من خلال الأتمتة 	<p style="text-align: center;">النظام القضائي</p>

ثانياً. إدارة القطاع العام

تحتاج إدارة القطاع العام إلى تدعيم في مجالين رئيسيين: الإدارة المالية العامة والخدمة المدنية. تهدف الإصلاحات، في مجال الإدارة المالية العامة إلى زيادة فعالية الموازنة؛ وتعزيز الضوابط المالية ولا مركزيتها، وتحسين استقلالية نظام المراجعة الخارجية وزيادتها. وتهدف الإصلاحات في قطاع الخدمة المدنية إلى تحسين تقديم الخدمات العامة والإبقاء على الرواتب ضمن نطاق قابل للاستمرار من الناحية المالية.

<p>عامل بدء/شريحة 1 عامل بدء/شريحة 2 عامل بدء/شريحة 2 عامل بدء/شريحة 2</p>	<ul style="list-style-type: none"> ■ تم. أنشئ الصندوق في عام 2005. ■ تم. استكملت وأقر من مجلس الوزراء في يونيو/حزيران 2007. ■ في طور التنفيذ. العمل جار مع تغطية 80 في المائة بالفعل. متوقع الاستكمال بنهاية 2007. ■ في طور التنفيذ. من المخطط مواصلة التنفيذ طوال عامي 2008-2007 ■ في طور التنفيذ. من المخطط مواصلة التنفيذ طوال عامي 2008-2007 	<ul style="list-style-type: none"> ■ إنشاء صندوق الخدمات المدنية ■ إعداد برنامج لصندوق الخدمات المدنية عن الفترة 2007-2010، ومواءمة مخصصات الموازنة لعام 2008 مع البرنامج المقترح. ■ إنشاء قاعدة بيانات للعاملين تشمل نظاماً للتعريف الحيوي، يشمل جميع العاملين المدرجين على كشوف الأجور بجميع قطاعات الدولة ■ مواصلة تنفيذ صندوق الخدمات المدنية عن طريق نقل العدد المخطط له من موظفي الوزارات التنفيذية المختارة إلى صندوق الخدمات المدنية، وفقاً للدراسات الحالية المعنية بتلك المسألة. ■ الاستمرار في التقيد بقانون الأجور لعام 2005 الذي يلزم الهيئات بالوفاء بمعايير الإصلاح المحددة قبل الإقدام على أية زيادات مستقبلية في الرواتب. 	<p>جهاز الخدمات المدنية</p>
<p>تدابير/شريحة 2 تدابير/شريحة 2</p>	<ul style="list-style-type: none"> ■ في طور التنفيذ. التقدم بعرض لإجراء تغييرات في قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لكي يتوافق مع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، بما في ذلك عرض التقارير على البرلمان، ومدة بقاء رئيسه. ومن المتوقع تمرير القانون الجديد بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2008. ■ أنجزت. ■ مقرر. من المتوقع إجراء المراجعة بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2008. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تحسين نظام الإدارة العامة في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالتوافق مع توجيهات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. ■ إتاحة تقارير المراجعة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للجمهور. ■ إخضاع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لمراجعة نظراء تقوم بها مؤسسة بارزة لمراجعة الحسابات 	<p>نظام المراجعة الخارجية</p>

تدابير/شريحة 1	أنجزت. أنجزت. التوجيهات الصادرة في أوائل 2007.	■ إنشاء الوحدة الاستشارية للإدارة المالية العامة في وزارة المالية.	
تدابير/شريحة 2	مقرر. سيصدر تقرير بالتقدم المحرز بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2008.	■ إصدار توجيهات تنفيذ الموازنة لموازنة عام 2007.	
تدابير/شريحة 2	في طور التنفيذ. بدأ العمل، ومن المنتظر الانتهاء منه بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2007.	■ متابعة تنفيذ توجيهات الموازنة. مراجعة ممارسات الموازنة الحالية، باستخدام إطار للإنفاق العام والمساءلة المالية	
تدابير/شريحة 1	في طور التنفيذ. اعتماد نظام إحصاءات مالية الحكومة 2001 للتصنيف الاقتصادي.	■ تحسين تصنيف الموازنة وإعدادها واستخدام التقديرات الأجلية	
تدابير/شريحة 2	في طور التنفيذ. ينتظر إقرار مشروع القانون بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2008.	■ دمج الأموال الخارجة عن إطار الموازنة في الموازنة العامة للدولة.	
تدابير/شريحة 2	في طور التنفيذ. مساعدة فنية مقدمة من كل من صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية في هذا الصدد.	■ إنشاء وظيفة الخزانة في وزارة المالية تقديم قانون مالي جديد إلى البرلمان بهدف وضع نظم عامة لإعداد الموازنات وتنفيذها.	
تدابير/شريحة 2	في طور التنفيذ. تم إعداد مشروع قانون، وينتظر التصديق عليه في أوائل 2008.	■ مراجعة خطة الاستثمار العام، وربط عملياتها بالموازنة المالية، بغرض تحسين تخصيص الموارد.	
تدابير/شريحة 2	تم. قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتنقيح خطة الاستثمار العام، للتأكد من أنها تعكس بشكل تام خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحد من الفقر، وللتأسيس لإجراءات منهجية للتحديث المنتظم لخطة الاستثمار العام الرباعية المتجددة.	■ إعداد إطار إنفاق متوسط المدى لتدعيم تخصيص الموارد بما يتماشى مع أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحد من الفقر	
تدابير/شريحة 2	في طور التنفيذ. وزارة المالية تخطط لاستحداث إطار الإنفاق متوسط المدى بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2008.	■ تحسين الضوابط المالية الداخلية العامة والأتمتة	
تدابير/شريحة 2	في طور التنفيذ. ينتظر أن تبدأ الحكومة في نشر نظام معلومات المحاسبة والإدارة المالية في الربع الأول من عام 2008.	■ تحسين مهام المراجعة الداخلية إعادة هيكلة وزارة المالية وفقاً للأعراف الدولية	
تدابير/شريحة 2	في طور التنفيذ. ينتظر أن تضع الحكومة اليمنية للمسات الأخيرة على الخطط الرامية إلى تنفيذ الترتيبات الجديدة لمهام المراجعة الداخلية قبل نهاية عام 2007.	■ تحسين مهام المراجعة الداخلية إعادة هيكلة وزارة المالية وفقاً للأعراف الدولية	
تدابير/شريحة 2	في طور التنفيذ. بدأت وزارة المالية عملية للمشاركة مع وزارة الخدمة المدنية من أجل إعادة الهيكلة وفقاً للأعراف الدولية. ينتظر الانتهاء من خطط إعادة الهيكلة بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2008.	■ تحسين مهام المراجعة الداخلية إعادة هيكلة وزارة المالية وفقاً للأعراف الدولية	

<p>إجراء بدء/شريحة 1 تدابير/شريحة 1 تدابير/شريحة 2 تدابير/شريحة 2 إجراء بدء/شريحة 2</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ أنجزت. استكمل. إقرار البرلمان للقانون المعدل في يوليو/تموز 2007. ▪ أنجزت. استكمل. تم الموافقة على الدليل ووثائق المناقصات القياسية في أبريل/نيسان 2006. عقد التدريب في يوليو/تموز 2006 في وزارات تجريبية. في فبراير/شباط 2007، قامت اللجنة العليا للمناقصات والمزادات بتعميم تعليمات التوافق على الوزارات المنفقة. كما أصدرت وزارة المالية أيضاً منشوراً دورياً مماثلاً بشأن العقود التي تقل قيمتها عن حد المجلس الأعلى للمناقصات. في طور التنفيذ. متوقع الاستكمال بنهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2008. ▪ في طور التنفيذ. النص على خطط إعادة الهيكلة في القانون الجديد. من المتوقع أن يتم التنفيذ الكامل قبل نوفمبر/تشرين الثاني 2008 ▪ في طور التنفيذ. الانتهاء من دراسة الجدوى/تقييم الاحتياجات. الاحتياجات. استكمال تحليل متطلبات المرحلة التالية بشأن خيار تكنولوجيا المعلومات المحدد بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2007. تم تخصيص أموال الجهات المانحة الخاصة بحزمة تكنولوجيا المعلومات في طور التنفيذ. النص على خطط إعادة الهيكلة في القانون الجديد. يتوقع اكتمال التنفيذ بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2008. ▪ في طور التنفيذ. موقع الويب تحت الإنشاء. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ سن قانون جديد للمشتريات يتوافق مع المعايير الدولية. ▪ تنفيذ دليل المشتريات الوطنية والوثائق النمطية للمناقصات، على المستوى التجريبي أولاً، ثم على جميع الهيئات الحكومية. ▪ وضع اللوائح التنفيذية لقانون المشتريات الجديد. ▪ إعادة هيكلة اللجنة العليا للمناقصات والمزادات عن طريق إعادة تعريف دورها كمؤسسة مستقلة ذات دور إشرافي على جميع العقود الحكومية، وضع نظام لتتبع المشتريات للمعاملات التي تتم في اللجنة العليا للمناقصات والمزادات والوزارات التنفيذية ▪ إنشاء مجلس لمراقبة سياسات المشتريات يتناول المسائل ذات الصلة بالسياسات، والجوانب التنظيمية، وبناء القدرات، ويطبق نظام تتبعت المشتريات ويستخدمه في مراقبتها. ▪ بدء الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمشتريات على شبكة الإنترنت 	
---	---	---	--

ثالثاً. إدارة الاقتصاد الكلي

تركز الحكومة اليمنية على النمو كشرط مسبق للحد من الفقر، وخفض مستويات التضخم التي اتسمت مؤخراً بالارتفاع، من خلال إدارة نقدية ومالية أكثر تحوطاً. ويجب الإبقاء على عجز الموازنة تحت السيطرة. ويقصد من التنوع تقليل الاعتماد على النفط، في مواجهة النضوب الوشيك لاحتياطيات البلد من النفط.

	<ul style="list-style-type: none"> ▪ خفض دعم الوقود ▪ تطبيق صيغة تتسم بالشفافية لتعديل السعر العادي للمنتجات البترولية والغاز البترولي المسال. ▪ وضع هدف واضح لتوفير عائدات النفط والغاز بهدف السيطرة على العجز الأولي في العائدات غير النفطية 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ مقرر. تم خفض دعم الوقود المنزلي مرة واحدة في يوليو/تموز 2005. وينتظر إتمام الإصلاحات أولاً من أجل تعزيز برامج الحماية الاجتماعية قبل إجراء تخفيضات أخرى. ▪ مقرر. ▪ مقرر. 	
<p style="text-align: center;">السياسة المالية</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ نظام ضريبة المبيعات يحل محله نظام ضريبة القيمة المضافة الذي يقلل النسبة إلى 5 في المائة، ويحد من الإعفاءات بحيث تشمل بعض البنود الاستهلاكية الأساسية فقط. ▪ تدعيم مصلحة الضرائب. ▪ تبسيط التعريفات الجمركية وخفضها بحيث ينخفض المتوسط إلى ما دون 7 في المائة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ أنجز. تم إقرار قانون الضريبة العامة على المبيعات في يوليو/تموز 2005. وكان التنفيذ تدريجياً، ولكن ينتظر تطبيقه بالكامل بنهاية عام 2008. ▪ في طور التنفيذ. تم زيادة التعيينات والتدريب في مصلحة الضرائب في عام 2006. ▪ أنجز. أجريت التغييرات في يوليو/تموز 2005، حيث خفضت المجموعات من 4 إلى 3، وأصبح معدل التعريفات على 71 في المائة من السلع 5 في المائة فقط، وهبط معدل التعريفات غير المرجحة إلى 6.6 في المائة 	<p style="text-align: center;">السياسة المالية</p>
<p style="text-align: center;">السياسة المالية</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إجراء مراجعة شاملة للضريبة الحالية على دخل الشركات بهدف تحسين كفاءة توليد العائدات وتعزيز حوافز الاستثمار ▪ صياغة قانون للضرائب على دخل الشركات يتوافق مع الأعراف الدولية في معاملة الدخل، والاستثمار، والنفقات. ▪ تعزيز قدرات الإدارة الضريبية، بغرض الحد من التقديرات الجزافية والفساد ▪ تنفيذ القانون الجديد للضرائب على دخل الشركات، من خلال إصدار اللائحة التنفيذية المستوفية للمعايير الدولية. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ أنجز. تم الانتهاء منه في مايو/أيار 2007 ▪ أنجز. تم الانتهاء منه في مايو/أيار 2007، وهو معروض حالياً أمام مجلس الوزراء لإقراره. ▪ في طور التنفيذ. ▪ في طور التنفيذ. يتوقع الانتهاء منه بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2008. 	<p style="text-align: center;">السياسة المالية</p>
<p style="text-align: center;">السياسة المالية</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ استحداث سياسة ديون جديدة تضع حدوداً قصوى للديون العامة الخارجية والداخلية. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ مقرر. 	
<p style="text-align: center;">رابعاً. تنمية القطاع الخاص والمالي</p> <p>ما زالت الحكومة تهتم على النشاط الاقتصادي في اليمن. وثمة حاجة إلى إيجاد بيئة مواتية أفضل تسمح للقطاع الخاص بالاضطلاع بدور ريادي في تحقيق النمو وخلق فرص عمل.</p>			

<p>إجراء بدء/شريحة 1 تدابير/شريحة 2 تدابير/شريحة 2 إجراء بدء/شريحة 2</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ أنجز. أقر البرلمان القانون في سبتمبر/أيلول 2007 ▪ في طور التنفيذ. يتوقع اكتمال التنفيذ بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2008. ▪ في طور التنفيذ. يتوقع اكتمال التنفيذ بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2008. ▪ في طور التنفيذ. ينتظر إصدار قرار تنظيمي بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2008. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ سن قانون جديد لتسجيل الأراضي يأخذ في الاعتبار توصيات فريق العمل الخاص بسياسات الأراضي. ▪ تعيين أمين سجل مستقل ▪ تطبيق اللائحة التنفيذية لقانون تسجيل الأراضي ▪ وضع هيكل تنظيمي للهيئة يحدد اختصاصاتها ومهامها إزاء السلطات والهيئات الأخرى. 	<p>ملكية الأراضي *</p>
	<ul style="list-style-type: none"> ▪ في طور التنفيذ. تم وضع خطة عمل تستند إلى النتائج التي توصلت إليها دراسة تقييم مناخ الاستثمار. تم اتخاذ عدة تدابير في طور التنفيذ. ▪ في طور التنفيذ. بدء التطبيق المرحلي لنظم أتمتة الجمارك في مايو 2006 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تحسين نظام إصدار التراخيص لمؤسسات الأعمال وتسجيلها. ▪ وضع نظام واضح، ومتناسق، وعادل للتفتيش على مؤسسات الأعمال. ▪ خفض تكاليف المعاملات الجمركية والوقت اللازم لإتمامها، عن طريق أتمتتها 	<p>البيئة التنظيمية لأنشطة الأعمال</p>
	<ul style="list-style-type: none"> ▪ في طور التنفيذ. ▪ في طور التنفيذ. منتظر الانتهاء منه في عام 2008 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ فرض الالتزام بمعايير بازل التحوطية ▪ إنشاء سوق للأوراق المالية ووضع متطلباتها القانونية، والمؤسسية، والتنظيمية، والفنية 	<p>القطاع المالي *</p>

دليل: إجراءات = إجراءات الصرف بنظام الشرائح، إجراء بدء = إجراء للبدء في صرف الشريحة، شريحة 1 = الشريحة الأولى، شريحة 2 = الشريحة الثانية
* إصلاحات جديدة غير مدرجة بالأجندة الوطنية للإصلاحات.

6 أكتوبر/تشرين الأول 2007

المرفق 7 النصوص القانونية لمشاركة المجتمع المدني في اليمن

أ. قانون المشتريات العامة

ساندت مجموعة البنك الدولي من خلال منحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي جهود الحكومة لإعداد مشروع قانون جديد للمشتريات العامة يساير الممارسات الدولية الجيدة. وفيما يلي مقتطف من القانون 23 لسنة 2007 عن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية الذي صدق عليه البرلمان اليمني في 24 يوليو/تموز 2007. وتنص المادة 34 (أ) على مشاركة المجتمع المدني في مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات وهي الهيئة المختصة بسياسة المشتريات ومراقبتها. ويقضي هذا القانون بأن يكون اثنان من أعضاء المجلس السبعة من المجتمع المدني، إلى جانب عضو ثالث من الجهاز القضائي. وفي مايو/أيار 2009، تم تقديم قائمة مختصرة إلى الرئيس ومن المتوقع الإعلان عن أسماء المعينين في المجلس قريبا. النص التالي معلم بحرف طباعة أسود.

الفصل الثالث

الهيئة العليا للرقابة على المناقصات

المادة 42:

- أ. تنشأ بموجب هذا القانون هيئة عليا مستقلة تسمى الهيئة العليا للرقابة على المناقصات تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لها الاستقلال المالي والإداري وتخضع لإشراف رئيس الجمهورية.
- ب. يكون مقر الهيئة في العاصمة صنعاء ويجوز لها إنشاء فروع في المحافظات بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة.

المادة 43:

- أ. يدير الهيئة العليا مجلس إدارة مكون من رئيس وستة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من مجلس الشورى لقائمة مكونة من أربعة عشر شخصا على أن يمثل فيها القطاع التجاري والقطاع الصناعي والمجتمع المدني والقضاء. وتحدد اللائحة الإجراءات التنفيذية، وتضع هيئة رئاسة مجلس الشورى الضوابط والإجراءات المنظمة لعملية الترشيح.
- ب. مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يختار رئيس الجمهورية من بين قائمة المرشحين المرفوعة إليه من مجلس الشورى البديل في حالة خلو مقعد أي عضو من أعضاء الهيئة.

ب. مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

أصدر مجلس الوزراء اليمني في 13 مارس/آذار 2007 المرسوم الوزاري 111 يؤكد فيه قرار الدولة الالتزام بمبادئ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وتساند مجموعة البنك الدولي جهود الحكومة للانضمام إلى المبادرة.

ومبادئ مبادرة الشفافية هي كما يلي:⁸

1. إننا نشترك في الاعتقاد بضرورة أن يكون الاستخدام الرشيد لثروات الموارد الطبيعية مُحركاً مهماً لتحقيق النمو الاقتصادي المُستدام الذي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتخفيض عدد الفقراء، ولكن، في حال عدم إدارتها إدارة سليمة، فإنه قد يؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.
2. إننا نؤكد على أن إدارة ثروات الموارد الطبيعية لصالح مواطني أي بلد هي من صميم مسؤولية الحكومات السيادية التي ينبغي عليها مباشرتها لصالح عملية التنمية الوطنية.
3. وإننا ندرك أن المنافع الناتجة عن عملية استخراج الموارد الطبيعية تتحقق عندما تتدفق الإيرادات على مدى سنوات عديدة، وقد يعتمد ذلك بشدة على الأسعار السائدة.
4. وإننا ندرك أن فهم عموم الجمهور للبيانات المتعلقة بالإيرادات الحكومية وأوجه إنفاقها قد يساعد، مع مرور الوقت، في تفعيل النقاش العام وإثراء عملية انتقاء خيارات ملائمة وواقعية لتحقيق التنمية المستدامة.
5. إننا نؤكد على أهمية اعتماد الحكومات والشركات لمبدأ الشفافية في الصناعات الاستخراجية، كما نؤكد على أهمية تعزيز الإدارة المالية العامة والمساءلة.
6. إننا ندرك ضرورة تحقيق مزيد من الشفافية في سياق احترام العقود المبرمة والقوانين المعمول بها.
7. إننا ندرك أن الشفافية المالية قد تؤدي إلى تهيئة وتعزيز بيئة مساندة للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة.
8. إننا نؤمن بمبدأ خضوع الحكومة للمساءلة والمحاسبة أمام جميع مواطنيها عن كيفية إدارتها لتدفقات الإيرادات والنفقات العامة وممارسة هذا المبدأ.
9. إننا ملتزمون بتشجيع اعتماد معايير عالية للشفافية والمساءلة في الحياة العامة، وعمليات الحكومة، وأنشطة الأعمال.
10. إننا نعتقد بضرورة اعتماد نهج عملي ومُتسق على نحو واسع النطاق بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمدفوعات والإيرادات، على أن يتسم بالبساطة في التنفيذ والاستخدام.
11. إننا نعتقد أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمدفوعات في أي بلد يجب أن يشمل جميع شركات الصناعات الاستخراجية العاملة فيه.
12. إننا نعتقد، في إطار البحث عن حلول، أن لجميع أصحاب المصالح المباشرة مساهمات مهمة وذات صلة يمكن أن يقوموا بها، ويشمل ذلك الحكومات والمؤسسات التابعة لها، والشركات العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية، وشركات الخدمات، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية، والمستثمرين، والمنظمات غير الحكومية.

⁸ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. دليل مبادرة الشفافية. مارس/آذار 2005، ص. 8.

وفيما يلي معايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التي أقرها المشاركون في مؤتمر المبادرة عام 2005 في لندن:

1. الإعلان بشكل منتظم عن جميع المدفوعات المادية المتعلقة بالنفط والغاز والتعدين التي تقدمها الشركات إلى الحكومات ("المدفوعات") وجميع الإيرادات المادية التي تتلقاها الحكومات من الشركات العاملة في مجال النفط والغاز والتعدين ("الإيرادات") إلى قاعدة عريضة من الجمهور، وذلك على نحو يتسم بالشمولية والبساطة وسهولة وصول عموم الجمهور إليها.
2. خضوع المدفوعات والإيرادات لمراجعة مستقلة تتسم بالمصداقية، وذلك في حالة غياب مثل هذه المراجعة، مع مراعاة تطبيق المعايير الدولية للمراجعة.
3. يتولي مدير مستقل ذو مصداقية القيام بمطابقة البيانات الخاصة بالمدفوعات والإيرادات، مع تطبيق المعايير الدولية للمراجعة، وإعلان رأيه فيما يخص عملية المطابقة، على أن يشمل ذلك الإعلان عن أي تناقضات قد يتم رصدها.
4. توسيع نطاق هذا النهج ليشمل جميع الشركات، بما في ذلك المؤسسات المملوكة للدولة.
5. مشاركة المجتمع المدني بنشاط في تصميم ورصد وتقييم هذه الإجراءات، وإسهامه في النقاش العام بشأنها.
6. قيام الحكومة المضيفة، بمساعدة من المؤسسات المالية الدولية حسب الاقتضاء، بإعداد خطة عمل عامة ومستدامة مالياً تشمل أهدافاً قابلة للقياس وإطاراً زمنياً للتنفيذ وتقييماً للمعوقات المحتملة للقدرات.

المرفق 8
النسخ الانجليزية والعربية لوثيقة معلومات برنامج منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي

وثيقة معلومات البرنامج
مرحلة التصورات

رقم التقرير AB2914

اسم العملية	اعتماد سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
القطاع	قطاع الصناعة العامة والتجارة (51 في المائة)، قطاع الإدارة العامة (49 في المائة)
رقم المشروع	P101453
المقترض	حكومة الجمهورية اليمنية
الهيئة المنفذة	TBD.
تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج	26 فبراير/شباط 2007
تاريخ الإذن بالتقييم المسبق	19 مارس/آذار 2007
التاريخ المقدر لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	28 يونيو/حزيران 2007

1. قضايا التنمية الرئيسية ومبررات مشاركة البنك

1. اليمن من البلدان التي تتلقى مساعدات من المؤسسة الدولية للتنمية، إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 600 دولار أمريكي. ويبلغ عدد سكان اليمن 21 مليون نسمة، نصفهم تقريباً في سن 15 عاماً أو دون ذلك. وكشفت وثيقة إستراتيجية تخفيض عدد الفقراء أن 35.5 في المائة من السكان يعيشون في فقر، وينقسمون انقساما حاداً، إذ تبلغ معدلات الفقر في المناطق الحضرية 19 في المائة مقارنة مع 41 في المائة في المناطق الريفية.⁹ ومع ذلك، فإن معدل النمو كان بطيئاً ولم يكد يتعدى معدل نمو السكان. وما زال مناخ الاستثمار يواجه معوقات، وما زال الاقتصاد عرضة للتأثر بتقلب أسعار الطاقة وللافتقار إلى الأمن السياسي على الصعيد الإقليمي. ويعتمد الاقتصاد اعتماداً كبيراً على قطاع نفطي أخذ في الانكماش ويرتبط ارتباطاً ضعيفاً بالصناعات والقطاعات المحلية، لكنه يحقق قرابة 93 في المائة من عائدات جميع الصادرات. وتذهب التقديرات إلى أن معدل البطالة يبلغ 17 في المائة (34 في المائة للشباب). وما زالت الزراعة (التي لا تدر سوى 13 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) هي المصدر الرئيسي للدخل للأغلبية العظمى من السكان. وفي الوقت نفسه، فإن اليمن -وهو من أشد بلدان العالم شحاً في المياه، مستمر في استنزاف مياحه الجوفية بمعدلات سريعة.

2. وبدأت الحكومة، إدراكاً منها للضرورة الملحة للإصلاح، برنامجاً نشطاً من خلال خطة التنمية الخمسية الثالثة (وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر) والأجندة الوطنية للإصلاحات التي تبعتها. تأتي إستراتيجية حكومة اليمن على المدى المتوسط في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للحد من الفقر (2006-2010) والتي تعتبر أيضاً وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر لليمن. وتحدد الحكومة في هذه الوثيقة أهدافها (أو "ركائزها") الإستراتيجية، وهي ما يلي:

- تحقيق تحسن مطرد في النمو الاقتصادي؛
- الحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة؛
- التشجيع على الإدارة العامة الرشيدة؛

⁹ الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحد من الفقر (2006-2010) أكتوبر/تشرين الأول 2006. تشير إستراتيجية المساعدة القطرية إلى نتائج المسح الاستقصائي لميزانية الأسر المعيشية لعام 1998 الذي قدر أن معدل الفقر بلغ 42 في المائة من السكان.

- الحد من التفاوتات بين المناطق وبين الجنسين؛
- تعزيز اللامركزية؛
- توسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني.

شرعت الحكومة، ابتداء من يوليو/تموز 2005، في تنفيذ إصلاحات الإدارة العامة والاقتصاد التي طال انتظارها. ولا شك أن مساندة المانحين ضرورية لنجاح هذه الإصلاحات. وتعرض البلدان المجاورة على اليمن آفاق التكامل الإقليمي على المدى الطويل، مع توفير ما يلزم من تمويل خلال الفترة الانتقالية لتطوير المؤسسات والبنية الأساسية والقدرات البشرية. ويعد نجاح اليمن في عملية الإصلاح أمراً حيوياً، ويجب مراقبته عن كثب ومساندته من جانب شركاء التنمية. وقد تجلّى أحد مظاهر الثقة المتزايدة للمانحين في البرنامج الإصلاحي لهذا البلد في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، حينما تعهد شركاء اليمن في التنمية بتقديم 4.7 مليار دولار معونة خلال فترة الأربع سنوات 2007-2010، وهو ما يزيد زيادة كبيرة عن المتوسط في الفترات السابقة. وتشكل منحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي جزءاً من الإستراتيجية العامة للبنك لمساندة جهود الحد من الفقر، وخاصة من خلال مساندة الإصلاحات الرامية إلى حفز النمو غير النفطي وتدعيم نظام الإدارة العامة.

2. الأهداف المقترحة

تشجع منحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي إجراءات متصلة بهذا الجهد الإصلاحي النشط الذي بدأ في الآونة الأخيرة وتثيب على تطبيقها. ومن المتوقع أن يساهم المشروع في تسريع وتيرة النمو، وتخفيف وطأة الفقر، وتحسين نظام الإدارة العامة، وذلك من خلال أحكامه التي تشتمل على أجزاء رئيسية من إستراتيجية النمو العام الحكومية وتشكل منحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي جزءاً من الإستراتيجية العامة للبنك لمساندة جهود الحد من الفقر، وخاصة من خلال حفز النمو غير النفطي وتدعيم نظام الإدارة العامة. وهي ترتبط على وجه الخصوص بركيزتين من ركائز إستراتيجية المساعدة القطرية هما:

- تنويع مصادر النمو من خلال الإدارة العامة الرشيدة وتحسين أسلوب تقديم الخدمات العامة.
- تعزيز الاستدامة المالية من خلال تحسين إدارة الإنفاق العام.

وتقوم منحة سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي على ركيزتين هما: تضم الركيزة الأولى مكونين يعالجان التحديات الرئيسية التي تعوق الاستثمار الخاص والنمو غير النفطي. وهما هيكل الحوافز التي تواجه المستثمرين، وضمان حقوق الملكية التي تستند إليها الأسواق المعنية، وكل منهما حيوي لهيئة مناخ سليم للاستثمار. وتضم الركيزة الثانية ثلاثة مكونات تتصدي للتحديات المتعلقة بالإدارة العامة والإدارة المالية العامة. وخلص عدد من التحليلات إلى أن الحكومة لا يمكنها تنفيذ إصلاحات اقتصادية وتقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بإستراتيجيتها لتخفيض عدد الفقراء دون إجراء إصلاح جوهري في القطاع العام. ومع ذلك، فإن مؤشرات المسوح الاستقصائية والدولية تنبئ بأن مستوى نوعية الإدارة العامة في اليمن منخفض. وهناك مكونان رئيسيان في هذا الشأن هما تدعيم الإدارة المالية العامة، وإجراء إصلاح ذي قاعدة عريضة للإدارة العامة. وتهدف الإجراءات التي تساندها منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي إلى تعزيز الجهود الحكومية الجارية من أجل الإصلاح وتأتي مكملة للمساعدة المقدمة من مانحين آخرين.

3. وصف أولي

الركيزة 1: تدعيم حقوق الملكية وإطار الحوافز لتشجيع النمو غير النفطي

يتناول المكونان الأولان لمنحة الإصلاح المؤسسي تحديين رئيسيين يتصلان باستثمارات القطاع الخاص والنمو غير النفطي، وهما: هيكل الحوافز التي تواجه المستثمرين، وضمان حقوق الملكية التي تستند إليها الأسواق المعنية، وكل منهما حيوي لهيئة مناخ سليم للاستثمار.

المكون الأول: إصلاح ضريبة الدخل

الهدف:

ترشيد الحوافز التي تواجه مستثمري القطاع الخاص من خلال المعاملة النمطية للدخل والاستثمارات والنفقات، وتخفيض حاد للسلطة التقديرية التي تؤدي إلى تشويه الحوافز ويزيد من حالة عدم اليقين التي تواجه الشركات العاملة في اليمن.

الإجراءات الرئيسية التي تلقى مساندة:

- إعداد قانون جديد للضريبة يتمشى مع المعايير الدولية للمعاملة الضريبية للدخل والاستثمار والمصرفيات وموافقة مجلس الوزراء عليه. (الشريحة الأولى)
- تنفيذ القانون الجديد لقانون الضريبة على أرباح الشركات (الشريحة الثانية).

المكون الثاني: إصلاح ملكية وتسجيل الأراضي

الهدف:

إنشاء نظام آمن قابل للتنفيذ لحقوق الملكية، وإزالة جوانب الغموض في صكوك الملكية.

الإجراءات الرئيسية التي تلقى مساندة:

- عرض قانون جديد لتسجيل ملكية الأراضي على البرلمان، يأخذ في الحسبان توصيات فريق العمل المعني بسياسة الأراضي كما تضمنتها بالتفصيل "مذكرة سياسات وإدارة الأراضي الحضرية باليمن، للبنك الدولي. (الشريحة الأولى)
- قيام مجلس الوزراء باستكمال واعتماد مرسوم تنظيمي من أجل الهيئة ينظم ويوضح التفويض الممنوح لها والوظائف المكلفة بها مقابل الهيئات والمؤسسات الأخرى. (الشريحة الثانية)

الركيزة 2: تدعيم الإدارة العامة من خلال تحسين الإدارة المالية العامة وإصلاح الخدمة المدنية

المكونات الثلاثة التالية مكملة للإستراتيجية الحكومية الجاري تنفيذها ومساندة المانحين لتدعيم أداء الإدارة المالية العامة وجهاز الخدمة المدنية.

المكون الثالث: تدعيم نظام المشتريات العامة

الهدف:

تدعيم الإدارة المالية العامة ونظام الإدارة العامة فيما يتعلق بالإتفاق العام من خلال إصلاح المشتريات العامة. وفي خطوة أولى على هذا الطريق، وافقت الحكومة على دليل موحد للمشتريات ووثائق المشتريات لاستخدامها في معاملات القطاع العام. ويضفي تشريع مقترح الطابع المهني على اللجنة العليا للمناقصات والمزادات (ينزع عنه الطابع السياسي)، ويقضي بإنشاء هيئة منفصلة هي مجلس الرقابة على سياسة المشتريات من صلاحياته تطبيق نظام لتتبع المشتريات. وسيوفر بذلك للحكومة وسيلة منتظمة للإشراف على المشتريات وتنظيمها، وجهة مختصة بمسائل السياسات والرقابة.

الإجراءات الرئيسية التي تلقى مساندة:

- موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون جديد للمشتريات يتسق مع المعايير الدولية وإحالته إلى البرلمان. (الشريحة الأولى)
- إنشاء هيئة منفصلة هي مجلس الرقابة على سياسة المشتريات لمباشرة الوظائف المتصلة بالسياسات والرقابة ويكون من بين اختصاصاته تطبيق نظام لتتبع المشتريات.

المكون الرابع: تحسين شفافية الإيرادات.

الهدف: يجب على الحكومة أن تلتزم بالشفافية وتعمل على تحقيقها فيما يتصل بالعائدات من النفط والغاز الطبيعي التي تحقق أكبر حصة من دخل الحكومة، وذلك من خلال الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية والالتزام بها - وهي ائتلاف دولي للدول المصدرة للموارد والمستعدة للتمسك بمعايير دولية متفق عليها للنشر التام لبيانات مدفوعات الشركات وعائدات الحكومة من النفط والغاز والتعدين والتحقق منها.

الإجراءات الرئيسية التي تلقى مساندة:

- يجب على الحكومة أن تصدر من خلال مرسوم رئاسي بياناً واضحاً يحظى بتغطية إعلامية واسعة عن التزامها بمبادرة الشفافية التي تنص على إجراءات واضحة سيتم اتخاذها عملاً بمبادئها. (الشريحة الأولى)
- الالتزام بمبادئ مبادرة الشفافية ومن بينها الإعلان عن جميع الحسابات المدفوعة من جهة مستقلة والمتعلقة بجميع مدفوعات النفط والغاز والتعدين الكبيرة التي تقدمها الشركات إلى الحكومات ("المدفوعات")، وجميع الإيرادات الكبيرة التي تتلقاها الحكومات من الشركات العاملة في مجال النفط والغاز والتعدين ("الإيرادات")، وذلك على نحو يتسم بالشمولية والبساطة وسهولة وصول الجمهور إليها. (الشريحة الثانية)

المكون الخامس: إصلاح الحكومة المركزية- إصلاح الخدمة المدنية

الهدف:

إصلاح الخدمة المدنية بوصفه ضرورة مالية (بسبب العبء الضخم لفاتورة الأجور وما يتصل بها من التزامات) وكعنصر ضروري لإصلاح إدارة القطاع العام بغرض تدعيم الإدارة العامة الرشيدة والتقديم الفعال للخدمات.

الإجراءات الرئيسية التي تلقى مساندة:

- موافقة مجلس الوزراء على برنامج صندوق الخدمة المدنية للفترة بين عامي 2007 و2010 وتوفير مخصصات له في موازنة عام 2008. (الشريحة الأولى)
- اتساقا مع الدراسات التي كلفت الحكومة بإجرائها ودراسات لإعادة الهيكلة وغير ذلك من التحليلات يجري مواصلة تطبيق برنامج صندوق الخدمة المدنية، وذلك من خلال نقل العاملين الذين يشتمل عليهم البرنامج من إدارات مختارة إلى هذا الصندوق. (الشريحة الثانية)
- مواصلة الالتزام خلال عامي 2007 و2008 (إلى أن يتم صرف الشريحة الثانية) بقانون الأجور لسنة 2005 ، الذي يطالب الهيئات بالوفاء بمعايير الإصلاح المحددة قبل أي زيادة مستقبلية في المرتبات. (الشريحة الثانية)
- استكمال نظام البصمة الإلكترونية لتحديد هوية الموظفين، واستخدام الحاسب الآلي في حفظ قواعد بيانات الموظفين بحيث تكون معدة بالكامل ومتوفرة للاستخدام، مع توسيع نطاق التغطية ليشمل العاملين كافة في الخدمة المدنية، فضلا عن العاملين في الجيش والشرطة والجهاز القضائي. (الشريحة الثانية)

4. الجوانب البيئية

نال هذا المشروع تقدير الفئة (ج). وقد يكون له آثار بيئية سلبية طفيفة أو لا يترك أثارا على الإطلاق. وقد ينطوي إخضاع تنمية الأراضي لنظام أكثر أمنا لتسجيل ملكية الأرض على بعض التبعات البيئية وسيكون من المهم متابعة هذه الأمر. وبوجه عام فإن النمو الاقتصادي غالبا ما يرتبط باستهلاك الموارد الطبيعية وبعض الآثار البيئية الخارجية السلبية. وفي الوقت نفسه، فإن المكون الخاص بحماية حقوق الملكية قد يعزز من إدارة موارد الأرض. وعلى العموم، فإن الإجراءات التي تهدف إلى تدعيم نظام الإدارة العامة وتوجيه عمل الاقتصاد وفق قوى السوق قد تنجح في تخفيض عدد الآثار الخارجية السلبية التي يجري حاليا ملاحظتها من فصل التكاليف الاقتصادية عن المنافع والريع.

5. التمويل المؤقت

(مليون دولار أمريكي)
0
50
50

المصدر:
المقترض/المتلقي
المؤسسة الدولية للتنمية
الإجمالي

6. نقطة الاتصال

مسؤول الاتصال: أندرو ستون
اللقب: خبير أول إدارة القطاع الخاص رقم الهاتف:
(202) 473-7651

فاكس:

بريد إلكتروني: astone@worldbank.org